

إيضاح السبيل

في شرح إتحاف النبيل
بمهمات علم الجرح والتعديل

بملا

لمحمد بن الشيخ العلامة علي بن آدم بن موسى الإتيوفي الولوي

هو يرمي العلم بالمرم المكي الشريف
عفا الله تعالى عنه، رحمه الله آمين

دار ابن الجوزي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

مضادات ١٤٢٩ هـ

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢٩ هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي
نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته
إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



دار ابن الجوزي

الناشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - شارع الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣ - ص ب ٢٩٨٦ -
الرمز البريدي: ٣١٤٦٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - تلفاكس:
٢١٠٧٢٢٨ - جوال: ٠٥٠٢٨٥٧٩٨٨ - الإحصاء: ت: ٥٨٨٢١٢٢ - جلة: ت: ١٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ -
الغبر: ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - بيروت - هاتف: ٠٢/٨١٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ -
القاهرة - ج م ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ -
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ. وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً. وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [٧٠]، ﴿يُضِلِّحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

(أما بعد): فهذا شرح مفيد - إن شاء الله تعالى - وضعته على نظمي المسمى: «إتحاف النبيل بمهمات علم الجرح والتعديل»، يُحلُّ ما يُستغرب من مبانيه، ويوضح ما يُستصعب من معانيه لمُعانيه، والله - أسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً لي، ولكل من تلقاه بقلب سليم، إنه جواد كريم، وعباده رموف رحيم.

وسميته: «إيضاح السبيل في شرح إتحاف النبيل بمهمات علم الجرح والتعديل».

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

خطبة الشارح

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَنْزَلَ حَتًّا عَلَى الْجَرْحِ بَيَانَهُ الْغَلَا)

أقول: «حَتًّا» منصوب على أنه مفعول من أجله، وهو علة للإنزال، و«بيانه» مفعول «أنزل»، و«الغلا» بالفتح والقصر؛ للوزن، صفة له «بيانه»، وهو على حذف مضاف، أي: ذا الغلاء، أي: الشرف.

(إِنْ جَاءَكُمْ فَأَوْجِبِ التَّيْبَةَ فِي خَيْرِ الْفَاسِقِ حَتَّى نَأْمَنَّا)

أقول: «إِنْ جَاءَكُمْ» بدل من «بيانه» محكي؛ لقصد لفظه، وهو إشارة إلى قوله تعالى: «يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَارٍ فَمِنَؤُا» الآية (الحجرات: ٦).

(ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ مَا أَنْجَلَى الظَّلَامَ)

أقول: «ما أنجلى» «ما» مصدرية ظرفية، أي: مدة انجلاء الظلام.

(وَالْأَلَّ وَالْأَصْحَابِ وَالْأَتْبَاعِ مَا أَنْهَمَرَ الْغَيْثَ عَلَى الْبَقَاعِ)

أقول: «ما أنهمر الغيث» «ما» مصدرية ظرفية، و«أنهمر» بمعنى

انصب، يقال: هَمَرَهُ يَهْمِرُهُ بالضم، والكسر، من بابي نصر، وضرب؛ إذا صبّه، فهَمَرَ هو، وأنهمر، أفاده المجد^(١).

(وَبِعِذِّ ذَا نَظْمٍ مُقَيَّدٍ شَمَلَا الْحَرْجَ وَالتَّغْدِيلَ لِلَّذِي نَقَلَا)

(١) راجع: «القاموس المحيط» ص ٦٤١.

(٢) «اللد» يسكون الدال لغة في «الذي»، وليس ضرورة، والجاء والمجوز متعلقان بالجرح والتعديل على سبيل التارة، أي: الجرح والتعديل اللذين يذكran للذي نقل الأخبار.

أقول: «وبعد» بالضم من الظروف المبتدئة على الضم؛ لقطعها عن الإضافة، ونية معناها: أي: بعد ما تقدم من البسملة، والحمدلة، والصلاة والسلام على النبي ﷺ.
«ذا» أي: الآتي بعد هذا.

وقولي: «شملاً» بكسر الميم، وفتحها، قال في «المصباح»: شملهم الأمر شملًا، من باب تعب: عثم، وشملهم شمولًا، من باب فَعَدَ لغةً، انتهى^(١).

وقولي: (للذ) بفتح اللام، وسكون الذال المعجمة: اسم موصول، لغة في «الذي»، وليس ضرورة.

(نظمت ما الأخ النبيل جمعة عبد العزيز سقرة قد أودعه
أثابة الله على ما حققا من جذمة الفن العزيز المرتقى)

أقول: المراد بالأخ النبيل هو الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف من علماء المدينة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، المتوفى يوم الجمعة الرابع عشر من شهر ذي الحجة عام (١٤٢١هـ) وهو في السابعة والأربعين من عمره ﷺ.

وقولي: «ما الأخ النبيل إلخ» «ما» اسم موصول مفعول «نظمت»، و«الأخ» مبتدأ، و«النبيل» صفة، وجملة «جمعه» خبر المبتدأ، و«عبد العزيز» بدل من «الأخ»، أو خبر لمحذوف، و«سقره» مفعول ثانٍ مقدم لـ «أودعه»، و«السقر» بكسر السين المهملة: الكتاب، وجمعه أسفار، وجملة «أودعه» حال من فاعل «جمعه».

وقولي: «العزيز المرتقى» من إضافة الصفة إلى مرفوعها، أي: الصعب ارتقاؤه، والمعنى أن هذا الفن فن عظيم، فيه صعوبة.

(١) «المصباح المتبر» ص ١٢٣.

(إِذْ يَعْضُرُ مَنْ أُولِعَ بِالنَّفَرِ^(١)) ظَلَّتْ مِنْ نِظْمَةٍ لِتَحْصِيلِ الْأَرْبِ

أقول: «إِذْ» تعليلية؛ و«أُولِعَ» بالبناء للمفعول، يقال: أُولِعَ بالشيء مَبْنِيًّا للمفعول يُوْلَعُ وَلَوْعًا بفتح الواو: عَلِقَ بِهِ، وفي لغة وَلَعٌ بفتح اللام وكسرها يَلَعُ بفتحها فيهما، مع سقوط الواو، وَلَعًا بسكون اللام وفتحها، قاله في «المصباح»^(٢).

والمراد ببعض من أُولِعَ هو الأخ الفاضل الشيخ محمد المعتز بن كامل السوداني المدرس في دار الحديث الخيرية بمكة المشرفة.

(فَقُمْتُ أَسْتَعِينُ مَوْلَايَ عَلَى بُلُوغِ مَا أَرَدْتُهُ كَيْ يَخْضَلَ سَمِيئَتُهُ الْإِنْحَافَ لِلنَّبِيلِ بَلَبٌ عِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ)

أقول: (الإنحاف) بكسر الهمزة مصدر أنحف يُتَحَفُّ: إِذَا أُوصِلَ التَّحَفُّ إِلَيْهِ، وهي بضم التاء، وفتح الحاء المهملة، كهُمَزَةٍ، وسكون الحاء أيضاً: الْبَرِّ، واللُّطْفُ، جمعها تُحَفٌّ، قال الأزهري: التاء أصلها واو^(٣).

و«النَّبِيلُ» بفتح النون، وكسر الموحدة، فعيلٌ، من النَّبَلِ بالضم: وهو الذِّكَاؤُ والتَّجَابَةُ، يقال: نَبِلَ، ككُرُمِ نَبَالَةٍ، وتَنَبَّلَ، فهو نَبِيلٌ، ونَبَلٌ محرَّكةٌ، وهي نَبَلَةٌ، جمعه نَبَالٌ، ونَبَلٌ بالتحريك، ونَبَلَةٌ، قاله المجدد تَحَالُفًا^(٤).

و«اللَّبُّ» بضم اللام، وتشديد الموحدة، قال الفيومي: وَلَبَّ كُلَّ

(١) والمراد ببعض من أُولِعَ هو الأخ الفاضل الشيخ محمد المعتز بن كامل السوداني المدرس في دار الحديث الخيرية بمكة المشرفة.

(٢) «المصباح المنير» ص ٢٥٨.

(٣) راجع: «القاموس المحيط» ص ١٠٢٦ و«المصباح المنير» ص ٢٨.

(٤) «القاموس المحيط» ص ١٣٦٩.

شيء: خالصه، ولبابه مثله، انتهى^(١).

(أَسْوَائُهُ ثَلَاثَةٌ فَالْأَوَّلُ حَقِيقَةُ الْجَرْحِ وَضَدُ يَشْمَلُ

وَالثَّانِي فِي وُجُوهِ طَعْنٍ وَيَلِي مَا لِعِبَارَاتٍ لَّذِينَ يَجْتَلِي)

ق. أي: «فالأول» مبتدأ خبره جملة «يَشْمَلُ» بفتح الميم، وضمها، من بابي تعب، وضرب، و«حقيقة الجرح» بالنصب مفعول مقدم لـ «يَشْمَلُ».

ق. أي: «ما لعبارات» «ما» موصولة فاعل «يلِي»، و«العبارات» مفعول مقدم لـ «يجتلي»، واللام زائدة للتقوية حيث تقدم المفعول، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّبْيَانِ تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ومعنى: «يجتلي»: يكشف، ويظهر، يعني أن الباب الثالث يكشف العبارات التي تُستعمل في البابين: الأول، والثاني.

(وَمَحَلُّهَا قَبْلُهُ فُضُولٌ تُذَكِّرُ سَوْفَ تَرَاهَا بَوَاضِحٍ بَيَّهَرُ)

ق. أي: «بيهر» بفتح أوله، وثالثه، يقال: بهرة بهراً، من باب نفع: غلبه، وفضله، ومنه قبل للقمر: الباهر؛ لظهوره على جميع الكواكب^(٢). وفي نسخة: «يظهر».

(وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْقَبُولَ وَالرِّضَا وَالْخُتْمَ بِالْحُسْنَى إِذَا الْعَمْرُ انْقَضَى)

الباب الأول

في حقيقة الجرح والتعديل، وضوابط تعارضهما

وفيه فصلان:

الفصل الأول: في بيان حقيقة الجرح والتعديل وما يتعلق بذلك.

الفصل الثاني: في بيان تعارض الجرح والتعديل وما يتعلق بذلك.

الفصل الأول

في بيان حقيقة الجرح والتعديل وما يتعلق بذلك

تعريف الجرح لغةً واصطلاحاً:

(الجَرْحُ فِي اللُّغَةِ ثَأْنٌ غَدَا فِي الْجِسْمِ بِالسَّلَاحِ أَوْ بِمَا اعْتَدَى
هَذَا إِذَا فَتَحَ حَيْمَهُ وَإِنْ يُضْمُّ فَاسْمٌ مُضْدِرٌّ بِهِ أَيْ
وَالْبَعْضُ قَالَ الضَّمُّ فِي الْأَبْدَانِ وَالْفَتْحُ فِي الْأَعْرَاضِ وَالْمَعَانِي)

أقول: الجرح له معنيان: لغوي، واصطلاحى، أما اللغوي: فهو
بفتح الجيم: التأثير في الجسم بالسلاح^(١).
والجرح بضم الجيم: اسم للجرح^(٢).

وقال بعض فقهاء اللغة: «الجرح» بالضم يكون في الأبدان بالحديد
ونحوه، و«الجرح» بالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها.
قال الزبيدي: هذا هو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللغة
واحداً، انتهى^(٣).

فقولي: (بما اعتدى) أي: أو بالشئ الذي اعتدى على المجروح،
فأثر فيه، من العصا ونحوه.

(١) راجع: «لسان العرب» ٤٢٢/٢.

(٢) «الصحاح» ٣٥٦/١ و«مجلد اللغة» ١٨٦/١.

(٣) «تاج العروس من جواهر القاموس» ١٣٠/٢.

وقولي: (فاسم مضمر به أين) «اسم» مفعول مقدم لـ «أين» أمر من أبان الشيء: إذا أظهره.

وقولي: (والنقص قال الضم إلخ) وفي نسخة بدله:

وبعضهم بالضم في الأبدان	والفتح في الأغراض والمعاني
(أما اصطلاحاً فهو وصف الراوي	بمقتضى تليينه أو حاوي
بضعفة أو ردة فما اقتضى	تليينه سوف يكون مرتضى
إلخ وحديث وريضة مرخحة	لحساب الضبط فخذ منسحة
أما الذي اقتضى لتضعيف فقد	يكون مطلقاً فدع إن انفرد
إلا بد بظيرة قد سمعه	لرغبة الحسن حقاً رفعة
وإن يكن منسحاً ببند	أو وقت أو شيخ بها فقيد
وإن يكن بضعفة سنناً	كقوته بغيره مرضياً
وحكمته مخنكاً بحسب	تلك المفاضلة فانهم نصب
أما الذي بما يرد وصفاً	فهو جداً بالوهاء عرفاً

أقول: أما «الجرح» اصطلاحاً فهو: وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردها.

وقال ابن الأثير رحمه الله: الجرح: وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به، انتهى^(١).

قلت: الأول أولى؛ لكونه أشمل، وعليه فالموصوف بما يقتضي تليين روايته هو «الصدوق» سبيء الحفظ، وتتقوى روايته بوحود قرية مرخحة لجانب ضبطه لحديث معين.

والموصوف بما يقتضي تضعيف روايته لا يخلو تضعيفه من ثلاث حالات:

[الاحتمال] أن يكون تضعيفاً مطلقاً، فهذا لا يُقل معه رواية الراوي عند تفرد به، ولكن تنقوى بالمناجعة من مثله، فنرتقي إلى درجه الحسن لغيره.

[الثاني] أن يكون تضعيفاً مقيداً بالرواية عن بعض الشيوخ، أو في بعض البلدان، أو في بعض الأوقات، فيختص الضعف بما قُيد به دون سواه.

[الثالث] أن يكونه تضعيفاً نسبياً، وهو الواقع عند المفاضلة بين راويين، فأكثر، فهذا لا يلزم منه نوت الضعف المطلق في الراوي، بل يختلف الحكم عليه بحسب قرينة الحال في تلك المفاضلة.

وأما الموصوف بما يقتضي رد روايته فهو الضعيف جداً، فمن دونه، فلا يتقوى بغيره، ولا يقوي غيره.

فقولي: «أو حاوي أي: أو وُصف الراوي بما يحوي تضعيفه، أي: بما يجمع كونه ضعيفاً، فتضعيفه إلخ» معقول (حاوي)، والله تعالى أعلم.

تعريف التعديل: لغة واصلاحاً:

بمعناه: وفي اصطلاح فقه	(هي) لغة التقوية والمؤازرة
لما رواه ثمة هذا ذو شمر	وهو: ما أقرى القول
ووسطاً ما لحسن نقله ذري	من كان غالباً صحيح الخبر
عدله الراوي وحصله (محملي)	بأنه لا يعبر عن حكمه يشمل

أقول: «التعديل» لغة: النسوية، وتقويم الشيء، وموارنته بغيره^(١).
واصطلاحاً: وصف الراوي بما يقتضي قول روايته^(٢).
ثم المراد بالفقهاء ما يشمل من تقبل روايته، وتكون في مرتبة
الصحيح، ومن نكل روايته، وتكون في مرتبة الحسن^(٣)، وذلك لأن
هؤلاء نكح مروياتهم، وإن تفاوت مراتبها.

ثم إن أصل كلمة التعديل هو الحكم بعدالة الراوي، لكنها هنا
مستعمدة بمعنى التوثيق، أي الحكم بعدالة الراوي وضبطه معاً؛ لأنهما
أساس قول خير الراوي.

تَحْمِلُ لَتَفَوَى كذا المروءة	(ثم) العدالة هي الملكة
من المصنفات أو من مخبر	والعدل مسلم وعافل سليم
كذلك الإسلام لدى الأداء فقط	مروءة ثم البلوغ ثم شرط
فمنه ما وقد وعاه الحيرة	فقد تحمّل نصحاب السررة

أقول: العدالة: هي ملكة تحمّل المرء على ملازمة لتفوى
والمروءة^(٤).

والعدل هو: المسلم البائع العافل السالم من أسباب الفسق
وخوارم المروءة.

فالإسلام والبلوغ شرطان للأداء، لا لتحمل، فقد تحمّل بعض
الصحابة قبل إسلامهم، ثم أدوا ذلك بعده، وتحمل كذلك صغار
الصحابة حال صباهم، وأدوا بعد بلوغهم^(٥).

(١) راجع: «سان العرب» ٤٣٢/١١، «الوسط في علوم مصطلح الحديث» ص ٢٨٥.

(٢) «المختصر في علم رجال الأثر» ص ٤٣.

(٣) راجع: «توضيح الأفكار» ١٢٠/٢. (٤) «نزعة الطهر» ص ٢٩.

(٥) «علوم الحديث» ص ٢١٨.

والبلوغ والعقل هما مناط التكليف الشرعي، لكن قد يضبط الصبي المميز بعض ما سمعه، أو شاهده، ولذلك اعتبر أدائه بعد البلوغ لما تحمله حال الصبا^(١).

والسلامة من أسباب الفسق، وحوارم المروءة إنما تتحقق في ظاهر حال الراوي، لكن يقل تصعيف الراوي بفعل ما يخرم المروءة وقولي: (أو ما يحترم) أي. ينقص، و«مروءة» منصوب على المفعولية لا بختم، وقولي: «كذلك الاسلام» بفعل حركة الهمزة (إني اذلاء ودرجها، وهو لغة، وإن كان هو هنا متعيناً للوزن.

(و) نَقِظْ نَاعَانِ لَصَدْرٍ وَكُتِبَ	فَأَوَّلُ أَنْ لَا يَكُونُ دَا اَصْطِرَابِ
بَلْ يَقْطَعُ عَيْرَ مَعْقِلٍ عَدَا	بِسَخْصِ الْمَخْخُوطِ كَلَمًا دَا
مَعَ حِلْمِهِ مَا يُحِيلُ الْمَغْيَى	إِذَا يُؤْذِيهِ بِمَغْسِي أَعْيَى
وَالثَّانِ صَوْنُهُ لَدَيْهِ فَذُ سَمْعٍ	إِلَى أَدَانِهِ إِلَى مِنْ سَمْعٍ

أقول. الصبط في النعة: مصدر ضبط الشيء، من باب صرب: إذا حفظه حفظاً بليغاً، ومنه قيل: ضبطت البلاد وغيرها. إذا قمت بأمرها قياماً ليس فيه نقص، قاله في «المصباح».

واصطلاحاً: أن لا يكون الراوي مغفلاً بأن لا يميز الصواب من الخطأ، كالنائم والساقي؛ إذ المتصف بالغفلة لا يحصل الركون إليه، ولا تميل النفس إلى الاعتماد عليه.

ثم إن الصبط على نوعين: ضبط صدر، وضبط كتاب.

ف ضبط الصدر: أن يكون الراوي يفظاً، عبر معقلي، بل يحفظ ما سمعه، وثبته في حفظه بحيث يبعد زوانه عن القوة الحافظة، ويمكن من

استحصاره متى شاء، مع علمه بما يُحيل المعنى إن رواه بالمعنى.
وضبط الكتاب صيائنه لديه منذ سمع فيه، وصححه إلى أن يؤدي
منه.

ثم ذكرت محترزات ما سبق، فقلت:

(مخرج المذهب من ليس يُسمَّ مجهول عين وهو من عنه المذهب
شخص فقط وإن يوثق وكذا مجهول حال وهو من قد أحدا
أكثر من روى وما وثق إذ لجهل حالهم عدو ممن سُدَّ)

أقول: خرج باشرط العدالة والضبط:

- ١ - المبهمة: وهو من لم يُسمَّ باسمه.
 - ٢ - ومجهول العين: وهو من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق.
 - ٣ - ومجهول الحال: وهو من روى عنه راويان فأكثر، ولم يوثق.
- وإنما حرج هؤلاء؛ بحالتهن، فلا تُعرف أحوالهن في العدالة والضبط.

فقولي: «من ليس يُسمَّ» خبر لمحدوف، أي: هو، وقولي: «من
عنه اغتنم شخص» بمعنى روى عنه، «فالشخص» مرفوع على الفاعلية،
وقولي: «ممن بُدَّ» البناء للمفعول، متعلق بـ«اغدوا»: أي: طرح حديثهم.
(وخرج المكذوب والمختون مع من كان ذا صيا ومن كان أشد
وماسق وكذبت وحارم مرويّة فكأنهم نصارم)

أقول: خرج بتعريف العدل:

- ١ - الكافر: لعدم أهليته لقبول روايته بسبب كفره.
- ٢ - والصبي: لعدم ضبطه.

٣ - والمحدثون إذا كان حيوة مُطعماً، أو منقطعاً، إلا أنه مؤثر في إفاقته؛ لعدم ضبطه كالصبي.

٤ - والمستنح، وهو من اعتقد ما أحدث بعد النبي ﷺ مما لا يؤيده كتاب، ولا سنة، وسأني تفصيل مذاهب العلماء في المستنح - إن شاء الله تعالى -.

٥ - والفاسق، وهو من عُرف بالتركيب كسرة، أو إصرار على صعبة.

٦ - وأصمهم بالكذب، وهو من يتعامل بالكذب، ولم يُعرف أنه كذب على النبي ﷺ.

٧ - والكاذب، وهو من كذب على النبي ﷺ متعمداً، ولو مرة واحدة.

وإنما خرج الفاسق ومن بعده؛ لظهور فسقهم.

٨ - ومخروم المروءة؛ لقصان مروءته.

وقولي: «فكأنهم نصارم» أي: يُقاطعونهم، فلا يأخذ حديثهم.

كثرة وشبه حفظ حديثه	كثرة لوهم كذا التهمة
الجهل بالمدلول أصل الخطأ	مساة الخلفاء فحذر العدل
يُعدُّ مُنظلاً لم فده	فأما الراوي الذي المُضاربة

أقول: خرج باشرط الضغط:

١ - كثرة لوهم - وهو أن يُكثر الراوي الرواية على سبيل انتوهم، فيصل لإسناد المرسل، ويراع الأثر لموقوف، وسحر ذلك.

- ٢ - وكثرة مخالفة الراوي للثقاة.
 - ٣ - وسوء الحفظ: وهو أن لا يترجح حاسب الإصانة على حاسب الخطأ، بل يتساوى الاحتمالان.
 - ٤ - وشدة الغفلة: وهو أن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والإنفاق ما يُمَيِّز به الصواب من الخطأ في مرويَّاته.
 - ٥ - وفحش الغلط: وهو أن يريد حفظه على صوابه زيادة فاحشة.
 - ٦ - وجهل الراوي بمدلولات الألفاظ، ومقاصدها، وما يُحْيِي معناها عند الرواية بالمعنى، فإذا كان كذلك يحب عليه الأداء باللفظ الذي سمعه اتفاقاً؛ لئلا يصرف الحديث عن المراد به.
 - ٧ - وتساهل الراوي في مقابلة كتبه، وتصحيحه، ومبانيه وقولي: «خالقه» بالحاء المهملة أي: لأرم الراوي، وهو صفة لـ «سوء حفظ».
 - وقولي: «الجهل بالخ» متعلق بـ «أسقط»، وهو فعل أمر، أي: أسقط حديث الراوي سبب جهله بمدلولات الألفاظ، وقد عرفت أن هذا يكون عند الرواية بالمعنى.
 - ثم إن هذه الأمور المذكورة كلها تتعلق بعدالة الراوي وضبطه ولما كان هناك أمور تُنتقد على الراوي غير العدالة والضبط، أشرت إليها بقولي:
- (مما على الرواة اتصا تشدد غير عدالة وضبط بعضهم
كثرة إرسال وتدليس كما عدم ضبطهم شيوعهم خد)
- أقول: إن مما يُسَفَد على الرواة غير عدالتهم وضبطهم: كثرة الإرسال، والتدليس، وعدم انتقاء الشيوخ.

فقولي: أمّا على الرواية إلخ» خير مقدّم لأكثرة إرسال إلخ».

ثم أشرت إلى دليل اشتراط العدالة في قبول رواية الراوي، فقلت:

(ثُمَّ الدَّلِيلُ فِي اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ مَا قَالَهُ مُنْجِدُ دَوِّ الْقَطْرِ

فِي حَذْرِهِ وَخَفَافَةِ أَنْ أَوْحَا سَبِيحُ نَفَاسِ كَيْ يُحْسِبُ)

أقول الأصل في اعتبار عدالة الراوي في قبول روايته قوله تعالى

﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِحُكْمٍ فَابْتِغُوا فِيهَا فَسَبِّحُوا﴾ الآية (الحجرات: ١٦).

ووجه الدلالة منه: أن الآية نص في وجوب النّسب من حقيقة خبر

النّاسق، وخبره عام في الشهادة، والرواية، فلا يحوز قبول خبر النّاسق

إلا بعد التّثبت والنّسب من صدقه، ولا يستلزم ذلك ما دام متصفاً بالمسوّ،

فدلّ على أن خبره مردود، والله تعالى أعلم.

ثم أشرت إلى دليل اشتراط الصّسط في القبول، فقلت:

(وَمِنْ عَمَلٍ تَصَدَّقَ حَتَّى الْمَصْطَفَى فِي الْحِفْظِ وَالنَّسَبِ دُونَ مَا حُدِّدَ)

أقول: الأصل في اعتبار صسط الراوي هو قوله ﷺ «يضر الله

امرءاً سمع مقالتي، فحفظها، ووعاها، وأذاها، قرب حامل ففيه غير

ففيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه... الحديث، وهو حديث

صحيح

وفي بعض رواياته: «سمع منا شيئاً، فبلغه كما سمع».

ووجه الدلالة منه:

أن قوله ﷺ: «فحفظها» نص في الحث على الحفظ، وهو يشمل

الحفظ في الصدر، والكتاب.

وقوله: «فبلغه كما سمع» نص على اعتبار الصّسط عند الأداء

مسألة: في بيان أن جرح الرواة لا يُعد غيبة.

(جرح الرواة لا يُعد غيبة إذ هو نفس نفس حية)

أقول: يجوز جرح الرواة، ولا يُعد من الغيبة المحرمة، فهو من المواضع التي استثنىها العلماء من الغيبة، فأباحوها؛ لفرض صحيح شرعاً، لا يمكن الوصول إليه إلا بها^(١) وتلك المواضع ستة فطمنا بقولي.

بما صالت فائدة حسنة	اعلم هذا الله المصطفى
أن الغيب استحص حياً أو لا	محرّم قطعاً على من
لأنه تعرض صحيح	أسح عنها دؤو بترجيح
مذكروها ستة قطرة	واشتغل لرفع محرم
وعت فحاهر يقسو أو مدح	بما به جاهر لا سماع
وعرف من العرب من عرف	به كقولك رأيت الأخف ^(٢)
وحديث من شر ذي الشر إذا	تخاف أن يلحق بالناس الأدنى
وفي سوى هذا الحديث لا تغيب	سكن فوقف ليس العرب

فمن تلك الأعراض: تحذير المسلمين من شر ذي الشر.

ونصيحته حتى يتقوه، وذلك من وجوه:

منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، فإنه جائز بإجماع المسلمين، بل واجب؛ للحاجة؛ إذ يترتب عليه في شأن الرواة تمبير الأحاديث الثابتة عن الضعيفة، والواهية، والموضوعة التي لا تثبت؛ لما في روايتها من الأمور المصافية للعدالة والنضبط.

(١) راجع «رياض المسكين» للنووي ج ٥ ص ٥٧٥، وشرح مسلم له ١٤٢/١٦ وفتح الماري، ٤٧٢/١٠.

(٢) «الأخف» هو: الأعرج، أو الذي يمشي على ظهر قدميه.

وقولي «لشدة حبيبة» بكسر الحاء المهملة. هي: الحالة، أي: إما
لم يُعدّ جرح الراوي من العيبة المحرّمة؛ لأنه بيان لحالته السيئة؛ حتى
يحدّره المستنور، وذلك من النصيحة الواجبة، وفهم، والله تعالى أعلم.

ثم أشرت إلى بيان أدلة جواز الرواة بقولي:

أدبنا ابن أخو العشرة^١ قائلة إذ رأى حيث السيرة
فما تعاديه لا مال له والذل لا يرمى عصا حميدة
نحوه فاصمة إذ تنفصل^٢ أيهما يفتلح أو جاء الخصال
بل لا يحكي أسامه بل رآه^٣ وبقية ذو خلة مودة وثقة

أقول من الأدلة على حوار الجرح لغرض صحيح، ما أخرجه
الشيخان في «صحيحيهما» من حديث عائشة رضي الله عنها أن رجلاً استأذن على
النبي صلى الله عليه وآله، فلما رآه قال: «ابن أخو العشرة، أو ابن العشرة»، فلما
جلس نطق النبي صلى الله عليه وآله في وجهه، واسط إليه، فلما انطلق الرجل، قالت
عائشة: ما رسول الله صلى الله عليه وآله حين رأيت الرجل قلت له: كذا وكذا، ثم
نطقت في وجهه، واسطت إليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يا عائشة متى
عهدتني فاحشاً؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس
اتقاء شره»، وفي رواية: «اتقاء فحشه».

ووجه دلالة الحديث على ما قلنا أن النبي صلى الله عليه وآله تكلم في الرجل
على وجه الذمّ لما كان في ذلك مصلحة شرعية، وهي التنبه على كون
الرجل منافقاً، أو نحوه، ليحدّره السامع، ولما جلس إليه ابسط في
وجهه، وألان له الكلام؛ مداراة، لا مداهنة^(١).

(١) التفرق بين المداراة والمداهنة أن المداراة من الدنيا لصالح الدنيا، أو من الدنيا، أو من
معا، والمداهنة من الدنيا لصالح الدنيا، ووجه المداراة في الحديث أنه صلى الله عليه وآله يدل
على أن من ديه حسن عشرته، وانفرد في مكلفه، ومع ذلك فلم يمدحه بقول، فلم -

ومنها: ما أخرجه مسلم الترمذي في «صحيحه» من حديث فاطمة بنت
قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها سنة، فقال النبي ﷺ: «إدا
حللت، فادبي»، قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي
سفيان، وأبا جهم خطبائي، فقال رسول الله ﷺ: «أما أبو جهم فلا يصغ
عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فضئفوك لا مال له، الكعبي أسامة بن
زيد...».

وفي رواية: «أما معاوية فرجل ثري، لا مال له، وأما أبو حنيم فرجل ضراب للنساء، ولكن أسامة بن زيد...».

ووجه الدلالة من الحديث. أن النبي ﷺ ذكر معذوبه، وأن
جهنم ﷻ بما فيها؛ لتتحقق المصلحة للمستشير في مشورته بالأصلح
لها، ولذلك قال لها النبي ﷺ: «البحي أسامة بن زيد».

وقولي: دَوِّ حُطْوَةً (أي: صاحب مكانة، ورفعه، يضاف. حضي
عند الناس يخطي، من باب ثَعِبَ حُطَّةً، ورانُ عِدَّةٍ، وحُطْوَةٌ صم الحاء،
وكسرهما. إذا أَحْبَبْتَهُ، ورفعوا منزلته، فهو حُطِيٌّ، على فَعِيلٍ، قاله
القيومي رحمه الله^(١)).

وقوله: «وَيُذِ» أي: صاحب قوة، يقال: اد يئد أيداً: إذا اشتد، وقوي، أفاده المجد^(١).

ولما كان هـاك أمور لا تُشترط في قول الرواية. بعضها مُجمَع عليه، وبعضها مختلف فيه ذكرت ذلك بقولي:

بافضل فواء به فعله، فواء فواء به قول حق، وفعله معه حس عشرة، راجع شرح
الباري ١٠/٤٥٤.

(٢) «العاموس المحيط» ص ٢٢٩.

(١) «المصباح المنير» ص ٥٤.

مسأله: في بيان الأمور التي لا تُشترط في قبول الرواية:

(خبرته الرواية المستَـشَرَطَة عليه فذا أجمع كُلُّ من صبط
ذلك المُخْتَفِيهِ وَفِيهِ وَرَدَ: وَبَسْ غَرَفَ حَتَّى فَعَلَهُ
نُصْرَهُ سَمَاعُ مَا قَرَنَ لَا فُتْرَهُ عَنِ الْقَدِّ وَالْوَاقِعِ لَا
بِالْإِسْفِ بَعْدَهُ أَوْ الْإِسْفِ بِإِحْدَى أَسْلَمَهُ لِمَنْ رَجَعَ عَنِ الْوَاقِعِ)

أقول: مما اجمعوا على عدم اشتراطه (الحرية)، فقد حكى
لخطيب الغدادي ثلاثة إجماع الناس على قبول رواية العمد.
ومما لا يُشترط على الرجوع، وهو قول الجمهور (لذكورة)،
وحكي اشتراطها عن أبي حنيفة، ولكن استثنى من ذلك أحبار عثمة وأم
سلمة ^(١).

(ومنها): الفقه، واشتهر عن أبي حنيفة اشتراطه إذا خالف خبره
القياس ^(٢)، واشترطه آخرون عند تفرّد الراوي بالحديث ^(٣)، واشترطه ابن
حبّان عند أداء الراوي من حفظه، فإنه قال: الثقة الحافظ إذا حدث من
حفظه، وليس بفقير لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره... قال: فإذا كان
الثقة الحافظ لم يكن فقيهاً وحدث من حفظه، فترما قلب المتن وعبر

(١) راجع أدب القاضي ٣٨٥/١ وفتح المغيث ٢٨٩/١.

(٢) راجع: فتح المغيث ٢٨٩/١ وتدريب الراوي ٧٠/١.

ذكر علماء الحديث أن القول باشتراط فقه الراوي لتقديم خبره على القياس هو
مذهب عيسى بن أبيان، وأكثر المتأخرين من الحققة، وأما المتقدمون منهم ولمنفرد
عنه تقديم خبر الواحد على القياس دون تفرقة بين خبر الفقه، وخبر غيره. راجع
كشف الأستار ٣٨٣/٢.

ومما جاء عن أبي حنيفة رواية في تقديم خبر الواحد على القياس أحده بحديث
الفقهية مع مخالفته للقياس.

ومنه أيضاً عمله بحديث أبي هريرة ^(٤) «من أكل أو شرب ناسياً، فبُيِّنَ صومه»

٣١، فتح المغيث ٢٨٩/١.

المعنى حتى يذهب الحرج عن معنى ما جاء به، ويقطب إلى شيء ليس منه، وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعتة إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق انتقاة فيما يرويه من متون الأخبار^(١).

قال محمد: كلام ابن حبان رحمه الله هذا يختل أن يكون مفسراً بما قاله في شروط من يُحتج به حيث قال: «والعلم بما يحيل من معاني ما يروي هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى حراً، أو رواه من حقه، أو احتصره لم يُحله عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر^(٢)». وهذا موافق لما يشترطه الأئمة في ضبط المصدر.

وعلى هذا فلا مخالفة بين كلامه وبين كلام غيره من الأئمة.

وحاصله أن هذا الشرط يعود إلى ما سبق عند الكلام في اشتراط أنه إذا كان الراوي ممن يروي بالمعنى فلا بد أن يكون عالماً بما يحيل المعنى حتى لا يقع في تحريف الحديث، وهذا الشرط من الشروط التي ذكرها الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة، ووافقه الأئمة عليه، فتتبعه، والله تعالى أعلم.

(ومنها): الشهرة بسماع الحديث^(٣) فليس شرطاً في الراوي إلا الشهرة التي ترفع عنه الجهالة فقط.

(ومنها): كون الراوي بصيراً غير أعمى^(٤).

(ومنها): كونه معروف النسب^(٥).

وانما لم تشترط هذه الأمور على القول بالراجع؛ لأن قوله ﷺ:

(١) معرفة المجروحين من المحذنين، والضعفاء، والمتروكين ٩٣/١.

(٢) راجع: صحيح ابن حبان ١٤٠/١.

(٣) راجع: «السان الميزان» ١٩/١ وفتح المفتي ٢٨٩/١.

(٤) «فتح المفتي» ٢٨٩/١. (٥) «السان الميزان» ١٩/١.

منصراً انه امرأً سمع مقالتي، فحفظها، ووعاها، وأداها، لم يمزق بين من استوفى هذه الشروط، ومن لم يستوفها.

ثم إن قوله رحمته «فَرَّبَ حَامِلٌ فَقَهٌ غَيْرُ فَقِيهِ، وَرَبٌّ حَامِلٌ فَقَهٌ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ» صريح في عدم اشتراط فقه الراوي^(١).

ثم إن هذه الأمور كلها يرجع إلى الراوي نفسه، وهناك أمور يرجع إلى روايته:

(ومنها) عدم تفرده بالحديث، فقد اشترطه بعضهم، ومنهم إبراهيم بن إسماعيل ابن عتبة المعنوي، فقد اشترط لقول الروي أن يرويه رجلان عن رجلين، وهذا قول باطل تردّد الأدلة الصحيحة الكثيرة في قبول خبر الواحد الثقة، وقد ذكرت تلك الأدلة في «التحفة المرضية» و«شرحها» في الأصول، فراجعه تسفد علماً حقاً، وبالله تعالى التوفيق.

(ومنها): عدم إنكار الأصل رواية المزعج عنه إذا كان على وجه السيان^(٢).

وقد اشترط هذا الشرط جماعة من الحنفية، ومن أمثلته حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد، ويمين»، فإن عبد العزيز الدراوردي قال: «لقيت سهيلاً، فسأله عنه، فلم يعرفه، فكان سهيل بعد ذلك يقول: حدثني ربيعة عني، عن أبي، ويسوق الحديث^(٣)».

وإما لم يشترط هذا الشرط عبد الحمهور؛ لأن الإنكار على وجه السيان ليس نفيًا لوقوع التحديث، بل غايته عدم التدكير، فقول المثلث

(١) فتح المغيب ٢٨٩/١. (٢) بيان الميزان ٢٠/١.

(٣) راجع - علوم الحديث ص ٢٣٤ وأصول الشرح ص ٣/٢ - ٥.

مقدم؛ لأنه عدل ثقة جازم بما روى عن شيخه^(١)، وأنه تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشرت إلى ما ثبت به العدالة، فقلت:

مسألة - في بيان ما ثبت به عدالة الراوي

(عدالة الثامن) - أنه - - - كذا تنصيص المتن على وفاء

أقول: اختلف العلماء فيما ثبت به عدالة الراوي على مذاهب:

(الأول): مذهب الجمهور أن عدالته ثبت بأحد أمرين:

الأول - الاستفاضة، وذلك أن يشتهر الراوي بالحبر، ويشيع الثناء عليه بالثقة والأمانة، فيكفي ذلك عن بينة تشهد بعدالته، كما هو الشأن في الأئمة المشهورين، كمالك، وشعبة، والصفيانين، والشافعي، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، ومن جرى محرابهم في ساحة الذكر، واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق، والصيرة، ونفهم^(٢).

وبما اكتفي بالاستفاضة عن التركيبة؛ لأن تلك الاستفاضة والشهرة أقوى في النفوس من تعديل الواحد، أو الاثنين؛ إذ غاية الأمر من تركيبة المعدل أن يبلغ شهرة شر الراوي، وهي لا تبلغ ذلك أبداً، فلا حاجة إذن إلى تعديل ظاهر العدالة مشتهراً^(٣).

والأمر الثاني: تنصيص الأئمة المعدلين على عدالته^(٤).

ثم إن التعديل يكفي من واحد، ولو كان عبداً أو أمياً على

الراحح، كما أشرت إليه بقولي:

(١) - ارجع: علوم الحديث، ص ٢٣٤ والنقد، (الإيضاح) ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) - ارجع: الكفاية، ص ١٤٧ وعلوم الحديث، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) - ارجع: الكفاية، ص ١٣٤. (٤) - علوم الحديث، ص ٢١٨.

(أ) يسمى من وجد وثقة صهيرو (١) أثنى لدى من انتصر

أقول: يكتفى بتعديل معتدل واحد على القول الراجح، قياساً على قول حبر الراوي الثقة عند نعتده، وقيل: لا بد من تعديل اثنين، لأن المركبة صفة، فتحتاج في ثوبها إلى عدلين، كالرشد، والكفاءة (٢)، وقياساً على الشهادة في حقوق الآدميين (٣).

اسمها: طريقه أبي بكر السراج في مسنده ثبوت عدالة الراوي برواية جماعة من الحلة عنه (٤).

وسماه قول الذهبي: والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح (٥).

وتعده الحافظ، فقال: هذا الذي سبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق في حق من كان مشهوراً بطلب الحديث، والانتساب إليه، انتهى (٦).

قال ابن عبد البر: كل من عدا	حامل علم فهو عدل ذو فدى
إلا بد صهيرو ربح محالة	فصغفا فعند ذا لا نفس
يد حمل العلوي من ثل حلف	غذوة مذبح من به نصبت
نكن ذا الحديث صغفة اسهز	فليس حجة مما له ذكر

أقول: قال الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر: كل حامل لهذا العلم معروف العناية به، فهو عدل، محمول أمره على العدالة حتى

(١) ينقل حركة الهمزة إلى التوين قلبها، ودوجها للوزن.

(٢) «فتح المغيث» ١/٢٩٠. (٣) «الكناية في علم الرواية» ص ١٦٠.

(٤) «فتح المغيث» ١/٢٩٣.

(٥) «ميزان الاعتدال» ٣/٤٢٦ و«فتح المغيث» ١/٢٩٣.

(٦) راجع: «فتح المغيث» ١/٢٩٣.

ينبغي جرحه، وقد استدلل على هذا بحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغائبين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

ووجه الدلالة منه أن الحديث إخبار بعدالة حملة العلم من كل

خلف

وتعقب بأن هذا الحديث - وإن روي عن الإمام أحمد تصحيحه - لكنه ضعيف، لا يصلح للاحتجاج به، ضعف الحافظ أبو الحسن ابن القفطان القاسمي راويه إبراهيم الغديري، فقال هذا مرسل، أو معضل، وإبراهيم الذي أرسله لا يعرف بشيء من العلم غير هذا، وتعقب ما نقل عن أحمد، فقال خفي على أحمد من أمره ما علمه غيره^(١).

وقال الحافظ العراقي رحمه الله: قد روي هذا الحديث متصلاً من رواية جماعة من الصحابة: علي بن أبي طالب وابن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وكلها ضعيفة لا يشت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور، انتهى^(٢).

(وسئل حبان بن خالد العدل من أنس مخروجا فذكر الأضل)

أقول: قال ابن حبان رحمه الله: إن العدل من لم يعرف فيه الجرح؛ إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يُجرح فهو عدلٌ حتى يتبين جرحه^(٣)، وهذا تساهل من ابن حبان رحمه الله، محائف لما عليه جمهور أهل العلم من اشتراط التزكية في ثبوت العدالة، فافهم.

(وبعضهم يقول كل مسلم عدلٌ دليلاً حديث هذا نسبي)

(١) راجع: «التفيد والإيضاح» ١/ص ١٣٩.

(٢) راجع: «التفيد والإيضاح» ١/ص ١٣٩.

(٣) راجع: «الثقات» ١٣/١ و«السان الميزان» ١٤/١.

إني سمعت جده أبا عبد الله
وعنه لما رآه سبيها
من حديث أبيه ضعفا
والأدوية لا تسمى
والأدوية لا تسمى

برؤية الهلال في السحاب
وكلمة الإحلاص من رشد
وما يكون حجة ولا غيره
فإن من العدل أن تسمى
والأدوية لا تسمى

أقول: من الساهل أيضا ما يقفه الخطيب البغدادي رحمه الله قوله:
«وعنه أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام، وسلامة المسلم من
فسق ظاهر، فمضى كانت هذه حاكمة وجب أن يكون عدلا».

وحجة هؤلاء حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى
النبي ﷺ، فقال: إني رأيت الهلال، قال: «أشهد أن لا إله إلا الله؟»
قال: نعم، قال: «أشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: نعم، قال: «يا
بلال أذن في الناس، فليصوموا غداً».

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ قل تهادة الأعرابي من غير أن يحسر
حاله بشيء سوى ظاهر إسلامه^(١).

ونعقب بأن هذا الحديث ضعيف، فإن مدراه على سماع ابن
حزب، عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وسماعك قال عنه في
«التعريب» صدوق، وروايته عن عكرمة حاضرة مصطربة، وقد تغير
بآخره، فكان ربما تلقن، انتهى.

وقد اضطرب أصحابه في هذا الحديث، فمنهم من رواه موصولاً،
ومنهم من رواه مرسلاً.

وقد أشار الترمذي رحمه الله إلى ترجيح المرسل، حيث قال: بعد

إخراج الحديث موصولاً - وروى سفيان الثوري وغيره عن سمك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلًا، وأكثر أصحاب سمك رَوَوْا عن سمك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلًا، انتهى.

وكذا رُخِجَ الإرسال السانني بحجة، فقد أخرج الحديث من طريق الفصل من موسى، عن سفيان، عن سمك موصولًا، ثم أخرجه من طريق أبي الميمون، عن سفيان، عن سمك مرسلًا، وقال: وهذا أولى بالصواب، لأن سمكًا كان نكثًا، فسُقِرَ، وابن الميمون أثبت في سفيان من الفضل، انتهى^(١)

والحاصل أن الحديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج به

ومما أحسوا به أن الصحابة رضي الله عنهم بأخبار النساء، والتعبده، ومن تحفل طفلًا، وأذاه بعد البلوغ، واعتمدوا في العمل بالأخبار على ظاهر الإسلام.

وقد تعقَّب الخطيب هذا الاحتجاج، فقال: هذا غير صحيح، ولا يعلم الصحابة قبلوا خبر أحد إلا بعد احتسار حاله، والعلم بسداده، واستقامه مذهبه، وصلاح طريقته، وهذه صفه جميع أرواح النبي ﷺ، وغيرهن من النسوة اللاتي روين عنه، وكلُّ من تحفل بالحديث عنه صحت، ثم رَوَاهُ كَبِيرًا، وكلُّ عند قُلِّ خبره في أحكام الدين.

قال: ويدلُّ على صحة ما ذكرناه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خبر فاطمة بنت قيس في إسقاط بعتها وسكناها لَمَّا طُنِفَتْها رَوجها ثلاثًا مع ظهور إسلامها، واستقامة أمرها^(٢).

(١) راجع نصب الراية ٢/ ٤٤٣ - ٤٤٤.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٤٢.

ومما احتج به ابن حبان أن الناس لم يُكتفوا معرفة ما غاب عنهم،
وإنما كُتفوا الحكم بانظائر من الأشياء غير المعتب عنهم^(١)

وتغلبت رَأْي مجهول الغيب، ومجهول الحال لا يمكن الحكم عليهما
بفسق في جانب العدالة، ولا بتغيب في جانب الفسط حيث لم يظهر
مهم ما يوجب ذلك، لكن كلاً من هذين الأمرين مُحتملٌ فيهما، فلا
يُدفع هذا الاحتمال عنهما سوى التوثيق الصريح.

وقولي: «وَكُلُّ ذَا نَوْشَعٍ لَا يُرْضَى» إلى آخر التبيين إشارة إلى أن
هذه الأقوال، أعني: قول ابن عبد البر، وابن حبان، وما نقل عن أهل
العراق كلها أقوال فيها تساهل غير مرضي، والصواب ما عليه الجمهور،
من أنه لا بد من ثبوت العدالة بالطرق المعتبرة التي مضى شرحها؛
لوضوح أدلتها، فتصبر، والله بعاني ولي التوفيق.

ولما اختلف في مسألة رواية العدل عن سقاه، هل هو تعديل، أم
لا؟ ذكرت ذلك بقولي:

مسألة: في بيان هل رواية العدل عن شخص تعديل له أم لا؟

وَحُكِّمُوا فِيهِ إِذَا عُدَّ رَوَى	فَسَمَّيْ هُنَّ دَا سَعْدُ حَوَى
فَرَأَى سَعْدٌ وَوَيْلٌ لَا يَفْهَمُ	لَمْ يَرَهُ إِلَّا لَعْدُ فَاظْمَنُ
إِيَّاهُ مَنَّا نُسَمِّهِ وَمُذْ بَيِّنُهُ	وَنَسْ خَرَامَةُ لَدَا فَاظْمَنُهُ

أقول: اختلف العلماء فيما إذا روى العدل عن رجل سقاه، فهل
تعتبر روايته عنه تعديلاً له، على أقوال:

(الأول) قول أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أنه لا يعتبر

ذلك تعدله له، لاحتمال أن يروي العدل عن غير العدل، فلا ينقص روايته عنه تعديلاً له.

(الثاني). قول بعض أهل الحديث، وبعض أصحاب الشافعي أن روايته تعدل تعديلاً له^(١)، إذ الرواية تنقص التعديل من جهة أن العدل لو علم فبمن روى عنه جرحاً تذكره؛ لئلا يكون غاشياً في الدين^(٢).

(الثالث). إن كان ذلك العدل قد علم أنه لا يروي إلا عن ثقة، فروايته تؤمن لمن روى عنه، وإلا فلا^(٣).

قل الحافظ السخاوي ثلثة: هذا هو الصحيح عند الأصوليين، كالسيف الأماني، وابن الحاحب، وغيرهما، بل ذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه ميل الشيخين، وابن خزيمة في صحاحهم، والحاكم في مستدركه^(٤).

وقد انتقد القول الثاني بأمرين:

أحدهما: احتمال كون الراوي لا يعلم عدالة من روى عنه، ولا جرحه^(٥).

الثاني. أن الرواية تعريف نزول به جهالة العين بشرطه، والعدالة إنما تعرف بالخبرة، والرواية لا تدل على الخبرة، كما قال أبو بكر الصيرفي^(٦).

وهذان الأمران لا يردان على القول الثالث؛ لأن الراوي قد عرف

(١) راجع: «علوم الحديث» ص ٢٢٥.

(٢) «الكفاية» ص ١٥٤ وفتح المفتي ٣١٢/١.

(٣) «اختصار علوم الحديث» ص ٨٠ وفتح المفتي ٣١٣/١.

(٤) فتح المفتي ٣١٣/١. (٥) راجع: «الكفاية» ص ١٥٤.

(٦) راجع: فتح المفتي ٣١٣/١.

باسقاء شيوخه، ولذلك قال الحافظ في اللسان الميراث من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وُصف بكونه ثقة عنده كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم، انتهى

ولا يحتمل أن هذه القاعدة أعني، فإن هؤلاء الذين لا يروون إلا عن الثقات قد وُحد منهم أنهم قد رَوَوْا عن غير الثقات، فنسبته، والله تعالى أعلم.

ولما اختلف في مسأله ما إذا عمل العالم، أو أفتى على وفق حديث، هل يكون ذلك صحيحاً له، أم لا؟ ذكرت ذلك بقولي.

مسأله في بيان أن عمل العالم بمقتضى ما روى ليس بصحيحاً للحديث، ولا تعديلاً للراوي، وكذا العكس:

(أ) عمل العالم أو أفتى على وفق حديث فاحسبوا فهم حجة

وهو ليس بتعديل، وتصحيح وقيل لا وهو المأزح المقوم للعدل

أقول: قال الخطيب البغدادي رحمه الله: إذا عمل العالم بحج من روى عنه لأحاه، فإن ذلك تعديل له، ويعتمد عليه؛ لأنه لم يعمل بخبره إلا وهو رصني عنده عدل، فقام عمله بحج من روى عنه هو عدل مقبول بحج، وأيضاً لو عمل العالم بخبر من ليس هو عنه عدلاً لم يكن عدلاً بحجور الأحاد بقوله، والرحوع في تعديله؛ لأنه إذا احتملت أمانته أن يعمل بحج من ليس بعدل عنه احتملت أمانته أن يزكي، ويُعدل من ليس بعدل^{١٦}.

وقال ابن الصلاح رحمه الله: عمل العالم، أو تشاه على وفق حديث

ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث^(١١).

ونعقب ابن كثير رحمه الله، فقال: وفي هذا نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، أو نعرض للاحتجاج به في فتياءه، أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه^(١٢).

وتعقب ابن كثير بأنه لا ينزوم من كون ذلك الذنب ليس فيه غير ذلك لحديث أن لا يكون ثم دليل آخر من إجماع، أو قياس، فلعلم هناك دليلاً آخر، وربما استأنس العالم بالحديث، لموافقته لذلك الدليل

وتعقب أيضاً بأنه ربما كان ذلك العالم، أو المفتي ممن يرى العمل بالحديث الضعيف، وتقديمه على القياس^(١٣).

وأيضاً ربما كان عمله به للاحتياط^(١٤).

ثم ذكرت مسألة ما إذا عمل العالم مخالفاً للحديث الذي رواه، وبه أيضاً لا يقتضي تضعيفه، فقلت:

(كذلك حيث سلك العمل لا يكون تضعيفاً لدى من أغلى)

أقول: إذا عمل العالم مخالفاً للحديث الذي رواه لا يكون ذلك منه حكماً بصعده، قال الخطيب رحمه الله إذا روى رجل عن شيخ حديث يفرضي حكماً من الأحكام، فلم يعمل به، لم يكر ذلك جرحاً منه للشيخ، انتهى^(١٥).

وقال ابن الصلاح رحمه الله: إن عمل العالم، أو فتياءه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليس قدحاً

(١١) «علوم الحديث» ص ٢٢٥. (١٢) «اختصار علوم الحديث» ص ٨١.

(١٣) «التقييد والإيضاح» ص ١٤٤ وفتح المفتي ٣١١/١.

(١٤) «فتح المفتي» ٣١١/١. (١٥) «الكفاية» ١٨٦.

منه في صحته، ولا في راويه، انتهى^(١).

وبإسناد لم يكن ذلك حكماً بالنقص: لاحتمال أن يكون تركه العمل به لخبر آخر يعارضه، أو عموم، أو قياس، أو لكونه مسوحاً عنه، أو لأنه يرى العمل بالقياس أولى منه، ولا يكون تركه العمل به نقصاً للحديث، ولا قدحاً في راويه، فنه، والله تعالى أعلم.

ثم ذكرت ما يُعرف به ضبط الراوي، فقلت:

مسألة: في بيان الأمور التي يُعرف بها ضبط الراوي:

(وَضَبِطَ رَاوٍ بِأُمُورٍ يُعْرَفُ	تَرُونَ حَدِيثَهُ بِمَنْ قَدْ يُعْرَفُ
بِالضُّبْطِ وَالْإِتِّقَانِ إِنْ كَانَ غَلَبَ	وَقُقْ وَلَوْ مَعْنَى فَيَعْمُ الْمُتَّخِذُ
وَبِنْ عَدَا مُحَاوَلَةٍ وَكَثُرَا	وَلَا كُنَاتِ عُدَّةً وَلِيُخَدَّرَا
كَذَا امْتِحَانُهُ بِأَنْ تُقْرَأَ عَلَيْهِ	مَا لَيْسَ مَرْوِيّاً وَمَتَّقُولاً لَدَيْنَهُ
كَمَا جَرَى لِابْنِ مَعِينٍ إِذْ مَخُنَ	أَبَا نُفَيْسٍ قِرَاءَةً قَدْ قَطَعُنَ
أَوْ قَلْبَ إِسْنَادٍ لِمَنْ أَحْرَا	كَمَا يَبْعُذَادُ امْتِحَانُ قَدْ جَرَى
حَفِظَ الْبُخَارِيُّ ^(٢) قَرَدُ كُلِّ مَا	قُلِبَ لِلأَصْلِ فَقَاقِ الْقُهِمَا
وَاخْتَلَفُوا فِي الْامْتِحَانِ ذَا وَمَا	يُرَى لَدَى الْمُحَقِّقِينَ الْكُفْرُ
بِجُورِ الْمُحَاوَلَةِ ثُمَّ يَنْتَهِي	غَيْبًا يَكُونُ مُفْسِداً لِلْمُتْلِيهِ

أقول: يُعرف ضبط الراوي بأُمور:

(أحدها). مقارنة رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإذا كانت روايته موافقة لرواياتهم، ولو من حيث المعنى، أو

(١) مقدمة علوم الحديث، ص ٢٢٥.

(٢) مصب حفظه مفعولاً به امتحان.

موافقة في الأغلب، والمخالفة نادرة، فهو صادق ثبت، وإن كان كثير المخالفة لهم، فهو محل الضغط لا يُحتج بحديثه^(١)، إلا أن يكون له كتاب صحيح، والترم الأداة منه، دون الاعتماد على حنطه، فقبل رويته، قال الإمام الشافعي رحمه الله: من كثرت حنطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه^(٢).

(الثاني): امتحان الراوي^(٣) بأساليب متنوعة:

(ومنها) أن تُقرأ عليه أحاديث تُدخل ضمن رواياته؛ يُنظر أين ينظر لها أم يتفهمها، كما فعل يحيى بن معين في امتحانه لأبي نعيم الفصل من دُكي^(٤).

(ومنها): قلب الأسانيد بتركيبها على غير متونها، كما فعل محدثوا بغداد في اختبارهم لحفظ الإمام البخاري رحمه الله.

ثم إن الامتحان بمثل ما ذكر محل خلاف بين أهل العلم في حواره ومعه، فقد كان يحيى بن سعيد القطان يقول: لا أستحله^(٥).

وغُلِّ السنع من ذلك بأنه يترتب عليه تعليق المُمنَح من يستحله، فقد يستمر على روايته؛ لظنه أنه صواب، وبأنه قد يسمعه من لا خبرة له، فيرويه ظناً منه أنه صواب^(٦).

وكان شعبة بن الحجاج، ويحيى بن معين يمتحنان بعض الرواة بقصد اختبار ضبطهم.

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٢٠.

(٢) «الرسالة» ص ٣٨٢ وفتح المفتي: ٢٩٨/١.

(٣) «فتح المفتي» ٢٩٩/١. (٤) «تاريخ بغداد» ٣٥٢/١٢.

(٥) «فتح المفتي» ٢٧٢/١.

(٦) «الكت على كتاب ابن الصلاح» ٨٦٦/٢.

٣٨ ————— في بيان حفيظة الجرح والتعديل وما يتعلق بذلك

وقد رجع الحافظ بثبوت حواز الامتحان بأن مصلحته أكثر من
مفسده^(١)؛ لما فيه من معرفة مرتبة الراوي في لفظ سامع وقت، لكن
بشرط أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة^(٢).

وهذا معنى قولي: «كفي لا يكون مفسداً نلّمتني»، وهو اسم فاعل
من النهى ينتهى، بمعنى لعب، أي: لتلا بفسده اللاعب في ديه، الذي
لا ورع عنده، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكرت شروط المعدل والجرح، فقلت:

مسألة: في بيان شروط الجرح والمعدل:

(١) يشترط في الجرح والمعدل كونه عدلاً، وادع في التحل
، سقطت عنه معتدل عريف أسباب تعديل وجرح واعريف

أقول: يشترط في المعدل والجرح أربعة شروط:

(الأول): أن يكون عدلاً.

(الثاني) أن يكون ورعاً بمنعه ورعه من التعصب واليهوى.

(الثالث). أن يكون يقطاً، غير معتدل؛ لتلا يعتبر بظاهر حال

الراوي.

(الرابع). أن يكون عارفاً بأسباب الجرح والتعديل؛ لتلا يجرح
عدلاً، أو يعدل من يستحق الجرح^(٣)، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكرت اختلاف العلماء في قوول الجرح والتعديل المبهمين،
فقلت:

(١) «الكت» ٨٦٦/٢. (٢) «فتح المعين» ١٧٤/١.

(٣) راجع: «الموقظة» ص ٨٢ و«نزهة الطرب» ص ٧٠ - ٧٢.

مسأله. في بيان حكم الجرح والتعديل المبهمين:

(هل يُقِلُّ التَّعْدِيلُ بِالْإِبْهَامِ
خُصْمُهُمْ؟ هَمْ مِنْهُمْ تَعْدِيلُ قَبْلُ
لأنَّ حَرْجَهُ وَاحِدَ بَيْنِهِمْ
وَلَا خْتِلَافَ النَّاسِ فِيهِمَا يُوجِبُ
وَالشَّانَ أَنَّ مِنْهُمْ الْحَرْجُ قَبْلُ
لأنَّ مَنْ يَخْرِجُ عَارِفٌ بِهِ
أَنَّ الْعِدَّةَ فِيهَا يَكْثُرُ
فَرُبَّمَا سَارِعٌ مِنْ قَدْ نَظَرَا
نَالَتْهَا لَا يُقْلَلَانِ إِلَّا
زَابَغُهَا الْقَبُولُ مِنْهُمْ مَبِينٌ
يَقْبَلُ وَالْجَرْحُ تَفْصِيلُ أُنَى
مَنْ نَاقِدٌ فَحَرْجُهُ لَا يُقْبَلُ
وَأَنْ يَكُنْ خِلَا عَنِ التَّعْدِيلِ
إِذَا أُنَى مِنْ عَارِفٍ لَأَنَّ ذَا
وَذَا هُوَ الَّذِي أَرَاهُ تَبَعًا

وَالْحَاجَةُ هِيَ الْخِلَافُ لِمَا غَلَا
لَا مِنْهُمْ لِيُجْرَحَ إِنْ خُصِمَ
خِلَافَ تَعْدِيلِ لَيْسَ قَدْ لَمْ
حَرْجًا فَدَكَّةً بِهِ يَنْظُرُ
لَا مِنْهُمْ التَّعْدِيلُ فَهُوَ قَدْ خُصِمَ
يُجْرَحُ نَاقِدٌ بِصَبْرٍ أَحْكَمَا
تَصْنَعُ النَّاسُ بِمَا قَدْ يَظْهَرُ
مُغْدَلًا مِنْ دُونِ أَنْ يَخْشَوْهَا
مُفْتَرَيْنِ وَاضْحَيْنِ تَقْلًا
خَامِسُهَا التَّعْدِيلُ دُونَ مَبِينٍ
بِهِ يَكُنْ تَوَاتُفٌ فَإِنَّ
إِلَّا مُفْتَرَا بِأَمْرٍ يُشْقِلُ
قَبْلُ حَرْجُهُ بِلَا تَفْصِيلِ
فِي خَيْرِ الْمُجْهُولِ قُلْ لَا حَبْدًا
لِلْخَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ مُقْتَنَعًا)

أقول (اعلم) أن المراد بتفسير الجرح والتعديل بيان أساليبهما،
والمراد بإبهامهما عدم بيان ذلك.

إذا عرفت هذا، فقد اختلف العلماء في اشتراط تفسير الجرح
والتعديل على خمسة أقوال:

(أحدهما) ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنه يُقبل التعديل منهما، ولا يُقبل الجرح إلا مفترأً.

وحجتهم في ذلك أمران:

(أحدهما). أن أسباب تعديل كثيرة جداً يعسر ذكرها كلها، فلو كُلف المعدل بذكرها لزمه أن يقول: يفعل كذا وكذا عاذراً لجميع ما يجب على المعدل فعله، وينترك كذا وكذا، عاذراً لجميع ما يجب عليه تركه، بخلاف الجرح، فإنه يحصل بذكر أمر واحد^(١).

(وثانيهما) اختلاف الناس في موحد الجرح، فربما أطلق أحدهم الجرح بناءً على أمر اعتقده حرجاً، وليس بجرح في نفس الأمر، ولا سيما إذا كان منشئاً متعياً بجرح بما لا يكون قدحاً عند غيره، كما نقل عن شعبة أنه لم يترك حدث فلان؟ قال: لأنه يركض على برذونه، وتركه^(٢). ومن السبب قريب لهذا الاحتمال، ومظهر لكونه قادحاً، أو غير قادح^(٣).

(القول الثاني). يُقبل الجرح منهما، ولا يُقبل التعديل إلا مفترأً. وحجة هذا القول أن الجرح إنما يؤخذ من إمام عارف بأسباب الجرح والتعديل. ولأن أسباب التعديل أكثر فيها التصنع، والنظاهر به، وربما سارع المعدل إلى البناء اعتزازاً بظهور الحال^(٤).

(القول الثالث). لا يُقبلان إلا مفترئين؛ لما تقدم من تعليل اشتراط تفسيرهما، لا سيما مع اختلاف الناس في موحد التعديل، فقد يوافق المعدل بما لا يقتضي العدالة.

(١) إجماع المعتمد ٢٩٩/١ وملتزم الروي ٣٠٥/١.

(٢) إفتح المغني ٢٩٩/١.

(٣) الكفاية ص ١٨٢.

(٤) الكفاية ص ١٧٨.

فمن ذلك ما رَوَاهُ يعقوب بن سفيان قال: سمعت إسماعيل بن قول
لأحمد بن يونس عن عبد الله النمري ضعيف، فقال: إنما يُضعفه رافضي
مُنْقَضُ لائِه، لو رأيت لحينه، وخضبه، وهيته لعرفت أنه ثقة^(١).

فقد وثقه بما لا دخل له في التوثيق، وهو لم ينظر الظاهر، فسته.

(القول الرابع). بطلان مبهمين^(٢)، وذلك لما تقدم من تعليل

قبولهما، وإن كانا مبهمين.

(القول الخامس). قبول التعديل مبهماً، والتفصيل في قبول

الجرح، وذلك أنه إن كان من جرح مُجْمَلًا فقد وثقه أحد من أئمة هذا
الشأن لم يُقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلا مستثراً لأنه ثبت له
رتبة الثقة، فلا يُزحزح عنها إلا بأمر جلي^(٣).

قال الإمام أحمد رحمه الله: كل رجل ثبت عدالته لم يُقبل فيه تحريج

أحد حتى يثبت ذلك عليه بأمر لا يُحتمل غير جرحه^(٤).

وذلك لأن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعترفوا بحاله في دينه،

ثم في حديثه، ويندوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس، فلا يُنقض حكم
أحدهم إلا بأمر صريح^(٥).

وأما إذا كان من جرح مبهماً فقد خلا عن التعديل قبل فيه لجرح،

وإن كان مبهماً إذا صدر من إمام عارف، وذلك لأن الراوي إذا لم يُعَدَّل
فهو في حيز المجهول، فأعمال قول الجرح فيه أولى من إهماله^(٦).

وبما لم يُقبل من الجرح تفسير جرحه؛ لأنه لو فسره فكان

(١) المعرفة والتاريخ ٦٦٥/٢.

(٢) فتح المغيب ٣٠٢/١.

(٣) تدريب الراوي ٣٠٨/١.

(٤) تهذيب التهذيب ٢٧٣/٧.

(٥) تدريب الراوي ٣٠٨/١.

(٦) راجع: انزهة النظر ص ٧٢ وتدريب الراوي ٣٠٨/١.

جرحاً غير قاذح لمعت جهالة حال الروي من الاحتجاج به^(١).
وهذا القول هو الذي رجحه المحقق في شرح النجاة وغيره، وهو
الذي أراه راجحاً؛ لوضوح حجه، كما مرّ آنفاً، فتأمل، والله تعالى أعلم
بالصواب.

ثم ذكرت الجرح المبهم الوارد في كتب الجرح والتعديل، فكتب:

مسألة في بيان حكم الجرح المبهم الوارد في كتب الجرح والتعديل.

(الجرح في الكتب غالب يرد
إسناداً وهو: نفسه أو غيره
نحو: حدثني به إذا خلا
عن توثيقه حيث حصل
في اختلاف في إسناده التقديري
أو تهمة نجاه من قد تقدم)

أقول: يرد الجرح في كتب الجرح والتعديل مبهماً في الغالب، ولا
ممن من أخذ تلك الحروح المبهمة بالاعتبار؛ لثلاث يتعطل التقدير، ولكن
يتأكد طلب تفسير الجرح حيث توجد قرينة داعية إليه، كما قال النجاشي
السبكي رحمه الله: لا نطلب التفسير من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل
الحال شكاً، إما لاختلاف في الاجتهاد، أو لتهمة يسيرة في الجرح، أو
بحر ذلك، مما لا يوجب سقوط قول الجرح، ولا ينتهي إلى الاعتناء به
على الإطلاق، بل يكون بين يمين، أما إذا استوفى الظنون، وانتفتت الشكوك،
وكان الجرح حبراً من أحبار الأمة، مراً عن مطان التهمة، أو كان
المجروح مشهوراً بالضعف، متروكاً بين القادة، فلا سمع عند جرحه،
ولا نخوع الجرح إلى تفسيره، بل طلب التفسير منه - والحالة هذه -
طلب لغية لا حاجة إليها، انتهى^(٢).

(١) لسان الميزان ١/ ١٦٦.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢١ - ٢٢ وادعاء الجرح والتعديل ص ٥٢.

ولما كان للإمام ابن الصلاح رخصة في هذه المسألة رأي انتقد عليه فيه، ذكرته بقولي:

(واللصالح رأى التوقف لا الاعتماد وهو رأي مُصعِف)

أقول: قال الإمام ابن الصلاح رخصة ولما نزل أن يقول: إنما يعتمد الناس في حرج الرواف، ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الحرج، أو في الحرج والتعديل، وقلنا يتعرضون فيها ليس السب، بل يفتشرون على مجرد قولهم فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، وبحو ذلك، فاشراط بان السب يقضي إلى تعجيل ذلك، وسد باب الحرج في الأغلب.

ثم أحاط عن هذا الإشكال، فقال: إن ذلك، وإن لم يعتمد في إثبات الحرج والحكم به، فقد اعتمده في أن توقفا عن قول حديث من قالوا فيه مثل ذلك؛ بناء على أن ذلك أوقع عددا فيهم رتبة قوية بوجوب مثلها التوقف، ثم من ابراحت عنه الرتبة منهم يبحث عن حاله أوجب الثقة بعدائه، قبلنا حديثه، ولم نتوقف. كالتدبير احتج بهم صاحب التصحيح، وغيرهما، ممن منهم مثل هذا الحرج من غيرهم، انتهى^(١).

وهذا الذي قاله ابن الصلاح رخصة متعقب، ومما يتعقب به ما ذكره الحافظ ابن كثير رخصة في «مصطلحه»، وإليه أشرت بقولي:

(واللصالح قد أحاد ما أخذنا
حش بقول ينبغي أن تؤخذ
فصلها من غير ذكر سب
إدغم أئمة حروا سب
الاحاد في شقود من روى
وسروا العال ومن حاد حو)

ولما أنهت الكلام على الفصل الأول، وهو بيان حقيقة الجرح
والتعديل، وما يتعلق بذلك، أسعته بذكر الفصل الثاني، وهو بيان معارض
الجرح والتعديل، وما يتعلق بذلك، فقلت:

الفصل الثاني

في بيان تعارض الجرح والتعديل وما يتعلق بذلك

(أحدهما) وما إذا تعارضا
فمذهب الجمهور جرح قداما
حيث رآى ما لم ير المعدل
يعطيهم هذه المعدل إذا
يعطيهم حكم بالتعارض
وأرجح الأقوال أن يقدم
بأنه مذهب ما لم يجر
أما إذا تعارض الجرح الذي
وليس ذا أيضا على الإطلاق إذ
فلا يقدم على جرح إمام
جرح فمذهب تعديل أما
لأن من جرحه أو أعلم
ومن يزد علما لديهم أنصلا
ويغضهم أخفهم دون انتفاذ
فيطلب الترجيح للمعارض
جرح مفسر ولكن أغلما
من الضوابط فلذا بالتحجج
أنهم بالتعديل والجرح قد
نؤتيق من ساهل حقا فذنب
معدل فحق في ما لم يجر إذا

أقول: اختلف العلماء فما إذا تعارض الجرح والتعديل على

أقول:

(أحدهما) مذهب الجمهور، وهو أنه يقدم الجرح على التعديل،
لأن الجرح عده رياده علم، حيث عدم من الراوي ما لم يعلمه المعدل،
والزيادة من الثقة مقولة.

(الثاني): أنه يقدم العدد الزائد منهما.

(الثالث): يقدم الأحفظ.

(الرابع) يحكم بالتعارض، فيطلب الترجيح لأحدهما بطريق من الطرق المعتبرة للترجيح.

(الخامس) - وهو الراجح - أنه يقدم الجرح المنشئ على التعديل، ولكن ذلك ليس على سبيل الإطلاق، بل هو مقيد بما يأتي من ضوابط الجرح والتعديل.

وأما إذا تعارض الجرح المبهم مع التعديل، فقد حكى السحوي: عن أبي الحجاج المزي وعبره أن التعديل مقدم على الجرح المبهم، وهذا أيضاً ليس على إطلاقه، فإن يوثق المتساهل لا يقدم على جرح الإمام المعتدل.

هذا كله فيما إذا كان التعارض من إمامين، وأما إذا كان التعارض صادراً من إمام واحد، فقد ذكرته بقولي:

أما إذا تعارضاً من واحد	فذا له حالان ^(١) عند التردد
أولاهما تعبير الاختهاد	يؤخذ بالأحبر في التقاد
والثاني أن تجمع حيث أمكنما	كما إذا شغل عقل قوما
بغيره وواحد قد وثقنا	نسبة المقبول ليس مطلقا
إن لم يكن جمع فتزجيج وفا	حسب القرائن فخذ بما صفا
كأن يكون بغض من عنه زوى	ملازماً مثقن ما عنه حوى
إن فقدت قرينة فيؤخذ	ما قارب التقاد نعم المأخذ
إن لم يكن ذا كلفة تبسرا	فلتفنن وانحث مرجحاً غرا

(١) انحراف صفة الشيء يذكر ويؤنث. فيقال: حال حسن، وحال حسنة. ويؤنث

بالحاء، ويقال: حالة حسنة، أقاده في «المصباح» ١٥٧/١.

في بيان تعارض الحرج والتعديل وما يتعلق بذلك

أقول إذا تعارض الحرج والتعديل من إمام واحد، فذاً له حالان:

(الحالة الأولى): أن يشيخ تعذر اجتهاد ذلك الإمام حتى ذلك الراوي، فعندئذ يُعمل بالمتأخر من قوله.

ومن ذلك قول عَدَس الثَّوْرِي في ترجمة ثواب بن غنم: سمعت يحيى - يعني ابن معين - يقول: نسخ صدوق، فإن كنت كتبته عن أبي زكريا - يعني ابن معين - فهو شيناً أنه ضعيف، فقد رجعت أو زكريا، وهذا هو القول الأخير من قوله^(١).

(الحالة الثانية): أن لا يسبب تغير اجتهاد الإمام في حكمه على الراوي، فالعمل حينئذ أن يُطبق الجمع بين القولين إن أمكن، فإن يكون الثبوت، أو الضعيف تساً لا مطلقاً، فإن المعدل قد يقول: فلا ثقة، ولا يريد به أنه ممن نحتاج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الغاضل المتوسط في حديثه، فيقول: بلضعفه، فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به^(٢).

وقد يُقرن بأوثق منه، فيقول: فلا ضعيف، أي: لأنه لمن قرن به في السؤال، فإن مثل عنه بمشروء بين حاله في المتوسط.

فقد سأل عثمان الدارمي يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، فقال: ليس به بأس، قال: قلت: هو أخت إليك، أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف^(٣).

(٢) لسان الميراث ١٧/١.

(١) التاريخ ٢٧٢/٤.

(٣) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين، ص ١٧٣ - ١٧٤.

فمضعف ابن معين للعلاء إما هو بالنسبة لسعيد السقري، وليس تضعيفاً مطلقاً^(١).

هذا إذا أمكن الجمع، فأما إذا لم يمكن، فيضطرب الترجيح بين القولين بالقرائن، كأن يكون بعض ملاميد الإمام أكثر ملاممة له من بعض، فتقدم رواية الملام على رواية غير الملام، كما هو الشأن في تقديم رواية عباس الدوري عن ابن معين على غيره، نطوّل ملاممه له.

ومن نقرائن أيضاً كثرة الساقطين لأحد القولين عن ذلك الإمام، ويكون أحد القولين أصح إيراداً إلى ذلك الإمام من القول الآخر.

وأما إذا لم توجد قربة خاصة يرجح بها، فيؤخذ بأقرب قولين إلى أقوال أئمة السلف، ولا سيما أقوال المعتدلين منهم.

وبأن لم يوجد ذلك نؤقف فيه حتى يظهر مرجح، والله تعالى أعلم.

بالتصواب

ثم ذكرت الصواب التي ينبغي اعتبارها عند تقديم الجرح والتعديل

إذا تعارضا، فقلت:

مسأله: في بيان حكم تعارض الجرح والتعديل.

(الأصل في تعارض المعتبر مفسر الجرح مراد يؤخذ

قد على الجرح الذي قد أنهما يقدم التعديل عند الفهم

نكتة: الأصل يرى مفسداً أي بصواب لدى أولي النهدي

أقول: الأصل المعتبر عند تعارض الجرح والتعديل تقديم الجرح

المفسر على التعديل، وتقديم التعديل على الجرح المبهمة، ولكن هذا

الأصل لا يذ من تعيينه بصواب متعددة توجد في ثانيا كلام الأئمة عند

الموازنة بين الآراء المختلفة في توثيق الراوي وتضعيفه.

(فالأول): من تلك الضوابط اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم، وإليه أشرت بقولي:

أمنها اغتیار منهج الأئمة	إذ هم لدى ذين على ثلاثة
من ثلاث لدى التعديل	مؤاخذاً في الجرح بالقليل
بعضهم أو ثلاث جرح	كما بدا شعبة كان يفرح
تلك ترى والنظان	واس معين معربين كانوا
ومنهجهم معتدل في ذين	قد سلك الأغدل في الأمرين
منهم كذا الثوري مع	حبر بخاري والإمام المشيع
أحمد والثوري ثم اس عدي	والدارقطني وكل مفتدي
أحزون منهم همدون قد	أوكنوا في نهجهم غير وشد
كالشرمذي وابن حبان يرى	وأحمد المعجلي فيهم ذكرا
والدارقطني ببعض ما نقل	غنه كذا الحاكم مفهم جعل

أقول: من أهم تلك الضوابط: اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم^(١)، فإنهم على ثلاثة أقسام^(٢):

(١) ذكر في هامش الأصل أن مناهج الأئمة تعرف بطريقتين: بض الأئمة ذوي التنوع والاستمرار، كالذهبي، واس حبر على ذلك، والدراسات المعاصرة لجهود الأئمة، ومنهجهم في الجرح والتعديل، انتهى.

قلت: الطريق الثاني يعني النسب فيه، فليس كل من بحث محققاً، ولا كل من حز انقلم مدققاً، لكن - بحمد الله تعالى - لم يحل العصر من طلاب عبد اسعادوا، وأعادوا، فينبغي الاستعادة مما كتبه، فبضره، ولا تكن أسير التقليد.

(٢) راجع "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ص ١٥٨ - ١٥٩ والموقف ص ٨٣
والكتاب على اس الصلاح ٤٨٢/١ و"المكلمون في الرجال" ص ١٢٢

(الأول) من هو معتد في الجرح، مسبت في التعديل، فغير الراوي بالغلطين، والثلاث، ويثبت بذلك حديثه، ومن هؤلاء شعبه بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، والسنائي.

ومهم من اشتهر بالنعت في جرح أهل بلد معين، كابي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجورجاني، في جرحه لأهل الكوفة، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي لأهل الشام^(١)، وسبأني سبب تعنتهما في أهل البلدتين.

(الثاني) من هو معتد في التوثيق، مصنف في الجرح، مهم سبعون الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن سعد، وابن المديني، والإمام أحمد، والبخاري، وأبو زرعة الرازي، وأبو داود، وابن عدي، والدارقطني.

(الثالث) من هو متساهل في التعديل، مثل أبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي^(٢)، وأبي عيسى الترمذي، وابن حبان، والدارقطني في

١١) راجع: لسان الميزان ١٦/١.

١) قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المصنفي في توثيق العجلي وجدته بالاستفراء كتوثيق ابن حبان، أو أوسع، انتهى الأثر في النسخة ص ٧٢. وتوضيح من حبان يرجع إلى ما تقدم من فاعده حيث يقول العدل من أم معروف. فيه الجرح، فإنها تقتضي توثيق كثير من مجهولي الحال عند غيره، راجع لسان الميزان ١٢/١.

وبوضح كلام المصنفي بشأن توثيق العجلي قول عبد العظيم الشنقي: "إن أبي سعد دراسة تراحم كثير من الرواة أن الإمام العجلي كثيراً ما يتفق مع ابن حبان في توثيق أمم ذكرهم أبو حاتم وغيره في المجاهدين، أو سكتوا عنهم، ويعمم العجلي توثيقهم، ولكنه يختلف عن ابن حبان في أن ابن حبان يشدد، أو يعتد في الجرح، بخلاف العجلي، فإنه تسامح مع الضعفاء أيضاً، يعظمهم مرة أعلى مما هم فيه عند القاد الآخرين."

بعض الأوقات^(١)، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر السهني

ثم ذكرت فائدة هذا التقسيم، فقلت:

تنبيه: في بيان فائدة التقسيم المذكور:

يظهر في التقسيم بالشكيم	ثمة فائدة ذا التثني
فغض بالناجذ إذ ذاك هدى	فإن يجي التوثيق ممن شذدا
في ضعفه وقوته لا يسمع	إلا إذا ثبت من قد أجمعوا
مفسراً فذاك أيضاً طرخا	كذا إذا وثق من قد جرحا
واقفهم غيرهم فإن حصل	وهو لا إن جرحوا ينظر هل
لا سيما إذا إمم صرحا	فأقبل وإلا لا يرى مظهر
إلا مفسراً فهذا الأغذل	موتقاً فجزخهم لا يقبل
ولم يبين شيئاً لا يكثفي	فإن معبر مثلاً إن ضعفا
تضجيج ما روى ولكن يعرف	إن غيره وثقة بل يوقف
الذهبي فكذا قد حكما	بأنه أقرب لنحصر كما
تساهلاً فانظر لمن قد عرفا	وإن يجي التوثيق ممن وصفا
فذاك أو لا قلنت لا تقمذ	بالنقد هل واقفهم فإن وجد
كما ابن جبان لهذا يفعل	لأنهم يوثقون من خهل

ومن ثم لا يمكن إطلاقه ثمة على الصادق، ومن دونه، وإطلاقه لا بأس به على من هو ضعيف، وإطلاقه ضعيفاً على من هو ضعيف خطأ، أو متروك ومن ساهبه بوثاق محمولي الحال، ومن لم يرو عنه إلا رآه وحده، راجع: كتاب الثقات ١/ ١٢٥ - ١٢٧.

(١) ذكر هذا القيد الحافظ الذهبي، راجع «الموقظة» ص ٨٣.

ومما يوضح ذلك ما نقله السخوي من قول الذهبي: من روى عنه ثقات فقد ارتفعت جهالته، وثبت عدالته، راجع: افتح المفتاح ١/ ٣٢٠.

وهؤلاء جرحهم مختلف
نسبهم كأحمد العجلي
كسجل حذر بيقص ما فعل
أما الذين اعتدوا وأنصفوا
فقد من توثيقهم إلا إذا
فمنهم من كان أيضاً يوصف
قاسم بالشعثة العجدي
لدا ترى التقدير عليه قد سرك
فحكمتهم هو الطريق المنصف
جرح مفسر أسى مبدأ

أقول. فائدة هذا التقسيم. النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم
على الراوي، فإذا جاء التوثيق من المتقدمين، فإنه يُعص على الواحد؛
لشدة ثبوتهم في التوثيق، إلا إذا خالف الإجماع على تضعيف الراوي، أو
كان الجرح مفسراً بما يجرح، فإنه يقدم على التوثيق.

وهؤلاء المتقدمون إذا جرحوا أحداً من الرواة، فإنه يُنظر هل
وفقه أحد على ذلك أم لا؟، فإن وافقهم أحد على ذلك التضعيف،
ولم يوثق ذلك الراوي أحد من الخذاق، فهو ضعيف، وإن لم يوافقهم
أحد على التضعيف، فإنه لا يؤخذ بقولهم على إطلاقه، ولا يجرح أيضاً
على الإطلاق، بل إن عارضه توثيق من معتبر فلا يُقبل ذلك الجرح إلا
مفسراً.

فإذا قال مثلاً ابن معين في راو: إنه ضعيف، وقد وثقه غيره، فلا
يكفي أن يقول ذلك دون بيان سبب تضعيفه له، بل مثل هذا الراوي
يُوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، كما قال الحافظ
الذهبي رحمه الله.

وإذا جاء التوثيق من المتقدمين، فإنه يُنظر هل وافقهم أحد من
الأئمة الآخرين على ذلك أم لا؟، فإن وافقهم أحد أخذ بقولهم، وإن

افرد أحدهم بذلك التوثيق، فإنه لا يُسلم له، فإن من عادة ابن حبان توثيق المجاهيل^(١).

وأما الحرج فلبسوا فيه على مهج واحد، بل منهم من يتساهل مع الضعفاء أيضاً، كالعجلي، ومنهم من يتعنت أحياناً، كابن حبان، ولذلك يتعقبه الذهبي على تعنته في مواضع كثيرة.

فمن ذلك قوله في «الميران» في ترجمة أفلح بن سعيد المدني ابن حبان ربما قسب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه^(٢).

وأما المعتمدون المنصفون، فإنه يعتمد على أقوالهم في الحكم على الرواة حرجاً وتعديلاً ما لم يُعارض توثيقهم بحرج مفسر حال من التعت والتشدد، فإنه يقدم على التوثيق.

ثم ذكرت (الشيء) من الضوابط المهمة في تقديم الحرج المفسر على التعديل، وهو معرفة أن كل طبقة من طبقات المقاد منقسمة إلى متشدد، ومتوسط، حتى يُعمل بالمقارنة بين أقوالهم، فقلت:

مسألة: في بيان انقسام أهل كل طبقة إلى متشدد ومتوسط.

(اعلم بأن أهل كل طبقة	انقسموا اثنين لذي من حقيقة
من يتشدد ومن توسط	أولى الطباق شعبة قد أفرط
توسط الثوري في أبي نبي	أبي ابن مهدي توسط يلي
وشدد القطان في أبي نبي	أظهر أحمد ر سط حسي
فأما تعديل معين وتلا	بغذ أبو الحاتم تشديدا جلا
قابله حنر نخازي فغدا	أعدل من سار على درب الهدى

(١) توثيق ابن حبان على حمى مراتب، سمي يابها - إن شاء الله تعالى

فائدة التفسير أن ثقاتنا
قال الإمام الذهبي مرئسا
هو الذي نسب والفقطان في
بهم من علما بهما وبلا
من حرجاه لا يكاد يندمل
ومن هما قد وثقه وبلا
ومن هما فيه اختلاف أديب
من الصحيح برئته للحسن
سنة ثم إذا خلافت فارت
كان من مهدي أجل مقتدى
لقد الرجال ب له بلا يفي
جلالة سادة وفضلا
خرجه دائما وأفح سافضل
دا الحجة المقول عبد الله
ففيه رأيك بجهت أنديا
فأفح السحت وألعد الموم

أقول: (اعلم): أن كل طبقة من طبقات نقاد الرجال لا تخلو من
متشدد، ومتوسط، فمن الأولى: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري،
وشعبة أشدهما، ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي،
ويحيى أشدهما، ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ويحيى
أشدهما، ومن الرابعة: أبو حاتم الرازي، والبخاري، وأبو حاتم
أشدهما^(١).

والفائدة من معرفة ذلك المقارنة بين أقوال القاد من الطبقة الواحدة
إذا اختلفوا في الحكم على الراوي.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: عبد الرحمن بن مهدي كان هو ويحيى
القطان قد اتدبا لبق الرجال، وباهيك بهما جلالة وبلا، وعلماء وفضلاً،
فمن حرجاه لا يكاد - والله - يندمل جرحه، ومن وثقه فهو الحجة المقول،
ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجه الصحيح إلى الحسن^(٢).

(١) راجع: «الكت على ابن الصلاح» للحافظ ١/ ٤٨٢.

(٢) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص ١٦٧.

ثم ذكرت (الثالث) من تلك الصواب السهمه عند تقديم الجرح المذكور، وهو أنه إذا حيف كون الجرح بسبب الاختلاف في الاعتقاد، أو منافس بين الأقراء فإنه ينبغي التوقف في ذلك، فقلت

مسألة: في بيان التوقف في جرح من بينهما عداوة.

(ويستبغي توقف في قول من	بينهما عداوة لانه من إحد
بسبب الخلف اعتقاده مثلما	الجور حسي مثل قد رمى
لضيقه شيوخ أهل الكوفة	حيث التثني فشا في البلدة ^(١)
فيلسان ذلك قد أفحشا	من فضل ونال الأغمضا
مع ابن موسى وأساطين الخبر	فمثل ذا إذا إمام مغشبر
عارضه قدم قوله كذا	ابن خراش بالمقابل خذا
فقد غدا بجرح أهل الشام	وهو الذي عني بقول الرامي
لابن خراش حالة وذيلة	ذا رافضى جرحه فضيلة
كذلك ما شبه المناقصة	في رتبة فحصلت مرافسة
قال الإمام الذهبي ينبغي	طى التعاضير بغير إن نفي
يظرخ لا يروى ولا طعنأ يرى	بالقسط والعذل يعامل الورى
وغدر هؤلاء أن انقص	أخفى المخاين فحاذوا مذقبا

أقول: ينبغي التوقف إذا خشي أن يكون الباعث على الجرح الاختلاف بين الحارج والمحروح في الاعتقاد، أو المنافسة التي تكون بين الأقراء، ولا يقال في مثل هذا يقدم الجرح المستمر على التعديل، بل يتوقف فيه.

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

لأهل الشام واليهود واليهود واليهود

قال الحافظ ^(١) وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الحزج من كان يسه وبين من جرحه عداوة سبها الاختلاف في الاعتمادات، فإن الحدوث إذا تأمل نلت أبي إسحاق الجورحاني ^(٢) لأهل الكوفة رأى انجحت، وذلك لشدة احراقه في النص، وشهره أعياها بالتشيع، فنراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق، وعبارة ظلمة ^(٣)، حتى إنه أخذ يذنب مثل الأعمش، وأبي نعيم، وغبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية.

وهذا إذا عارضه مثله، أو أكثر منه، فوثق رجلاً صغفه، قل الوثيق.

ويلتحق به عند الرحمن بن يوسف بن حراش المحدث الحافظ، فإنه من عملاء الشيعة، بل نسب إلى الروص، فيتأني في جرحه لأهل الشام؛ للعداوة الينة في الاعتقاد.

ويلتحق أيضاً بذلك ما يكون سه المناقسة في المراتب، فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتناين لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يتأني فيه، ويتأمل ^(٤).

وقد قال الذهبي رحمه الله: كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى، ولا يزوى، ويطرح، ولا يجعل طعناً، ويعامل الرجل بالعدل والقسط، انتهى ^(٥).

(١) قال ابن حبان كان حيرني المذهب، ولم يكن مداعبة إليه، وكان صديقاً في السنة، حافظاً للمحدث، إلا أنه من صنفه، إنما كان يتعدي طوره، أشهر الثقات، ٨١/٩، ٨٢.

(٢) من عداوات الجورحاني: أرائع مائظ، ومفرد، وأرائع عن الحق، انظر (أحوال الرجال) ص ٥١ و ٥٢ و ٦٢.

(٣) اللسان الميزان، ١٦/١.

(٤) راجع: الذكر من تكلم فيه، وهو موثق، ص ٤٦.

ونظير ذلك في التوثيق ما ذكره الذهبي رحمه الله أيضاً أنه قد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه، أو في حال شيعه الطف منه فيما كان بخلاف ذلك، انتهى^(١).

وأشرت بقولي: «وغدر هؤلاء إلح» إلى ما علل به الشيخ ابن الصلاح رحمه الله صدور الحرج بين الأقوال من الأئمة بأن عيب السخط نذري مساوي لها في الباطن مخارج صحيحة، نغنى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من الإمام تعمداً فصح يعلم بطلانه، انتهى.

قال محمد عفا الله عنه هذا الذي قاله الشيخ ابن الصلاح رحمه الله ينبغي كنهه بماء الذهب: فوالله لهو الملحاً والمقرّ عندما يرى الأئمة يجرح بعضهم بعضاً بما لا يستحقونه، فلا يسعنا إلا هذا، فنعتقد أن الخارج ما أراد تعمد الجرح الذي يعلم الحق بخلافه، وإنه طهر له من حال المجروح ما له تأويل صحيح، إلا أن عرضه عليه لأمر ما غطى عليه ذلك التأويل، فوقع في الخطأ، والله - يغفر الخطأ والسبب، فنته أيها الحرص على دينه، والمشفق على آخرته ألا تقع في مغلفة خطيرة بما نراه في تراجم الرجال من طعن بعض الأئمة لبعضهم بسب المعاصرة، أو نحوها، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ثم ذكرت (المرج) من الضوابط المهمة في تقديم الجرح المذكور، وهو أن من استفاض عدائته، واشتهرت أمانته لا يقبل الجرح فيه، فقلت:

مسألة في بيان أنه لا يقبل جرح الأئمة المشهورين:

(والنفس من محققين لا يقبل جرح إمام من شيعته ولا اعتناى

والنبي أبي ذئب خلافه إمامي في مالك كما الشافعي إمامي
في أحمد بن صالح، وهذا الشافعي ابن مكي فأنكر

أقول: لا يقل الجرح في حق من استفاضت عدالته، واشتهرت
إمامته، ونذلك لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك، ولا
إلى كلام الشافعي في أحمد بن صالح المصري؛ لأن هؤلاء أئمة
مشهورون صار الحارج لهم كالآتي بحبر غريب لو صغ لتوافرت الدواعي
على نقله^(١)

وقد صغ عن ابن معين أنه يكلم في الشافعي، ونذلك فإن الحافظ
الذهبي: قد أذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في
الشافعي، ولا إلى كلامه في جماعة من الأئمة، كما لم ينتصروا إلى
توثيقه لبعض الناس، فإنا نقل قوله دائماً في الحرج والتعديل، ونقدمه
على كثير من الحفاظ ما لم يحالف الجمهور في احتجاده، فإد تفرّد
بتوثيق من لبّه الجمهور، أو بتضعيف من وثقه الجمهور، وقدموه،
فالحكم لعدم أقوال الأئمة، لا لمن شدّ، انتهى^(٢).

ومما ينبغي التنبيه له أيضاً بمقابل ما سبق أنه لا يؤخذ بقول من وثق
راوياً اتفق على ضعفه، وإليه أشرت بقولي:

(وإنما قيل فمن وثق من يكون اتفاقهم مقول وهو^(٣))
لا يلتفت كالشافعي وثق ابن أبي يحنى بدون ما اتفقا

أقول: في مقابل ما سبق من أنه لا يؤخذ بأقوال الحارحين؛

(١) راجع «لطائف الشافعية الكبرى» ١٢/٢: قاعدة الحرج والتعديل، ص ٢٤ - ٢٨.

(٢) ذكر أسماء من تكلم فيه، وهو موثق، ص ٤٩.

(٣) من باب وعد: أي: ضعف.

للأسانيد المتقدمة وغيرها، أنه لا يؤخذ أيضا بنوئيق الإمام الرواسي
الأئمة على تركه، ولذلك أعرضوا عن توثيق الإمام الشافعي لأبي هاشم بن
محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم^(١).

ثم ذكرت (الحامس) من الصوائط المهمة القديمة الجرح المذكور.
وهو أنه لا بد من صحة الإسناد إلى الإمام المحكي عنه ذلك الجرح.
فقلت:

مسألة: في بيان أن الجرح لا يقبل إلا إذا صح نقله:

كذلك لا عشرة بالجرح إذا	ثقة لا يصح عنه بهذا
مثل الكذبي ^(٢) عن الفقدان فذ	قال أن والكذبي في
كذا سليمان بن أحمد أني	عن أني، يهدي كلاما نبي
مخرج نخل فصالة فلا	تقبل سليمان بكذب فستلى

أقول: لا عشرة بجرح لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه، قال
الحافظ رحمه الله: ونقل ابن الجوزي من طريق الكديمي، عن ابن المديني،
عن الفقدان أنه قال: لا أروي عنه - يعني: أنان بن يزيد العقار - وهذا
مردود؛ لأن الكديمي ضعيف^(٣).

ومما يؤكد اعتبار ذلك فيما يُسبب إلى الأئمة من الأقوال رسم
لحدوث أبي الحجاج المزيّ ثلثة لمنهجه في مقدمة كتابه "تهذيب
الكمال" حيث قال: ولم نذكر إسناد كل قول من ذلك فيما سنا وبين
فائه خوف التطويل، وقد ذكرنا من ذلك الشيء بعد الشيء؛ لئلا يحلو
الكتاب من الإسناد على عادة من تقدمنا من الأئمة في ذلك، وما لم

(٢) هو محمد بن يونس بن موسى.

(١) راجع: "ميران الاعتدال" ٥٧/١.

(٣) "هدي الساري" ص ٣٨٧.

نذكر إساده فيما بيننا ومن قائله، مما كان من ذلك بصيغة الجرم فهو ما لا نعلم بإساده عن قائله المحكي ذلك عنه بأساً، وما كان منه بصيغة التبريض، فربما كان في إساده إلى قائله بظراً انتهى^(١).

ونظير ما تقدم أن لا يُقبل توثيق لم يصح إساده إلى الإمام المحكي عنه، ومن ذلك ما رواه علي بن عبد العزيز البغوي، عن سليمان بن أحمد، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول ما رُبَّ شامياً أثبت من فرج بن فضالة.

قال الحافظ رحمه الله لا يعتبر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي، فإنها من رواية سليمان بن أحمد، وهو الواسطي، وهو كذاب^(٢).

ثم ذكرت الضابط (السادس). وهو أن لا يلتفت إلى الحرج الصادر من المجروح، إلا إذا كان إماماً له عناية بهذا الشأن، وقد حرج خالياً عن التوثيق، فقلت:

مسألة: في بيان أن الجرح إذا كان مجروحاً لا يُقبل جرحه:

من الذي يُهْتَمُّ أَنَّ الْجَرْحَ إِذْ	أَتَى مِنَ الْمَجْرُوحِ عِنْدَهُمْ نَبْذُ ^(٣)
إِلَّا إِذَا كَانَ إِمَامًا يَغْتَنِي	جَرَحَ خَالِيًا عَنِ الْحُكْمِ الْهَنِي
وَنَمَّ نَجِيءٌ قَرِيبُهُ دَلَّتْ عَلَى	تَخَامُلٍ فَمِثْلُ هَذَا قَبْلًا
مِثَالُهُ الْأَزْدِيُّ حَيْثُ جَرَحَا	نَحْبَطِي أَحْمَدًا فَطَرَحَا
وَهَكَذَا نَجَلُ جَرَّاشٍ وَضَفَا	أَنَّى سَلِمَ سَاخِلَانِ وَحَفَا

(١) تهذيب الكمال ١/١٥٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٨/٢٦٢.

(٣) وفي نسخة بدل هذا البيت:

اعلم بأن جرح شخص إن ورد من الذي يُجرح مطلقاً يرد

مثال ما قبل وشفق الأردني موضع إلهام، أن مهدي

أقول من الصواب المصحة أيضاً في تقديم الحرج على التعديل أنه لا يلتفت إلى الحرج الصادر من المحروح إلا إذا كان الحارج إماماً له عناية بهذا الشأن، وقد خلا الراوي المجروح عن التوثيق، ولم تظهر قرينة تدل على تحامل الجارج في جرحه.

فمن المردود لمعارضته بتوثيق:

قول أبي الفتح الأردني في أحمد بن شبيب الحيطي: «مكرر الحديث، غير مرضي»، قال الحافظ: لم يلتفت أحد إلى هذا القول، بل الأزدي غير مرضي^(١).

وقال في موضع آخر: لا عبرة بخول الأردني؛ لأنه ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات^(٢).

ومن ذلك قول عبد الرحمن بن يوسف بن حراش في عمرو بن سليم الزرقني: «ثقة في حديثه اختلاط».

قال الحافظ ابن حراش مذكور بالرفض، والسدعة، فلا يلتفت إليه^(٣).

ومن أمثلة اعتماد الحافظ للحرج الصادر من الأزدي: لعدم توثيق الراوي: قول الأردني في إبراهيم بن مهدي بن عبد الرحمن الأتلي: «يصح الحديث، مشهور بذلك، لا يسعي أن يحرج عنه حديث، ولا ذكر»^(٤).

(٢) «هذي الساري» ص ٢٨٦.

(١) تهذيب التهذيب ١/٣٦.

(٣) «هذي الساري» ص ٤٣١.

(٤) «تاريخ بغداد» ١٧٩/٦ و«تهذيب التهذيب» ١/١٧٠.

قال الحافظ: كذبوه^(١).

ومن ذلك قوله: في إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة: مجهول، ضعفه الأزدي^(٢).

ومن الضوابط أيضاً، وهو (السابع) أنه إذا غلب على الظن أن مصدره ضعيف لا يلتفت إليه، وإليه أشرت بقولي:

(٤) لا يلتفت للحزج إن... (الظن من أصل^(٣) فهو)

أقول. مما ينبغي أن لا يلتفت إليه أيضاً جرح يغلب على الظن أن مصدره ضعيف.

فمن ذلك أن عبد الرحمن بن شريح المعافري ثقة باتفاق، لكن شد ابن سعد، فقال: «منكر الحديث».

فقال الحافظ: لم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا، فمن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد^(٤).

وهذا كما ترى مع أن ابن سعد إمام لكن لما ظن أنه نقله عن الواقدي رذ قوله، وإلا فكلامه مقبول، فقد قال الذهبي رحمه الله: تكلم محمد بن سعد الحافظ في كتابه «الطبقات» له بكلام جيد مقبول، انتهى^(٥).

وقال الحافظ رحمه الله: ابن سعد يُقْبَلُ الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الاسراف على أهل العراق، انتهى^(٦).

(١) تهذيب التهذيب، ص ٩٤.

(٢) تهذيب التهذيب، ١٠٥/١ وتهذيب التهذيب، ص ٨٧.

(٣) ينقل حركة الهمزة إلى النون، ودرجها: للنون.

(٤) هدي الساري، ص ٤١٧.

(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٧٢.

(٦) هدي الساري، ص ٤٤٣.

فليس من هذا أنه إذا تكلم ابن سعد في راو من أهل العراق، وظهر
أن مصدر كلامه نقل الوافدي نعتين اثبتت الشديده، فسنة، والله تعالى
أعلم بالصواب.

ومن الصواب المهنة أيضا في تقديم الجرح المعتبر على التعديل
التيه نوح المتأخرين إذا عارص بوثيق المتقدمين، والله أشير بقولي

مسألة: في الثاني في جرح المتأخرين إذا خالفوا المتقدمين

(ويشعرني شيء في جرح من قد حالف السلف حد الرمن
كطفي يوسف^(١) مع من حرم أن يدخل صالح حرم
مع أنه وثقه الكسار فخذ بمولاهم هم لمغيار)

أقول مما يعني العناية به أنه يتأتى في الأحد بجرح الإمام المتأخر
إذا عارص بوثيق الأئمة المتقدمين حتى يتبين وجهه بما يجرح الراوي مطلقاً.
ومن ذلك أن ثمان بن صالح الفريسي مولاهم قد وثقه ابن معين،
ونعالي، ويعقوب بن شبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال فيه النسائي
ليس به بأس^(٢).

وقال ابن عبد البر: ضعيف^(٣)، وقال ابن حزم: ليس بالمشهور،
وقال أيضاً: ليس بالقوي^(٤).

قال الحافظ: وهذه غفلة منهما، وخطأ تواداً عليه، فم يضاعف
أما هذا أحد بينهما، ويكفي فيه قول ابن معين، ومن تقدم معه^(٥).

(١) هو يوسف بن عبد البر الإمام المشهور، صاحب «التمهيد»

(٢) راجع التاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص ١٢، «معركة الفتنة» ١٩٨/١، «تهذيب

الكمال» ١١/٢، «الجرح والتعديل» ٢٩٧/٢.

(٣) «المحلى» ١٩٨/١، ١٢٧/٧.

(٤) «التمهيد» ٣١٢/١.

(٥) «تهذيب التهذيب» ٩٥/١.

ثم ذكرت (السبع) وهو أنه قد يقع الجرح بسبب الخطأ في السح من الكتب، فقلت:

مسألة: قد يقع الجرح بسبب الخطأ في الكتاب.

(و. ت. -) يعني: جرحاً بالخطأ في نسخة كتاب أو بها عطف
كخل حبان لسر منعهما تعلبط على النسخ في وف
قال: كناه فطرت ضعفة^(١) وإنما مقلدة شيء أردفه
لفظة حبان فطرت حبان حذف بنا الأوفى بهذا فحذف

أقول: قد يقع الجرح بسبب الخطأ في الكتاب، قال الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي: صدوق، أخطأ ابن حبان بذكره في «الضعفاء»، وعمدته أن البخاري قال: تركناه، كذا نقل، فوهم على البخاري، إما قال: تركناه حياً سنة اثني عشرة ومائتين^(٢).

وقال الحافظ: وقال ابن حبان في «كتاب الثقات»^(٣): كان متقناً، ثم عمل عمله شديدة، فذكره في «الضعفاء»، وروى عن البخاري أنه قال: تركناه، وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف، وذلك أن البخاري إما قال في «تاريخه»: تركناه حياً سنة اثني عشرة - يعني ومائتين، فسقط من نسخة ابن حبان لفظة «حياً»، فتغير المعنى، انتهى^(٤).

مسألة: في بيان حكم من لا يروي إلا عن ثقة:

(و. ت. -) من عوف من حاله أن له سؤلاً لا لتعديلاً بظمان

(١) يعني أن ابن حبان طعن البخاري أراد بقوله: «تركناه»: تضعفه.

(٢) «ميزان الاعتدال» ٣١٨/١، وانظر: «التاريخ الكبير» ٧٦/٢.

(٣) راجع: «الثقات» ١٤١/٨. (٤) «مدي الساري» ص ٣٩٢.

بأن ذاك عنده بُرى ثقة
قد نصّ مالك على ذا إذ مُثل
لو كان عندي ثقة لوجدت
لكمّ ذا في غالب الحال فقد
شعبة عن جابر الجعفي
ومالك عن أبي بكر بن عمار
لكونه اعتمده إذ أطلقه
عن رجل ثقة ممن قبل
في كُتبي فهي المحكّ مؤردا
ثبت نقلهم عن الواهي الفند
والهجرى روى وعمره مني
بسمته حتى روى ما عرّه^(١)

أقول: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وُصف بأنه ثقة عنده، كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي^(٢)، والإمام أحمد، وبقي من مقلّديه، وخريز بن عثمان^(٣)، وسليمان بن حرب، والشعبي^(٤).

وهذا الذي ذكره رحمه الله مبني على العال، وإلا فقد روى بعضهم عن الضعفاء.

روى شعبة عن جابر الجعفي، وإبراهيم الهجري، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وغيرهم ممن يُضعف في الحديث.

وكذا روى الإمام مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف.

(١) أي ما ساءه، أي ما لطمحه به من الحديث الضعيف، قال في «الغاموس» عنه ساءه، وشيئاً صحه به، الخ، وقال في «المصباح» ساءه بالضم، أي ساءه، أي لطمحه به، انتهى.

(٢) «الميزان» ١/١٥.

(٣) قال الحافظ الذهبي رحمه الله: أبو جندب حنان بن زيد الشرعي الحمصي ما علمت روى عنه سوى حرب، وشوحيه قد وثّقوا مقلّداً، انتهى. «أعلام النبلاء» ١٤/٨٧.

(٤) راجع: «فتح المغيب» ١/٣١٤.

ثم ذكرت الكلام على الرواة الذين أخرج لهم الشيوخ في «صحيحيهما»، وقد تكلم في بعضهم، فقلت:

مسألة في بيان حكم من أخرج له الشيوخ

(ومن له قد أخرج الشيخان	أو واحد لديهما قسمان
من أخرجهما احتجاً في الأصول	ومن غدا متابعا لدى الثقبول
فأول قسمان من سلم من	طعن فذا نوثيقة حقا فسلم
وإن يكن من إمام فقد	إد الإمامان عليه اعتمادا
ثانيهما قسمان قسم واحد	نعتت الحارج فيه قد بدا
فدا حديثه وورث قسم	تبيينه له غسان يسم
فإن ذا عن رتبة الحسن لا	يحتفظ باغتضاده عنه علا
أما الذي قد أخرج له تبع	وشاهدا فيه التفاوت سطع
في صنفه مع حصول الطرد	قطعت د. مقال بالحق
تعديل هذين الإمامين فلا	يقبل إلا إن مفسرا جلا

أقول: الرواة الذين أخرج لهم الشيخان، أو أحدهما على قسمين
[أحدهما]: من احتج به في الأصول.

[الثاني]: من أخرج له متابعة واستشهاداً.

وأما قسم الأول، وهم الذين أخرج لهم على سبيل الاحتجاج
فعلى قسمين:

(الأول) من لم يتكلم فيه بحرج، فذاك ثقة حديثه قوي، وإن لم
ينص أحد على نوثيقه، حيث اكتسب التوثيق الضمني من إخراج
الشيخين، أو أحدهما له على وجه الاحتجاج، وهما قد لزموا الصفة،
وشرط راوي الصحيح العدالة، وتام الضبط.

(الثاني): من تكلم فيه بالجرح، فله حالتان:

(الأولى) أن يكون الكلام فيه اعتداءً والحمد لله على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً.

(الثانية) أن يكون الكلام في تليينه وحفظه نه احتساراً، وهذا لا ينقض حديثه عن مرتبة الحسن لذاته^(١).

ويوضح ذلك قول الحافظ رتبة في «الكتبة»: ينبغي أن يراعى في تعريف الصحيح، فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بسلسلة متصل، تمام السط، أو الفاضل عنه إذا اعتضده عن مثله، إلى مساهة ولا يكون شاذاً، ولا معطلاً.

قال: وإنما قلت ذلك لأني اعتبر كبيراً من أحاديث الصحيحين، وموجدها لا يتم الحكم عليها بالنسخة إلا بذلك، انتهى كلام الحافظ رتبة^(٢)، وهو تحقيق ليس خطأ، والله تعالى أعلم.

وأما القسم الثاني، وهم الذين أخرجنا لهم في الشواهد والمهمات، والمعالق، فهؤلاء تفاوتت درجات من أخرج لهم منهم في التبسيط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجد تغير الإمام في أحد منهم فعرف، فذلك الضعيف مقابل تعديل هذا الإمام، فلا يقل إلا مستر السبب، مستراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي صفة مضاف، أو في صفة الحر بعينه. لأن الأسباب المحامدة للأنمة على الجرح مسدودة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، انتهى^(٣)، والله تعالى أعلم بالصواب.

(٢) التكملة على من أخرج من «الاصلاح» ٤١٦٠١.

(١) راجع المؤلف: ص ٧٩ - ٨٠.

(٣) راجع «عدي الساري» ص ٢٨٤.

(واعلم): أن هناك أمور ينبغي، وسعيت على طالب التحقيق مراعاتها، فمنها: معرفة اصطلاحات الأئمة فيما يطلقونه من ألفاظ الجرح والتعديل، وإليه أشرت بقولي:

مسألة: في بيان أنه ينبغي معرفة اصطلاحات الأئمة في ألفاظ

الجرح والتعديل:

المعروف اصطلاح أهل النقد في	الفاظهم أحق منه به الحديث
من ذلك «لا بأس به» إن ذكره	ابن معين ثقة قد حوِّره
كذا إذا «ليس بشيء» ذكره	أراد قلة الحديث فاحسرا
والذهبي إن كتبت «صح» في	أول الاسم فهو توثيق (في)

أقول: به ينبغي مراعاة اصطلاحات الأئمة فيما يطلقونه، من ألفاظ

الجرح والتعديل.

فمن ذلك: قول ابن معين: «فلان لا بأس به»، يعني أنه ثقة، وقوله: «فلان ليس بشيء» يعني أن حديثه قليلة جداً، وسيأتي مزيد على بيان اصطلاحاتهم في أواخر الكتاب - إن شاء الله تعالى -.

ومن ذلك قول الذهبي: في كتابه «ميراث الاعتدال» إذا كتبت «صح» أول الاسم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل.

ومنها أنه قد يختلف دلالة اللفظ حرجاً وتعديلاً باختلاف ضبطه،

وإليه أشرت بقولي:

كذلك معاء الاختلاف المعنى	حرجاً وصحاً باختلاف المعنى
كقولهم: «مرد» معني قد سقط	مع «وَدَّ» إذ أراد قد سقط

في بيان معارض الحزج والتفديل وما يتعلق بذلك

أقول مما يعني التنبيه له أيضاً أنه قد تختلف دلالة اللفظ حرجاً وتعديلاً باختلاف صيغة، مثل قولهم «فلان مؤد» بالتخفيف بمعنى «هالك»، من قولهم «أودى فلان» أي «هلك»، و«مؤد» بالتشديد مع الهمزة. أي حسن الأداء.

ومما يعني أيضاً معرفة التوثيق والتضعيف لمقيدين، وإليه أشرت بقولي:

(كذلك التضعيف أحياناً يرد
مفسر في يمن أصح من
والن أبي الزناد في طيبة قد
عن يرق عن الأردني وعن
مقيداً ببلد فلا نجد
ما قد روى في بضرة فلتستبين
صح وفي أنعراق صينة فسد
في يمين وه كنه قد صيها)

أقول قد يرد التوثيق والتضعيف من الأئمة مقيدين، فلا يحكم بواحد منهم على الراوي بطلاق، بل بحسب ما يقتضيه المقيد.

فمن ذلك وثيق الراوي فيما حدث به في بلد دون بلد آخر، وذلك لكون الراوي حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه، فخطأ، وحدث في مكان آخر من كتبه، فضبط، أو لكونه سمع في مكان من شيع، فدم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.

فمن أمثلة ذلك معمر بن راشد الأردني حديثه بالضرورة فيه اضطراب كثير؛ لأن كتبه لم تكن معه، وحديثه باليمن جيد.

ومن ذلك ما رواه يعقوب بن شبة قال سمعت عتي بن العديني يصحف ما حدث به عبد الرحمن بن أبي الزناد بالعراق، ويصح ما حدث به بالمدينة.

ومنه ما قاله الإمام أحمد في رواية الأثرم سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روى عن عبد الله أحاديث منكرة، هي من حديث عبد الله القمري، وأما سماعه باليمن، فأحاديث صحاح.

(ومعهم من أغل مضرب قد حو) حديثه ومن سواهم قد حو
من زهيرهم بنى الشام وهي وهو الذي لعراق حواري الشها
والن أبي ذلك نبي العراق قد وهي وفي الحصار من السند

أقول: من ذلك نوثيق رواية الراوي إذا جاء من رواية أهل بلد، دون بلد آخر، وذلك لكون الراوي قد حدث عنه أهل بلد، وحفظوا حديثه، وحدث عنه أهل بلد آخر فتم حفظوا حديثه.

ومن أمثله: زهير بن محمد الحراماني، ثم العكبي، يروي عنه أهل العراق أحاديث مستقيمة، ويروي عنه أهل الشام أحاديث منكورة.

ومن ذلك أيضاً: محمد بن عبد الرحمن بن أبي دلب سماع الحجازيين منه صحيح، وفي حديث العراقيين عنه وهم كثير.

قال محمد عفا الله عنه: هذا القسم في الحقيقة يعود إلى القسم الذي قبله؛ لأن مثلاً الوهم عدم اصطحاب الشيخ كتبه في ذلك البلد، فافهم، والله تعالى أعلم.

(ويعضهم عن أغل مضرب صبط) وإن روى عن غيره فقد حفظ
تسحر عثمان الذي الشام فقط وفي الأحكام والعراق قد حفظ

أقول: من ذلك أن بعضهم يوثق فيما حدث به عن أهل بلد دون البلدان الأخرى.

ومن ذلك: إسماعيل بن عتياب الحمصي إذا حدث عن الساميين،

فحديثه حديث، وإذا حدث عن غيرهم، كأهل الحجاز والعراق، فحديثه مضطرب.

وقال الإمام أحمد ما روى فرج بن فضالة عن الشاميين، فضالحي، وما روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري، فمضطرب.

أما ذلك ضعيف في شيوخ حازم بن حازم
مثل جرير بن مخلد حازم قطعني أي في قنادة فحسب يا فطن
كذلك جعفر بن برقان وهو في ابن شهاب عند أحمد قدس

أقول من ذلك أيضاً، تصغير ما حدث به الراوي الثقة عن بعض شيوخه، وذلك لكون الراوي ثقة في نفسه، لكن في حديثه عن بعض شيوخه ضعف بخلاف حديثه عن بقية الشيوخ.

ومن أمثله جرير بن حازم النصري الثقة، تصغير حديثه عن فائدة حاضنه

وقد جعفر بن برقان الحرزي، قال الإمام أحمد يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري، فأما عن الزهري فلا.

كذلك حماد إذا كان حاضراً بين المنابر فضعفه سقط
وبن زعفران ولائح وخب سقط ذلك قبل خبر بسنن مشع

أقول من ذلك أيضاً تصغير رواية الراوي غير المتفق إذا جمع في الإسناد عدداً من شيوخه دون ما إذا أفردهم.

ومن أمثله حماد بن سلمة، قال الحافظ أبو يعنى الخليلي

(١) بالهاء للمفعول، يقال: وهن من باب وعد ضعف، ووجهه: ضعفه، يتعدى ويترم.
وما هو من المصدي، والها سي للمفعول، وهن أي أخرجت، وهن أي أخرجت من د.
يدس: إذا أضع، أي: أضع أهل الحديث فيما قالوا؛ لأنهم أهل الحديث

داكرت يوماً بعض الحفّاط، فقلت: البخاري لم يخرج حديث حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهد ثقة؟ فقال: لأنه يجمع بين جماعه من أصحاب أس، فيقول: حدثنا حماد، وثبت، وعبد العزيز بن مهيب، وربما يخالف في بعض ذلك.

ق: فقلت: ليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسيد، فيقول: حدثنا مالك، وعمرو بن الحارث، والثلاث بن سعد، والأوراعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟

فقال: ابن وهب أنقن لما يرويه، وأحفظ له، انتهى^(١)

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حدث جماعه، وساق الحديث سيافة واحدة، فالظاهر أن لمطهر لم يتفكر، فلا يفضل هذا الجمع إلا من حافظ متعن لحديثه، يعرف اتفق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره، وكان الجمع بين الشيوخ تنكر على الواقدي وغيره، ممن لا يضبط، كما أنكر على ابن إسحاق وغيره، انتهى^(٢).

(ومن بوقت ذوق وقت ضعفا	بمعارض أضاية فليغروا
وداك كسحلبيد آخر الرمن	مثل الخريزي وصالح ومن
وعند رزق ^(٣) تعبد ما عمي	تلي بالتلفين هكذا رومي
واشكري غدا ما عمي قد	سأه وقبله إماماً بغتمد
منه من ولي الضفء	فحت حنظ وضبطا سأه

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ٤١٧ - ٤١٨.

(٢) شرح على الترمذي ٢/ ٨١٥ - ٨١٦.

(٣) هو عبد الرزاق الصماني غير للوزن.

مثل حديث وكهف من وليا بكوفة فيما أحدثت وحيا
نحو حديث طغنة خصف فينفي الثمر يا حصيف

أقول ومما ينفي أن يعلم أيضاً تصعب الراوي الثقة في وقت دون
وقت، ودلت لكونه احتلط في أواخر عمره، والرواة المختلفون متعاونون
في تحصيلهم، فمنهم من خبط تحبطاً فاحشاً، ومنهم من خبط سراً، وقد
جمعتهم في منظومتي في المحصبين، فراجعها تستد، والله تعالى الوفيق
ويلتحق بالمختلطين صنفان!

أحدهما من أصّر في آخر عمره، وكان لا يحفظ حديثه جيداً،
فحدّث من حفظه، أو كان يُلقّن، فيلقّن.

والثاني: من ساء حفظه لما ولي القضاء، ونحوه.

فمن أمثلة المختلطين: سعيد بن إياس الخريزي، وقد سمع منه قبل
الاحتلاط سفيان الثوري، وابن غلبية، وبشر بن المفضل، وغيرهم،
وسمع منه بعد الاحتلاط يزيد بن هارون، وعمره، وقد استوعبت القسمين
في المنظومة المذكورة.

ومنهم صالح مولى التوأمة، وهو صالح بن بهاء تعير في آخره،
ومن سمع منه قبل تعيره محمد بن عبد الرحمن بن أبي دثيب وابن حريج،
وزياد بن سعد، وسمع منه بعد الاحتلاط السفيان، ومالك بن أسد
ومن أصّر في آخر عمره، واحتلط، وتلقّن عبد الرزاق بن همام
الصنعاني، قال الإمام أحمد: عبد الرزاق لا يُعَدُّ حديث من سمع منه،
وقد ذهب بصره، كان يُلقّن أحاديث باطله، وقد حدث عن الزهري
أحاديث كسأها من أصل كتابه، وهو يضر، جاءوا بخلافها.

ومنهم محمد بن ميمون الشكري، قال الثاني لا بأس به، إلا
أنه كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك، فحديثه جيد.

وممن تعبر حقه بعد أن ولي القضاء: شريك بن عبد الله السخعي
القاضي، وحفص بن غياث السلمي القاضي، لكن تعبره خفيف.

[نبيه] قد يوجد عكس هذه المسألة، وهو أن يكون حديث الراوي
في آخر عمره أصح مما حدث به في أوله، وإليه أشرت بقولي

(ويعظم بعكس ذلك فمسطح سحر أحمد ممة ثم فندقا)

أقول مما ينبغي الانتباه له أن بعض المحدثين كان حديثه الأساخر
أصح من حديثه المتقدم، عكس ما سبق.

فمن ذلك: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، ذكر ابن أبي حاتم،
عن أبيه أنه قال: كنتا عنه، وأمره مستقيم، ثم حلف بعد، ثم جاءني
حسره أنه رجع عن التحليط، وسئل أبي عنه بعد ذلك، فقال: كان
صدوقاً.

وقال ابن الأخرم: سمعت ابن خزيمة، قيل له: لم رويت عن ابن
أخي ابن وهب، وتركتم سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد لما أنكروا
عليه تلك الأحاديث رجع عنها إلى آخرها، إلا حديث مالك، عن
الزهرري، عن أبيه: «إذا حضر العشاء...» فإنه ذكر أنه وجدته في درج
من كتب عنه في قرطاس، وأما سفيان، فإن وفاقه أدخل عليه أحاديث
فرواها، فكلمناه، فلم يرجع عنها، فاستخرت الله، وتركته^(١)

ومنهم: همام بن يحيى العوفي البصري، فقد روى الحسن بن علي
الخلال، عن عفا بن مسلم أنه قال: كان همام بن يحيى لا يكاد يرجع
إني كتبه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف، فلا يرجع إلى كتبه، ثم رجع
بعد، فنظر في كتبه، فقال: يا عفا، كتبا بخطي كثيراً، فاستغفر الله^(٢).

من الحافظ وهذا يقتضي أن حدث مقامه رتبة أصح من سبع
 رتبة. وقد روى عن ذلك أحمد بن حنبل
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى

قال: قد يكون تصحيح الراوي من حفظه، لا من كتابه
 ومن أمثلة ذلك: يونس بن يزيد الأيلي، قال أنه روى: كان
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى

وقولي: «كلا» أي كل واحد من يونس وسويد.
 ويونس: عبد الله بن عبد الله بن عبد الكبرية أبو زرعة الرازي،
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى

وقال: يعني أن معنى سياق الكلام الذي يرد أثناء ألفاظ الجمع
 والتعديل، وقرائن الأحوال التي اقتضت ورودها في الراوي
 قال: الحافظ ابن كثير حقه، ولواقف على عبارات تقوم به مقامه
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى
 (وهو) من مرفقه إذا روى من حفظه لا ما كتبه اختوى

الجمع بين الأقوال، وللتزجيح بين الرواة.
 ومن أمثلة ذلك: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وأزهر بن سعد

السمون ثمان، وقد قال الإمام أحمد: ابن أبي عديّ حدثني عن
أبيه، وقد تقدم قول يحيى بن معين: سعيد المقبري أوثق، والعلاء بن
عبد الرحمن ضعيف.

(أعلم بأن الحديث قد يروى في من وفي غيره^(١) ذونة يعني
كثير إلى أن يحدّد خبر الحكمين أما حديثه فلهذا دا
كذا من استحقاق الاسم أعوان

أقول قد يخصص تراوي في من من دون العلم بسبب ما يدلّه
فيه من جهل في تلقّيه ودائه، فيكون حجة في ذلك الفن، وأما ما سواه
من التمسك فقد يحتاج به، وقد نقص درجته عن الاحتجاج به، وربما
قصرت عن درجة الاعتبار.

ومن أمثلة ذلك:

عاصم بن أبي النخود المقرئ المشهور، قال الحافظ الذهبي:
كان عاصم ثبت في القراءة، صدوقاً في الحديث، وقد وثقه أبو زرعة،
وجماعه، وقال أبو حاتم: محله عدي محل الصدوق، صالح الحديث،
وله يكنى بذلك الحافظ^(٢). وقال الدارقطني في حقه شيء^(٣)، يعني
للحديث، لا للحروف.

وتأمل كيف صاحبه حقه من سلمان ثبتاً في القراءة، وأهياً في
الحديث، وكان الأعمش بخلافه، كان ثنائياً في الحديث، ثنائياً في الحروف^(٤)
وقال الذهبي أيضاً: عاصم بن بهدلة الكوفي، موثق في أمه، ثبت
في القراءة، وهو في الحديث دور الثبت، صدوق بهم، انتهى^(٥).

(١) الخرج والتعليق ٣٤١/٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٦٠/٥.

(٣) بحارف الصلاه للوزن.

(٤) معاللات الرافعي ص ٤٩.

(٥) بيان لاغز ٢٠٦ ٢٥٦.

وقال الحافظ في «التقريب» في عاصم: صدوق، له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في «الصحاحين» مقروء، انتهى^(١).

ومن ذلك أيضاً: محمد بن إسحاق بن يسار المظلي مولاهم. قال الحافظ في «التقريب»: إمام في المعاري، صدوق يَدْلِسُ، وزمى بالتشيع والخبر، أخرج له البخاري تعيناً، ومسلم في المسامحة^(٢). فهو إمام في المعاري، وأما في أحاديث الأحكام، فحديثه حسن، متى صرح بالسمع، ولم يخالف من هو أوثق منه^(٣).

ونمة أفراد اشتهروا من معين، لكن لا يُلْتَمِثُ إلى مروياتهم فيه، إذ كانوا محروحي العدالة. كابي مخنف نوط بن يحيى لأردني^(٤)، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي^(٥).

والسنة لَكُنْتُ مِنْ نَاحِيَا إِذْ فِي اخْتِصَارِهَا انْتِصَافٌ فَذُبُونِ
مِرَاجِعُنِ أَصُولِهَا كَيْفَ لَا تَقَعُ فِي فِهْمٍ غَيْرِ مَا رَأَى الْمَشْغُوعُ

أقول: مما يعني أنسه والتبَيُّظُ له أَلْطَافُ الْحَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ انِّي تَرَدُّ فِي كُتُبِ الْمَتَأَخَّرِينَ الْمُحْتَضَرَةِ مِنْ كُتُبِ الْمَقْدَمِينَ، فَإِلَهُمْ كَثِيرٌ مَا يَحْكُومُهَا بِالْمَعْنَى، لِاصْطِرَارِهِمْ إِنِّي جَمَعْتُ عَدَدَ كَبِيرٍ مِنْ أَحْكَامِ الْحَرْحِ وَالْمَعْدِيلِ فِي كُتُبٍ وَاحِدَةٍ، فَبِحَصْلِ سَبَبِ ذَلِكَ اخْتِصَارٌ مَخْلُفٌ بِمَعْرِفَةِ الْحُكْمِ الْحَقِيقِيِّ لِلرَّائِي تَوْثِيقاً وَجَرَحاً^(٦).

ولذا يعني توثيق تلك الأقوال من مصادرها الأصلية

(١) تقريب التهذيب، ص ٢٨٥. (٢) تقريب التهذيب، ص ٤٦٧.

(٣) راجع: اسم اعلام السلافة، ٤١٠٧ وهاهي الساري، ص ٤٥٨ وفتح السري، ١١/١٦٣.

(٤) ميراث الاعتدال، ٤١٩/٣. (٥) ميراث الاعتدال، ٣٠٤/٤ - ٣٠٥.

(٦) راجع: «التكبير» للشيخ المصلي، ٦٤/١ - ٦٥.

فمن أمثله الاختصار: نقل الذهبي لعبارة أبي حاتم في حكمه على شهر من حوشب، قال أبو حاتم: شهر من حوشب تحت التي من أبي هارون العبدي، ومن شهر من حرب، وليس بدون أبي الزبير، لا يحتاج بحديثه^(١)

وقال الذهبي في السير: قال أبو حاتم: ليس هو بدون أبي الزبير، ولا يحتاج به^(٢)

وقال في الكاشف: قال أبو حاتم: ليس بدون أبي الزبير^(٣) ومن أمثلة الحكاية بالمعنى: قول الحافظ في التهذيب: يراهم من سويد بن حيان المدني وثقه ابن معين، وأبو زرعة^(٤).

فعارته تصدق على كلام ابن معين، حيث روى إسحاق بن منصور الكوسج عنه قوله: ثقة^(٥)

وأما أبو زرعة، فقد قال: ليس به بأس^(٦).

ومما يشبه ما تقدم أن الحرج والتعديل الصادرين من متأخري قد يتأثران بقدر اطلاعهم على أقوال المتقدمين في الحكم على الراوي، أو بقدر استحضارهم لذلك:

فمن أمثلة ذلك:

أن عبد الله بن أبي سليمان الأموي مولاهم، قد نقل عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين توثيقه^(٧).

(١) الجرح والتعديل ٣٨٣/٤. (٢) ميران الاعتدال ٣٨٣/٢.

(٣) الكاشف ٦٦/٢. (٤) تهذيب الساري ص ٣٨٨.

(٥) راجع: تهذيب الكمال ١٠٣/٢.

(٦) الجرح والتعديل ١٠٤/٢ وه النكيل ٦٤/١ - ٦٥.

(٧) راجع: تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ترجمة رقم (٤٨٥).

ونتم يذكر الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمته سوى قول أبي حاتم شيخ، وكقول ابن حبان قد ذكره في «الثقات»، ثم قال الحافظ في «التقريب» صدوق، ولعله لو استحضر نقل الدارمي، عن ابن معين توثيقه لوثقه.

ومن ذلك: أن الزبير بن جنادة الهجري قد نقل ابن الحنيد عن ابن معين توثيقه^(١).

ونذكر الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمته قول أبي حاتم شيخ بنسب بالمشهور^(٢)، وأن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وقول الحاكم ثقة^(٣)، ثم قال في «التقريب» مقول^(٤)، ولعله لو استحضر نقل ابن أحمد عن ابن معين توثيقه لوثقه، وأنه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

سواء ما تقدم من شروط قول الروي من الضبط والامتنان لا يشترط في الرواة المتأخرين، وإلى ذلك أشرت بقولي

مسألة: في بيان أنه لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين، من الضبط والإتقان:

عسى عمار هذه المعاني	(ب) أغرض الثقات ما أمان
ضارّ مقاس سلسلة الإسناد	نعمها مع كونها الأفراد
مكتلف عيش يفتق الحسى	فكتفى من يتكول سلسلة
مؤثر عند الأداء المنسرد	في رتبة إتيان ما يحد

(١) في نسخة ابن أحمد رحمه الله (٢٨)

(٢) تهذيب أبي حاتم، ٦٤، ٣١٤

(٣) صحيح أبي حاتم، ٣، ٥٨٢

(٤) وفي نسخة «الخطأ».

(٥) تهذيب جواد، ٢١٤، ٢١٤

كونه من أصل موافق لم
لدى شيوخه وصنفه أخيراً
ثم الإمام الذهبي جعله
للمتقدمين هذا فصلاً
عقب ما أخرجه الشانمستة
إذ هؤلاء هم حجة الأمة

أقول لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين من
الضبط والإتقان.

قال الشيخ ابن الصلاح رحمه الله: أغرض الساس في هذه الأعص
المتأخرين من اعتبار مجموع الشروط في رواة الحديث، ومشيئته، فلم
يتقيدوا بها في رواياتهم؛ لتعذر الوفاء بذلك.

ووجه ذلك كون المقصود المحافظة على خصوصية هذه الأمة في
الأسانيد، والمحادثة من انقطاع سلسلتها، فتعتبر من الشروط ما يليق
بهذا الغرض على تجرده.

ولذلك في أهلية الشيخ بكونه مستمداً بالعلم، عاقلاً، غير متظاهر
بالمسق، والسف، وفي ضبطه بوجود سماعه فاشاً بحفظ غير مثله،
وبروآيته من أصل موافق لأصل شيخه^(١).

وقد اعبر الحافظ الذهبي الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر رأس
سنة ثلاثمائة.

ودون عبارة وكذلك من قد نُكِّلَ فيه من المتأخرين لا أورد
مهم إلا من قد بين ضعفه، وأصح أمره من الرواة، إذ العدة في زمان
ليس على الرواة، بل على المحققين والمقيدين، والذين تروى عنهم
وصدقهم في ضبط أسماء السامعين.

ثم من المعلوم أنه لا بُدَّ من صون الراوي وسره، فالتحد تفاصيل

بين المتقدم والمتأخر هو رأس سبعة ثلثمائة، ولو فتحت على نفسي تبين
هذا السبب لما سلم معي إلا القليل؛ إذ الأكثر لا يتركون ما يتركون، ولا
يعرفون هذا الشأن، إنما سمعوا في الصغر، واحتج إلى علو سندهم في
الكبر، فلعلمه على من قرأ لهم، وعلى من أشت طباق السماع لهم،
كما هو مسطور في علوم الحديث، انتهى كلام الذهبي رحمه الله

وقد أوضح السخاوي رحمه الله وجه التفرقة بين المتقدمين والمتأخرين
في هذا الشأن بقوله: لَمَّا كَانَ الْعَرَضُ أَوَّلًا مَعْرِفَةُ التَّعْدِيلِ وَالتَّحْرِيجِ،
وَتَفَاوُتِ الْمَقَامَاتِ فِي الْحِفْظِ وَالْإِيقَانِ؛ لِيَتَوَضَّلَ بِذَلِكَ إِلَى التَّصْحِيحِ،
وَالْتَحْسِينِ، وَالتَّضَعُّفِ، حَصَلَ التَّشَدُّدُ بِمَجْمُوعِ تِلْكَ الصَّدَقَاتِ

وَلَمَّا كَانَ الْعَرَضُ آخِرًا الْاِقْتِصَارُ فِي التَّحْصِيلِ عَلَى مَحَرِّدِ السَّلْسَلَةِ
السَّنَدِيَّةِ اكْتَفَوْا بِمَا تَرَى

ولكن ذلك بالنظر إلى الغالب في الموضوع، وإلا فقد يوجد في
كلٍّ منهما من أمط الآخر، وإن كان التساهل إلى هذا الحد في المتقدمين
قليلاً، انتهى كلام السخاوي رحمه الله.

فنحصل مما ذكر أن سبب التفرقة بين المتقدمين والمتأخرين كود
العمرة في رواية المتأخرين على الكتب، والأصول الصحيحة التي
اشتهرت بسننها إلى مؤلفيها، بل نواتر بعضها إليهم، فصار المقصود
ببقي تلك الكتب ممن اتصل له أسانيد بطريق من الطرق المعتمدة عند
أهلها، ولهذا تخفف في شروط القول بالنسبة له، لما ذكر، فتعظم،
والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الباب الثاني

في بيان وجوه الطعن في الراوي

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول: في بيان الطعن الذي يتعلق بجهالة الراوي

الفصل الثاني: في الطعن الذي يختص بالعدالة.

الفصل الثالث: في بيان الطعن الذي يختص بالضبط.

الفصل الرابع: في الطعن الذي لا يتعلق بالعدالة، ولا بالضبط غالباً.

الفصل الأول

في بيان الطعن الذي يتعلق بجهالة الراوي

(مختبره) قال الخطيب كل من
 لديهم ولا حديثه عرف
 أقل ما يرفع عنه الجهل أن
 معارفه لا تست
 وابن الصلاح قسم الجهالة
 إلى ظاهرا وباطنا والظاهر من
 الكتب المجهول عنه ولدى
 مجهول عنه من روى عنه
 مجهول حال وهو من روى
 توثيقه من أحد وثقبا
 فقد تلخص من الذي خلا
 من أن يصرح بتعديل فلا
 يطلب العلم اشتهاة وهن
 إلا يراو بأفراد متصف
 يروي عنه اثنان من ذوي الفطن
 له عدالة لا يست
 ثلاثة جهالة المعدالة
 في باطن فقط معذور ومن
 الحافظ من حجب رأي بدا
 وليس بتوثيق إمام مائة
 اثنان أو أكثر لكن ما حوى
 أيضا بمشور فخذ فتشوع
 أن ليس له عدل من الأثلا
 تسمى له به لا تستفلا

أقول: المراد بجهالة الراوي أن لا يعرف فيه تعديل، ولا نجريح
 معين، ونسب إمام اسم الراوي، وجهالة عينه، وحال، وساني بيان
 أسباب الجهالة.

وقد اختلف العلماء في المراد بالمجهول على أقوال:

(الأول): ما حكاه الخطيب سعداوي، فقال: المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد^(١).

(الثاني) قول ابن الصلاح بثلاثة المجهول على ثلاثة فسام مجهول العدالة من حيث ظاهره والناقص جميعا، ومجهول العدالة في الباطن دون الظاهر، وهو المستور، ومجهول العين^(٢).

(الثالث). قول الحافظ ابن حجر بثلاثة المجهول فسام مجهول العين، وهو من لم يرو عنه عن واحد، ولم يوثق، ومجهول الحال، ويسمى المستور، وهو من روى عنه الثنا، فأنكح، ولم يوثق^(٣).

قد تبين مما سبق أمران:

[أحدهما] أن من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، فهو مجهول، كما حكاه الخطيب، وهذا الصنف فسام عند ابن الصلاح: من لم يعرف العلماء عدلته مطلقا، ومن عرفوا عدلته الظاهرة، دون الباطنة، ولاشتركت هاتين القسمين في عدم العلم بعدالتهما الباطنة، اعتبرهما الحافظ ابن حجر قسما واحدا أطلق عليه المستور. أو مجهول الحال^(٤).

[وثانيهما]. أن من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، فهو مجهول

العين

وهذا الفرق المذكور بين مجهول العين، ومجهول الحال هو مذهب

(١) علوم الحديث ص ٢٢٥ - ٢٢٦

(٢) الكفاية ص ١٤٩.

(٣) فترحة الطرس ص ٥٠ وتقريب التهذيب ص ٧٤.

(٤) فتح المغيث ٣١٤/١.

الجمهور، وهو ظاهر في تعديل الراوي لا يحصل بمجرد الرواية عنه، بل إنما يحصل بالتوثيق الصريح.

ولم حالف اس حبان الجمهور في هذه المسألة ذكرت ذلك بقولي:

أما اني قد ان رأيت النقرة	به عن الجمهور وهو منسقد
حيث يقول العدل من ثم يعرف	بالجرح والتحليل لديه ينتمي
أي حوال عنه بفعل واحد	مشتهر حالف حبان النقرة
فلا يبرر دفع حليل العيبين	إلا بفعل راويين السنين
سنة دا الشغل لديهم وفي	معرفة وليس تغديلا كفي
حالف الجمهور في الأمرين	وذا نساقط بعير ميين

أقول: قد حالف اس حبان بنية الجمهور في تعديل الراوي، فقال في كتابه «الثقات»: فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق، يحوز الاحتجاج بحره، إذا تعزى خبره عن حصال خمس، فإذا وجد خبراً منكراً عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا يفك من إحدى خمس حصال: إما أن يكون فوق الشيع الذي ذكرت سمع في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف، لا يحتج بحره، أو يكون دونه بحسب رواه، لا يحوز الاحتجاج بروايته، أو الخبر يكون مرسلًا، لا يرمي به الحجة، أو يكون مقنعاً، لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مُدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه.

قل: فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعزى خبره عن الحصال الخمس التي ذكرتها، فهو عدل يحوز الاحتجاج بحره؛ لأن العدل من ثم نعرف منه الجرح. صد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل، إذا

لم يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كُلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المعيّب عنهم، انتهى كلام ابن حبان رحمه الله^(١)

فالحصل أن الأوليان من هذه الخمس يفيدان أن المجروح لا يُحتج بحبره، بل هو سبب ضعف الخبر، وأما الثلاث الباقية، فمفيد أن من سقط من الإسناد بسبب الإرسال، أو الانقطاع، أو التدليس، فلا يحمل أمره على التوثيق، ولو حصل ذلك لزم الاحتجاج بالحبر مع انقطاع إسناده في الإرسال والانقطاع، واحتمال الانقطاع في التدليس. ومع جهالة غير الساقط من الإسناد، فلم يسو إذاً من كان مذكوراً في سلسلة ذلك الإسناد، ولم يُعرف فيه الجرح، فهذا عدلٌ على مذهب ابن حبان حتى يتبين جرحه بشرط أن يكون تلميذه ثقة^(٢).

وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم مبروكون على الأحوال كلها^(٣).

وقد انتقد الحافظ هذا المذهب على ابن حبان، فقال وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتمت عنه جهالة عنه كان على العدالة إنى أن يتبين جرحه مذهب عتيق، وانحسار على خلافه.

وهذا هو مسلك ابن حبان في «كتاب الشقاق» الذي ألقاه، فيه يذكر حلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره أنهم مجهولون.

(١) كتاب الثقات ١/١٣.

(٢) وما يوضح ذلك أن ابن حبان ذكر أبواب الأضواء في «الشقاق» (١٠/٦) فقال يروي عن سعيد بن حبيب ويروي عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو؟ ولا ابن من هو؟ انظر «فتح المعيب» ١/٣١٦.

(٣) «السان الميزان» ١/١٤.

وقد ان ابن حبان أن جهالة العين ترتفع عنه برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن حريمة، ولكن جهالة حاتة باقية عند غيره^(١)

وكلام الحافظ ابن حجر المذكور يبين موضع الاختلاف بين قول ابن حبان، ومذهب الجمهور، فإس حبان يرى أن جهالة العين ترتفع عن الشيخ برواية واحد مشهور عنه، وعندنا فالأصل في ذلك الشيخ العدانة ما لم نعرف فيه الجرح، ولجمهور على أن يفرد له حد برواية من الشيخ لا يرفع عنه جهالة العين، وأن روايته لا تسبب فأكثرت عنه تعبد تعريف هذه التعبد، ولذلك بقى في درجة مجهول الحال حتى يوثق، وقد قال الحبيب: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل أن يساعد من المشهورين بالعلم كذلك، قال: إلا أنه لا يشك له حكم العدالة مروايتها عنه^(٢).

والحاصل أن ابن حبان قد اشتهر عنه بأنه مساهل في توثيق الرواة في كتابه المذكور، لكن الشيخ العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى المعنسي^(٣) وهو ذهبي العصر كما قال بعض المحققين - يعقب هذا الإصاح، حيث قال في كتابه السكتل: "لنحقيق أن يوثقه - يعني ابن حبان - على درجات".

(الأولى) أن يصححه، كأن يقول: "كان متفلاً، أو استهم الحديث... أو نحو ذلك.

(الثانية) أن يكون الرجل من شيوخه الذين حالسهم، وجرهم

(الثالثة) أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أن

ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

(الرابعة): أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل

معرفته جيدة.

(الخامسة): ما دون ذلك.

ولا أولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل أعلمها أثبت من توثيق كثير منهم، والثامنة قربة منها، والثالثة مقولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل، انتهى كلام المعتمدين ^(١).

وهذا الذي قلناه أن المعتمدين يؤمنون بحديثي هذا، ينصح به أن إطلاق التساهل على ابن حنبل ليس على ما ينبغي، بل يكون تساهله في بعض الروايات، لا في كآبهم، وتامسه بالإصناف، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكرت أسباب الجهالة، فقلت:

أسباب الجهالة:

(من ذلك أن يسمى الشيخ كذا	يكلمه أو يسميه له أحسن
من شدة قسمة أو حرمة	تغير ما اسمهم عند القوم
حتى يضمن شيخاً حراً ^(٢) ودا	لدى فنان للثوب حنن
والفد كونه فدياً ويقال	الأحد عنه فلهذا قد جهل
بأنها بهاء شيخه كأن	يقول قد حدثني شخص حسن ^(٣)
راغباً، ذكره منهم لا سما	حديثي إلا فلان قد سمع
حسناً لا يضمن أحداً	ضعفه ^(٤) أو صدقناه ^(٥) يوح

(٢) يقل حره الهدف، ودرجهه سب

(٣) وفي نسخة: «إلا فلان قائم».

(٤) نقل حركة همزة «وه» إلى النون فتها، ودرجها للورن.

(١) السخيل، ٤٣٧ - ٤٣٨.

(٢) وفي نسخة: «طعن».

أقول تقدم أن المراد بجهالة الراوي أن لا يعرف، فيه تعديل، ولا تجزيع معين، فلذلك هنا أسباب الجهالة، وهي خمسة:

(الاول) أن يسي الراوي شيعه، أو يكيد، أو يسه إلى قبيله، أو سدة، أو صنعه غير ما اشهر به، فيظن أنه شح احرا، فتحصل الجهالة^{١١}، ويكثر ذلك في شيوخ التدريس.

(الثاني) أن يكون الراوي مقلدا من رواية الحديث، فيقل الآخر عنه، فلا يعرف^{١٢}.

(الثالث) أن ينهم الراوي اسم شيعه، كأن يقول: حدثني رجل، أو بعضهم، أو أخبرنا شيخ لنا^{١٣}.

(الرابع) أن يذكر الراوي اسم شيخه مهملا، كأن يقول: حدثني محمد، أو ابن أحمد.

(الخامس) عدم نص الأئمة على توثيقه، أو تضعيفه.

ثم ذكرت ما ترتفع به الجهالة، فقلت:

ما ترتفع به جهالة العين:

العين من جهالة العين	على من يعرفه غيره
وهكذا محل معين ذكرنا	وإن المديق اشتهاوا فداوى
ودعت الأغلب أن الشخص لا	يُزِيل جهالة سوى أن حملا

١١) صنف جماعة المطابع بعداني في هذا كتابه الموضح (أوهم الجمع والتفريق).

١٢) صنف الإمام مسلم والحر بن سفيان في المعين كتاب الوحدان.

١٣) يستدل على معرفة الاسم المصهم وتام الاسم المهمل بوزوده من طريق آخر معنى فيها فرقة النظر ص ٤٩.

أما إن كان الخبر عنه وفتننا أن لا يصح هذا التمسك
أقول: قال الإمام يحيى بن معين رحمه الله إذا روى ابن سيرين، أو
الشمسي عن رجل رتب جهالة عنه؛ لكونهما يستفيدان الرجل، وأما إذا
روى أبو إسحاق السبيعي، أو سماك بن حرب عن رجل، فلا يزول عنه
الجهالة؛ لكونهما يأخذان عن كل أحد.

وشرط بين المذهبين برواى جهالة معين أن يكون الراوي مستهراً،
وقال محمد بن يحيى الذهبي: لا يزيل جهالة عنه إلا أن يروى
عنه الثمان فأكثر، وهذا هو الذي مشى عليه أرباب الاصطلاح، واشتهر
عندهم، وهو الأرجح، والله تعالى أعلم.

ثم ذكرت حكم الاحتجاج بالمجهول، فقلت:

حكم الاحتجاج بالمجهول:

(أما ابن حبان فيقوله ^(١) إن	من روى الخبر عن رجل
أني ثقة كذلك من عنه روى	ويعلم خبر حديثه كبراً حوث
وإذا روى عنه رجل من الثقات	فإنه يرفعون المسألة
عن أبي عبد الله خيل عنه وأبي	حبل حاله قد اتفقوا على
مجهول عين لهم مذاهب	فيه وأخلفهم سرّاً داهب
لأن من خيل عنه قد عد	بجهل حاله أحق فأردا
وقيل مقبول إذا عنه ثقل	من يتقى الغدول في الذي حمل
وتجل عند السرّ يُقبل إذا	بالرّشد والسرّ اشتها را احدا
أما بعدة فإننى سأقول	والحافظ القاسي قد كان يقول
يُقبل إن زكاه جهيداً وذا	الحافظ إن حجر له اختدى

(١) بحذف الصلة للوزن.

بَلْ زَاذَنُ زَكَاةٍ مِنْ عِنْدِ الثَّغْرَةِ وَفِيهِ مُؤَثَّلٌ لَذَاكَ لَا يُرَدُّ
وَدَا هُوَ أَسَدِي أَرَاةً إِذَا حُصِّلَ تَقَشَّتْ سَمَا رَوَاهُ (وَأَكْثَلُ)

أقول: اختلف العلماء في الاحتجاج برواية المجهول، فذهب ابن حبان، وماتة إلى قبول روايته، والاحتجاج بها إذا لم يُعرف فيه الباطل، وكان شيخه والبرقي عنه كلاهما لثقات، ولم يكن الحديث مكرراً، وهذا مذهب مذهب الجمهور، فبهم يعرفون من مجهول الغير، ومجهول الحسن، فأما مجهول الغير، فقد اختلفوا فيه على مذهب

(الأول). مذهب الأكثرين رد روايته مجهول الغير مطلقاً^(١)

وقال بعضهم إن كبير رتبة، فأما المجهول الذي لم يُسم اسمه، أو من سمي، ولا تُعرف عنه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد منهم^(٢) وحجة هؤلاء أن من خفيت عنه، فمن باب أولى جهالة حاله في العدالة والضبط

(المذهب الثاني): قول روايته إذا كان مستمرداً بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدله، كعبد الرحمن بن مهدي^(٣)

(المذهب الثالث): قول روايته إن كان مشهوراً بغير العلم، كأن يشتهر بالزهد، أو السجدة، أو الكرم، فإن اشتهر بغيره، فقولته من باب أولى، وهذا القول لابن عبد البر^(٤)

قال ابن الصلاح رتبة بن عيسى عن أبي عمرو بن عبد الله الأندلسي وجدة قال: كل من أم برو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معد يكرب بالشجدة، انتهى^(٥)

(١) احضار علوم الحديث، ص ٨١

(٢) راجع، فتح المغيث، ٣١٦/١.

(٣) فتح المغيث، ٣١٩/١.

(٤) فتح المغيث، ٣١٦/١.

(٥) علوم الحديث، ص ٤٩٦.

(المذهب الرابع). اختيار أبي الحسن عتي بن عبد الله بن النضر
النداسي يفتل حديثه إذا رآه مع روايه لواحد عنه أحد أئمة الجرح
وتعديل^١

وقد احتار الحافظ هذا القول. وراد حله قول رواية مجهول العين
أيضا إذا وثقه من يعمر بالرواية عنه إذا كان مأثرا لذات^٢.

قال محمد عفا الله عنه هذا الذي قاله الحافظ رحمه عتي راجع
الأقوال؛ لوضوح حجته، والله تعالى أعلم.

وأما مجهول الحال، فقد اختلف الجمهور فيه أيضا، وفيه أشرب
بقولي:

(فما أتني خهل حائل مرة	حديثه المشهور فهو فممد
ويغضبهم فيه وقد نسب	عند قطبي بساقي معد
والحافظ ابن حجر ي قال لا	نظموه أئمة قرون منسج
الخبر المشهور بل توقعا	حتى يسير حالة بلا حفا

أقول: اختلف الجمهور أيضا في مجهول الحال، وهو المصور،
وهو من روى عنه أسان، أو أكثر، ولم يوثق، - على مذهب

(الأول). مذهب الأكثرين، وهو رد رواية مجهول الحال. وهذا
المذهب هو الأرجح؛ لأن رواية الاثنين فأكثر عنه تعريف به. لا يوثق
له، فلا يزال غير معلوم الثقة.

(المذهب الثاني): قبول روايته، وقد نسب هذا إلى بعض

(١) انزعة النظر ص ٥٠ وفتح المغيث ٣١٧/١.

(٢) انزعة النظر ص ٥٠.

لمحدثين، كالبراز، والدارقطني، فقد نقل السحاوي عن الدارقطني قوله: من روى عنه ثقتان، فقد ارتفعت جهالته، وثبت عداله^(١)

ولعل هذا ما أشير إليه الحافظ الذهبي عند تصليفه الدارقطني مع لأنه المنسولين مع بقائه لذلك بقوله: «في بعض الأوقات».

(المذهب الثالث) القول بالتوقف، فلا يقال بدو روايته مطلقاً،

ولا بقبولها مطلقاً، وهذا هو الذي احتار الحافظ رحمه الله. حيث كان والتحقيق أن رواية المستور وبحوه مسا فيه الاحتمال لا يُطلق القول بذهب، ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما حرم به إمام الحرم^(٢) حيث قال في الشرح: لا يُطلق رد رواية مسورة، ولا قبولها، بل يقال: رواية العدل مقبولة، ورواية الناسق مردودة، ورواية المسور موقوفة إلى استبانة حاله، ولو كنا على اعتقاد في حل شيء، فرؤى لنا مستور نحريمه، فالذي أراه وجوب الانكفاف عما كنا نستحلّه إلى استتمام البحث عن حال الراوي، انتهى^(٣)

ثم إن رواية المجهول تنقو بالضياع، وإليه أشرت بقولي

أما في المسطور إن... تنقو حديثاً... المستخرج

أقول: قال الدارقطني رحمه الله: وأهل العلم بالتحديث لا يحتجون

بغير يفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم إذا كان روايته عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلاً وصعداً، فإذا كانت هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حديثه معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل

واحد ثمرد بحر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره^(١).

وكلام الدارقطني بمقتضى هذا يقضي أن رواية مجهول العس تنقوى بالمنفعة، وأما الحفاظ ابن حجر بطانة فقد حصل بالذكر رواية لمسور فيما يتقوى من الروايات الضعيفة، دون رواية مجهول العس، وهذا هو الأرجح عندي، ولذا قلت في النظم: أئمة دا المستور إنح، فسته، والله تعالى أعلم بالصواب

ثم إن الخلاف المذكور في قبول رواية المجهول إما هو في حق غير الصحابة رضي الله عنهم، وإما هم، فتعلل رواياتهم مطلقا بلا خلاف بين من يعتد بقوله، وإليه أشرت بقولي:

قبول مجهول فإسما ينفي	ثم الذي مضى من الخلاف في
فإنهم قوم أجازوا القنطرة ^(٢)	في غير أصحاب النبي البررة
تشويله يا غنط كل مخرم	علائهم حائضهم في مخكم
يساطفهم فليس حلف مطوي	قال الإمام الذهبي في تصوي
فيهم قليل فذرهم لا ينفظ	وإن جرى حري والعنف
شحانة به ونعم حاهنا	نفسل - روى عديل الله

أقول إن الخلاف في قبول رواية المجهول إما هو في حق من هو دون الصحابة رضي الله عنهم، وإما الصحابة رضي الله عنهم، فإن جهالتهم غير قادحة؛ لأنهم كلهم عدول تعدل الله - لهم، فلا يثبتك مثل خبرهم^(٣) أمهر^(٤) ١٤
قال الذهبي في تصوي: فأما الصحابة رضي الله عنهم مطوي، وإن جرى ما جرى، وإن علقوا كما عطف غيرهم من الثقات، وما يكاد سلم أحد

(١) «البحر» ١٧٤/٣.

(٢) أجاز بالأنف: بمعنى قطع، أي قطعوا خبره. ويحذفوه.

من العلق، لكنه علقه بادر، لا يضر أبدأ، إذ على عدالتهم وقبول ما
يقولوه العمل، وبه يدين الله تعالى، انتهى كلام الذهبي رحمه الله، وهو كلام
نفس ينبغي أن يكتب بماء الذهب.

ثم إن الحافظ الذهبي رحمه الله تخلف في روايات المجاهيل غير
الصحابة بيده، فجعلها محتقة المراتب، وإليه أشرب بقوتي:

(أما المجاهيل سوى تصنيفه) بحسنه - رتبة - حسن

فإن رتب كتاباً أو كتاباً - حسن - وحسن النص - حسن

وبما يفسر من تصديره بحسنه - رتبة - ولا يحسن

وإن كان من بعدهم فأصعبه - لا سيما إن ساعد يوصف

أقول إن روايات المجاهيل غير الصحابة هي، على درجات،
ول الذهبي رتبة وأما المجاهلون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار
التابعين، أو أمثالهم اختل حديثه، وثقني بحسن النص إذا سئم من
مخالفة الأصول، ومن ركافة الألفاظ

وإن كان الرجل من صغير التابعين فسأع رواية حرة، ويحذف
ذلك باختلاف جلاله الراوي عنه، وتحريه، وعدم ذلك.

وإن كان المجاهول من أتباع التابعين، فمن بعدهم، فهو أضعف
لخبره، سيما إذا انفرد به.

وقال أيضاً وقولهم: المجاهول لا يلزم منه جهالة عنه، فإن خجل عيه
وحاله، فأولى أن لا يحتجوا به، وإن كان المصنف عنه من كبار الأئمة،
فأقوى نحوه، ويحتج بمثله جماعة، كالتسائي، وإن كان انتهى^(١٣)

(١) معرفة الرواة المتكتم فيهم بما لا يوجب الرتبة ص ٤٦.

(٢) نقل حركة الهمزة إلى السور ودرجتها للثور

(٣) الموقظة ص ٧٩

وقريب مما قوله الذهبي رحمه ما قاله الحافظ ابن كثير رحمه، كما
أشرت إليه بقولي:

(قال عماد^١ الأئمة ثلاثة قسم
فليس مقبولا بلا خلف أحد
أقل القرون الأول المفضلة
فاستأنس بما روى وبغله)

أقول. قال الحافظ ابن كثير رحمه. وأما السهم الذي لم يسم. أو
من سمي. ولا تعرف عبه. فهذا من لا يقبل روايته أحد عنده. ولكنه
إذا كان في عصر التابعين. والقرون المشهود لهم بالحبر. فيه يسانس
بروايته. ويستصده بها في مواضع. وقد يقع في مسند الإمام أحمد
وعبره من هذا القليل كثير. انتهى كلام ابن كثير رحمه^٢ وهو بحث
نفس. والله تعالى أعلم.

ثم ذكرت الرواة الذين احتج بهم الشيعان في صحيحيهما،
فقلت

(وكل من به الاحتجاج ثلثا
ضمن بقول الحافظ ابن حجر
جميع من قد أخرج له المدح
إذ شرفه مسحة الحديث كونه من
أدى «الصحيحين» مؤثقا أني
الناقد المصير حتى أخرج
عنه الجهالة وقادرة أرفع
رواه معروف^٣ وذا قول حسن)

أقول. الرواة الذين احتج بهم صاحب «الصحيحين»، أو أحدهما
يكتسبون الوثائق الصممي بذلك، ويرفع عنهم به الجهالة. وإن لم يرفع
أحد على توثيقهم، ولذلك قال الحافظ الذهبي بعد نقل قول ابن القطان

(١) هو الحافظ ابن كثير ذكر هذا في «اختصار علوم الحديث» ص ٨١.

(٢) أي ولو كان مسمى باسمه. (٣) «اختصار علوم الحديث» ص ٨١.

في مخصص من تغيل: لا تعرف له حال، ولا تعرف. اس الفظان
 يتكلم في كبر من لم يقل فيه إمام عاصم ذلك الرجل. أو أحد عمين
 عاصره ما يدل على عدالة، وهذا شيء كبير، ففي «الصحاحين» من هذا
 نسط حلل كثير، مستورون، ما ضعفهم أحد، ولا هم معاجيل،
 انتهى^(١)

وقال أيضاً: بعد نقل قول من الفقهاء في ذلك من الأخير هو من
 لم يشك عدالته. يريد أنه ما نقل أحد على أنه ثقة، وهي وفاة
 «الصحاحين» عدد كثير، ما علمنا أن أحداً نقل على موثقهم، انتهى
 فلهذا صرح الذهبي بآلة الاحتجاج على أن لفظة مؤثقة من
 في «الصحاحين» ضمناً.

وأصبح منه قوة في «الموقظة» الثقة من وثقه كثير، وأم يضاعف،
 ودويع من لم يوثق، ولا ضعف، فإن خرج حديث هذا في «الصحاحين»
 فهو موثق بذلك انتهى^(٢)

وقال المحقق أيضاً: فأما جهالة الحال، فمما عفا عن جمع من
 أخرج لهم في «الصحاحين» لأمر شرط الصحيح أن يكون رويته معروفاً
 بالعدالة، فمن رغم أن أحداً منهم مجهول، فكأنه تابع المصنف. يعني
 البخاري في دعواه أنه معروف، ولا شك أن السدعي لمعرفته ثقة على
 من يدعي عدم معرفته؛ لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا
 نجد في رجال «الصحاحين» أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه
 أصلاً، انتهى كلام المحقق أيضاً^(٣) وهو بحث دقيق، والله تعالى أعلم
 بالصواب

(٢) ميزان الاعتدال ٢٢٦/٣.

(٣) ميزان الاعتدال ٥٥٦/١.

(٤) هادي الساري ص ٣٨٤.

(٥) الموقظة ص ٧٨.

مسألة:

(ولا تأم الحجال عمن أوصاه إن حبيبه رمض الشوحاة فاستغفر)

أقول: لا يلزم من حكم بعض الأئمة بجهالة الراوي أن يكون مجهولاً، فقد يكون يعرفه غيره، فيوثقه، ومن أمثلة ذلك:

١. عبد الله بن أنوليد بن عبد الله المزني قد وثقه ابن معين، فقال كان من خيار المسلمين^(١)، والسماني، وقال أبو حاتم صالح الحديث^(٢)، قال علي بن الحسين المديسي مجهول لا أعرفه، قال الحافظ الذهبي: قد عرفه جماعة، ووثقوه، فالعبرة بهم^(٣).

٢. والحكم بن عبد الله البصري قال فيه أبو حاتم: مجهول^(٤) قال الحافظ: ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات، ووثقه الذهبي^(٥).

٣. وعدي بن الحسن المصطفي، قال فيه أبو حاتم: مجهول^(٦). قال الحافظ: إن أراد جهالة العين، فقد روى عنه البحاري، وموسى بن هارون الحناني، والحسن بن علي المعمرى، وغيرهم، وإن أراد جهالة الحاش، فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت عنه أبي، فذكره بخير^(٧).

وأما قول ابن عدي: بعد نقله لقول ابن معين في عبد الرحمن بن عبد الله العافقي، وعبد الرحمن بن آدم حيث قال: لا أعرفهما^(٨).

- (١) راجع «معركة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين ترجمة رقم (٤٥٢).
- (٢) «الجرح والتعديل» ١٨٧/٥. (٣) «ميراث الاعتدال» ٥٢١/٢.
- (٤) «الجرح والتعديل» ١٢٢/٣. (٥) «هذه الساري» ص ٣٩٨.
- (٦) «الجرح والتعديل» ٢٦٥/٦. (٧) «هذه الساري» ص ٤١٣.
- (٨) راجع: «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» ترجمة (٤٨١) - (٦٠٠).

وقال ابن عدي: إذا قال مثل ابن معسر: لا أعرفه، فهو مجهول غير معروف. وإذا عرفه غيره فلا يعتمد على معرفته غيره، لأن الرجل إذا كان معين نُسِر أحوالهم، فقد أجاب عنه الحافظ في شرحه عند ما ضمن من عند الله العاقبة، فقال: لا سمئى في كل الأحوال، وتضمن له معرفته ابن معسر بالثقة والعدالة، وعرفه غيره فصلا عن معرفته ابن معسر من هذا، وهذا الرجل قد عرفه ابن بونس، وبني العرجع في معرفة أهل مصر والمغرب، وقد ذكره ابن خلدون في "المقدمة"، وقال: كان من صالحة، جميل السيرة^(١).

(هـ) قد يحل بعضهم لبعض كذا مما عذبه فما وعى
مثال من حرم بعضه من
أقول قد يقع التحريم من بعض الأئمة لبعض الأئمة المشهورين
فلا يصحهم ذلك مثل

ومن ذلك أن ابن حزم قال في كل من اتى عيسى السلام،
 وإسماعيل بن محمد الصفار: مجهول^(٢).

وقد علم الحافظ ابن كثير على تحصيل ابن حزم ليمينه مدني مان
جهلته لا تصح من فخره عند اهل العلم، بل وضع من سرقة ابن حزم
عند الحفاة^(١٣)

وقولي. (غفلة) معول لأجله، وعسل لتجهيل المذكور، أي بما
 حمله لأجل غفله، أي: غفلة المُجهِّل.

وَقَوْلُكَ (عِيسَى وَهُوَ) أَيِ أَنَّهُ يَضَعُ ذَلِكَ الْمُجْهَلُ سَبْدَكَ

(۶) «تهدیه الهیه»، ۶/۲۱۸.

(3) البداية، النهاية: ١١ / ٦٧.

(٢) راجع: المحلى: ٢٩٦/٤ و ٣١١.

وقد لي (الترمذي) تنقص الله؟ لنور، فتعول به لارمي
وقه في (انفسه قد نقصا) سالف الإطلاق، أي إنما خصه من
حزم نفسه حيث جهل إنما مشهوراً، يقال: خصمه حقه، من باب
ضرب: إذا نقصه^(١).

(فإن أبي الحسن مجهول بضم جهاله لغيره، حيث قد يؤم)
أقول: قال الحافظ السخاوي: قال أبي حاتم في الرجل به
مجهول لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد، بذيل أنه قال في داود بن
يزيد النقي: مجهول^(٢)، مع أنه قد روى عنه جماعة^(٣).
ولذا قال الذهبي عقبه: هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون
مجهولاً عند أبي حاتم، ولو روى عنه جماعة ثقات، يعني أنه مجهول
الحال^(٤).

وقول السخاوي: إن إطلاق أبي حاتم للمجهول لا يريد به أنه لم
يرو عنه سوى واحد.

وعلى هذا فيحصل معرفة المراد بقول أبي حاتم: فلا مجهول
بالنظر في ترجمة ذلك الراوي، هل تفرد بالرواية عنه ذو واحد، فيكون
من مجهولي العس، أو روى عنه اثنان، فيكون من مجهولي الحال

(جميع من ضعف من سوان) سبب الجهل سلا سوان
ليس لك أو لشهه لك سق غيبه العشي فاعب
أقول: كل من ضعف من أسماء سبب ضعفها هو الجهل، لا

(١) المصاحح المبره ص ٢٤٤. (٢) «الحرج والتعديل» ٤٢٨/٣.

(٣) قد روى عنه نفسه من ضعفه، وهما من حديثه، ورواه عن أبي حاتم، والمحم من أبي حاتم
المقدمين، والحكم من المبارك العاشي، راجع المصدر السابق ٤٢٨/٣.

(٤) «البيان» ٤٢٢/١.

انتهى بها بالكتاب، وكوبها متروكة، قال الحافظ الذهبي ما علمت في النساء من ائتمت، ولا من تركوها، انتهى^(١).

والله اعلم بالصواب، والحمد لله رب العالمين.

أقول لا يصح سكوت الحارثي، وابن أبي حاتم عن موسى الراوي، وتصحيحه نوتيفاً له، ولا جرحاً فيه.

ومما يوضح ذلك قول الحافظ في كلامه عن يزيد بن عبد الله بن مفضل ودثره لحارثي في «تاريخه»، فسماه يزيد، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً^(٢)، فهو مستور^(٣).

وقد احتاط ابن كثير في ذكره لموسى بن خبير الأنصاري سلمى مولاهم وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا من هذا، فهو مستور الحال.

روى الحافظ أبو زرعة العراقي في ترجمه عبد الكريم بن أبي المخارق قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد الأصبلي بن مسلم جرحه في صدر كتابه، وأما الحارثي، فلم يثبت من أمره على شيء، وبين أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في «التاريخ» كل من لم أيقن فيه جرحاً فهو على الاحتمال، وإذا قلت فيه نظراً، ولا يُحتمل، انتهى.

(..... وما به جهالة لتفجيس مذهب

قوله قد حدثني أحمد أو يزيد فسميت به حكيم ذا رأوا

(١) ميراث الاعتدال ٦٠٤/٤.

(٢) «التاريخ الكبير» ٤٤١/٨ والجرح والتعديل ٣٢٤/٩.

(٣) المكت على ابن انصاح ٧٦٩/٢. (٤) تفسير ابن كثير ١٣٨/١.

(٥) البيان والتوضيح ص ١٤٤.

ان نقول: الحق أن خجل من ذي واحد فأحدًا حطّل
أقول: جهالة السعيبين أن يقول الراوي: حدثني فلان، أو فلان،
ويستبينهما، فإن كانا نفساً، فالحجة قائمة بذلك، وإن خجلت حال
أحدهما مع التصريح باسمه، أو ألهم، ولا حجة بذلك، فاحتمال أن
يكون المخبر هو المحبور^(١)، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع
والمآب.

(١) انفع المعين: ١/٣١٩ - ٣٢٠ وتدريب الراوي: ١/٣٢٢.

الفصل الثاني

في الطعن الذي يختص بالعدالة

اشتم الذي يختص بالعدالة خمسة أوجه بلا محالة
حرّم المروءة والابتداع مع فسق وثمة وكذب بضائع

أقول الطعن الذي يختص بالعدالة خمسة أوجه حرّم المروءة
والابتداع، والفسق، والتهمة بالكذب، والكذب

الوجه الأول: خرم المروءة:

المروءة هي الأدب والخلق الحسن
والحفاة العادات الحسنة
والعادات الحسنة
والعادات الحسنة
والعادات الحسنة
والعادات الحسنة

أقول الوجه الأول من أوجه الطعن خمسة التي يختص
بالعدالة: انحراف المروءة.

والمرءة هي ذات ديانة، تحمل مبادئها الإلهية على
الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات^١
والمرءة تلتزم بالأخلاق والعادات صامدة مرجعها إلى

الغرف، والأشياء المعروفة فلما سقطت بل هي بحسب باختلاف
الأنحاء، والسداد، فربما حوت عادة أهل بلد بمباشرة أمور، أو
باشرة غيرها بعد ذلك حرماً للمروءة، وإن كانت مباحة شرعية،
كذلك في السد، والأساط في السد، والخراج، ويحق ذلك

قال محمد عفا الله عنه حكاه قالوا، وعندي أن في عدم جرم
المروءة من سقط العدالة طراً، إلا أن يراد بحدود القرون الماضية التي
شهد لها رسول الله ﷺ بالحيوية، وبأنها فكثير من عادات من بعدهم
مخالفة لشرعية، بل كانوا من أهل السنة كالمدة، والندوة كالتة، وبأن
اعتبرها من جهة العدالة، فقد استلحا عن الناس بالكتابة، ولا حول ولا
قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

والحاصل أن اعتبار المروءة في هذا المقام محل نظره، فبما فيه
بالإنصاف.

وقد ذكر المحقق الحطاب العدادي حجة صانعة للمروءة، وانه
أشهر بقولي:

مروءة المروءة في المروءة	مروءة المروءة في المروءة
فروءة من المروءة بحسب	فروءة من المروءة بحسب
مروءة من المروءة في المروءة	مروءة من المروءة في المروءة
مروءة من المروءة في المروءة	مروءة من المروءة في المروءة

أقول: قال الحطاب العدادي حجة: الذي عندنا في هذا الباب رد
حسب دعائي المباحات إلى العالم، والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه،
فإن علم على أنه من أفعال مروءة المروءة المروءة أنه مطبوع

(١) فتح المفتاح ٢٨٨/١.

(٢) فتح الكاف وكسرها، محقق كذب، منع فكسرها.

(٣) موصل المهمة للوزن.

على فعل ذلك، والساهل به، مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب
في حرمه، وشهادته، بل يرى إعظام ذلك، وتحريمه، والنزاهة عنه قبل
حرمه، وإن صعبت هذه الحال في نفس العالم، واتهمه عدوها وحب عليه
ترك العمل بغيره، ورد شهادته، انتهى^(١)

فإن محمد عما الله عنه عيني أن رد حرم هذا النصف ليس
للمروءة المذكورة، بل لآلئهم بها مرة، كلف يرد حرم من يفعل الفعل
المباح الذي لب إباحته شرعاً بمحرم أن بعض الناس يعيب فاعله، إن
هذا هو العيب العجيب.

ورأيت قد يعيب بعض الناس بعض الناس، ويعتده حارمة
للمروءة، فلو حرم وراء أهواء هؤلاء، لما سلم كثير من الناس
والسفال وقد يرى كثيراً من الناس يفعلون بعض البدع، ويرون من
يحافهم في ذلك كأنه منهك حرمة الله، أو تارك ما فرض الله عنه، فلا
حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

ولما ذكرنا أن مما يحرم المروءة أخذ الأحرار على التحدث،
ذكرت ذلك بقولي:

أمن حرم المروءة الأخذ على	بحديثه أحرار الذي لبعض حلال
حكى عن أحمد والرازي ^(٢) مع	وليد رافويه وسلم الشيخ
دور السام الضل سألني فعل	نكس حرمه بعد أن حرم
أقنى به الشنخ أبو إسحاق	أنس الثفور لا يطرار حاقا
لأن أصحاب الحديث علوة	عن كس ما مئة العال طلوة
من الدس أخذوا الأحرار في	تحدثهم أبه نعيم الوفي

١. بعد أن أتى على سجدته...
 السجدة...
 أقول. من الملاح...
 يأخذ الآخر على التحديث، فقد مع بعض الأئمة...
 والإمام أحمد، وأبي حاتم من ذلك^(١).

ومن معهم من ذلك بما في أحد الآخر على ذلك من حرم
 المروءة، فقد شاع بين أهل الحديث التحاق بعلو الهمة، وظهور التنبه،
 وتزويه العرض عن مذ العين إلى شيء من الغرض^(٢).

ولأنه قد يساء الظن بأخذ الآخر، قال الخطيب رحمه الله...
 ذلك تزيها للروى عن سوء الظن به...
 على الرواية غير على تزيده، وأذعنه ما لم يسمع؛ لأجل ما كان يعطى،
 انتهى^(٣).

والحق أن أخذ الأجرة لا يكون قادحاً، بل اقترن بعذر شرعي،
 ينفي عنه سوء الظن، ويدفع عنه خرم المروءة، كما حصل لأبي الحسين
 ابن النفور إذ فعل ذلك، لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتاه بحوار
 أخذ الأجرة على التحديث؛ لأن أصحاب الحديث كانوا يسمونه من
 الكسب لبعاله^(٤).

وممن ترخص لأخذ الأجرة على التحديث أبو نعيم الفضل بن
 دُكَيْن، قال ابن أبي عمير: ثبت عنه أنه كان يأخذ على الحديث شيئاً قليلاً؛
 لفقره، انتهى^(٥).

(٢) علوم الحديث ص ٢٣٥.

(١) راجع: الكفاية ص ٢٤١.

(٣) علوم الحديث ص ٢٣٥.

(٢) الكفاية ص ٢٤١.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٠١/١٠٢.

ومهمهم علمي من عند العرب المعوي المكي، قال انه هي ثم
 لسانه فمعه: لكونه كان يأخذ على الحديث، ولا شك انه كان فقيها
 محجورا^(١١)

وقال أيضاً: ثقة لكنه يطلب على التحديث، ويعتذر بأنه محتاج^(١٢)
 ثم ذكرت الوجه الثاني، وهو الابتداء، فقلت:

الوجه الثاني: الابتداء:

أو الشان لا أع أن يعتقدا	ملا في ذلك في شاع ألهي
فهم على فاعلمن قسوم لا يرى	تكميلة منسب في حرق
مثل الحورج وذي الرقص إد	سم يث حاسب ولا نسد
بانه يسا فحده ر سدعته	نشق فيه الحارة حسنة
تمر علا من الما اوص فقل	حل الآ في علي بش المقات
و انه يزحج سدنيا ون	ليس يكفر فللخلف اشتمل

أقول الوجه الثاني من أوجه الطعن الخمسة الابتداء، والمرد
 منه اعتقاد ما حدثت على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه
 لا بمعاذة، بل بنوع شبهة^(١٣)

ثم إن المبتدعة على قسمين:

الأولى: من لا يحقر بدعته، كالحورج، وروافض غير أهل البيت
 وسواهم من الطوائف المخالفة لأصول السنة حملي صاهداً، لكنه مستند
 إلى قول طاعير مائع^(١٤)

(١١) ميزان الاعتدال ١٤٢/٣

(١٢) ذخيرة العدوة ٦٢٣/٢

(١٣) نهدي الشافعي ص ٢٩٥

(١٤) نهدي الشافعي ص ٢٩٥

القسم الثاني، من يكفر بدعته التي يكون التكفير بها متنفذا عنه من قواعده جميع الأئمة، كما في خلافة الواقف من دعوههم حلوله أو إلهيته في علي بن أبي طالب، أو في غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة^(١).

وأشاره بقولي: «وهو ليس يكفر إلحاً إلى أن من لا يكفر بدعته، قد اختلف في ذلك» ورواه النعمان عن مذهب، أسرت إلى لأول من دعا بقولي:

(فدعهم ردة على الإطلاق)	دحل سحر من الإمام الرضي
ومالك لم يفسقه وخوف أن	يحدث ما يبدل إليه الله
وهي فتواه يرى السنوية	بدلته فتنة وجهه
لكل ذلك المذهب لغة يرى	عفا عن الفحائش التي أسفها
فإنهم روه عن المبتدعة	غير الدعاة دون من فسادهم
فكفنتهم ضامحة بل يوحّد	ليس الضحاحين كثير يورد
وقبل الضحاح الكرام والنف	من الخوارج شديدة ترفع

فقول: اختلف العلماء في قول: رواية المبتدعة الذي لا يكفر بدعته، على مذاهب، فالأول مذهب طائفة من السلف، منهم محمد بن سيرين، ومالك، ورواية المبتدع مطلقاً^(٢).

وحججه هذا المذهب أن المبتدع فاسق بدعته، فحكم الله في الكفر المساوئ، وغير المساوئ يستوي في القسق المتساوئ، وعبد المساوئ^(٣).

(١) تهذيب الساري، ص ٣٨٥.

(٢) الكفاية، ص ١٩٤ وأغنى الحديث، ص ٢٢٨ وشرح حلال الترمذي، ٣٥٦/١.

(٣) مسند جرد، ص ٢٢٩، مجمع البحار، ٣٢٦/١.

ولأن النهوى والدعاة لا يؤمن معهما الكذب، لا سيما فيما إذا كان ظاهر الرواية بعض مذهبهم^{١١}.

ولأن في قول رواية المستدع ترويحاً لأمره، وتوبيحاً لذكره^{١٢} وهذا المذهب كما قال ابن الصلاح ثلاثة بعيد ماعد للشنع من ثمة الحديث، فإن كتبهم طافحه بالرواية عن المستدعة غير المدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول^{١٣}.

والنحوات عما احتجوا به أنه لا يدرم من استواء الحكم في حق تكفير استواءه في حق الفساق من أهل القصة، وأن قياس القاسي المتأول على غير المتأول قياس مع الفارق، لأن القاسي غير المتأول قد أوقع القاسي مجازة وعناداً، وأما المتأول فقد اعتمد ما يفقده ديانة^{١٤}.

وأن تقييد قول رواية المستدع بكونه غير متهم باستعلاء الكذب له أصل من قول النصيحة أبحار الحوارج وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم عن الصدوق بالتأويل، ثم استعملار عمل التابعين، والحاقلين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحريمهم الصدوق، وتعظيمهم الكذاب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإبكارهم على أهل الأرياء، وانظراني المدمومة. ورواياتهم الأحاديث التي تحالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم^{١٥}.

وأن ما في الرواية عن المستدعة من الترويح لأمرهم، والتنبؤ بذكرهم بفائده ما في تركها من تفويت شطر من السيرة، منه ما تفردوا بحمله، ومنه ما توبعوا عليه، وقد أنقوا حمله وأدأه^{١٦}.

(١٢) مرة الطبري ص ٥٠.

(١١) شرح علل الترمذي ٣٥٧/١.

(١٤) فتح البسيم: أي: لعدم ملأته.

(١٣) علوم الحديث ص ٢٣٠.

(١٥) الكفاية ص ٢٠٠.

ثم ذكرت المذهب الثاني، فقلت:

(أما ههنا، فتأني القول فممنعا
عن اتهامه بكذب ينظم
نعمي من نعمان ثم الشافعي
إداحة له حجة من الكذب
في القصة، وإلانة المنجحة
والعاقبة من المديني أو من
كذلك في الحجة من الشافعي
دعوى أو لا بد من زعمي
مذهبية الشافعي، بل من النظر
والنقد في المديني ويحسب السراج
يتمتع من افتراءه فطبت
في الشافعي ذو القصة من الكذب
المجاز القصة من الكذب
المذهب الحديث من الكذب

أقول المذهب الثاني، قبول رواية المستح ما لم تثبتهم بسجلات
الكذب^(١) لقصة مدعاه، أو لأهل مذهبه، سواء كان داحية في مدعاه، أو
لم يكن داعية إليها، وإلى هذا القول ذهب أبو حنيفة، والشافعي،
ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني
وحجة هؤلاء أن اعتقاد حرمة الكذب يمنع من الإقدام عليه،
فيحصل الصدق^(٢).

ولأن الضرورة ملحة إلى قول روايته، كما قل أن المديني زعم
لو تركت أهل البصرة لمقدرا، وترك أهل الكوفة لمقتضى لخراب
الكتب^(٣)، يعني للمذهب الحديث^(٤).

(١) اعلم من الشافعي أحمد، محمد، شاذ، وما هذا بقدره، وهذا نقد - أعني عدم
الاعتداد بالكذب - لا يعني داعية له لأنه غير معروف بضرورة في كل زمان، ولا
في كل رواية، بل الذي يعرف به الحديث مادة واحدة فلا بد من رواية من
الكذب، أو شهادة الرواة انتهى «احصاء الحديث» ٣٠٢/١ تحقيق علي حسن.

(٢) فتح المبحث ٣٢٧/١.

(٣) الكفاية ص ٢٠٦ وشرح علل الترمذي ٣٥٦/١.

(٤) كفاية ص ٢٠٦.

ثم ذكرت المذهب الثالث، فقلت:

(وانعدهن الثالث ذو تفصيل
فصل والداعي يرد بذوي
سنة بغيره هذا انتهى اذا
أذا لا يكون ما رواه اشتملا
وبعضهم ممن دعا يقلل من
رد ابتداعه وغشوه رمي)

فأقول المذهب الثالث مذهب الكثرة أو الأكثر من العلماء
التفصيل، فصل رواة غير الداعية إلى بدعته، ورد رواة الداعية^(١).

وحجة هؤلاء أن المذبح إذا كان داعية كان عنه داعي على رويته
ما يشبهه بدعته^(٢)، وقد يحمل ذلك على حريق الروايات، وتسويتها
على ما يقتضيه مذهبه^(٣).

ثم إن الثاني بهذا المذهب محققون، فمنهم من اكتفى بالتفصيل
لمذكور، ومنهم من فصل في شأن غير الداعية، فقال إن شملت
روايته على ما يشبه بدعته، ويربها، ويحسبها طاهرا فلا تقل، وإن لم
تتضمن على ذلك قبلت.

ومنهم من قال إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبلت، وإلا
فلا.

ولابن دقيق العيد ثلاثة تفصيل آخر، ذكرته بقولي:

(أول دفع أحد في الداعي يرى رد الأحاديث التي له حريق

(١) علوم الحديث ص ٢٢٩.

(٢) فسان المراء ص ١٠/١.

(٣) مرقه النظره ص ٥٠.

إلا إذا الحديث لم يوجد لدى سواء فبشأن ترجيح هذا
لأن مصلحة حفظ الخبر من رده أرحح عند الخطأ

أقول قال الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله روى أن من كان داعية
لمدعيه، معتصداً له، متجاهراً بما صرحه أن سرك الرواية عنه؛ إهانة له،
واحتمالاً لمدعيه، ولـ اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجوداً
إلا من جهة، فحينئذ تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة
المدعي، انتهى كلام ابن دقيق العيد رحمه الله وهو بحث مفيد، والله تعالى
أعلم.

ولما كان للإمام أحمد أيضاً تفصيل آخر في المسألة، ذكره
بقولي:

(بإذن عن الإمام أحمد إذا لم يذبح مرجحاً فما روى هذا
والمدعي مثله ورد من يكون حتمياً بملقة المدعي)

أقول قال الحافظ ابن رجب رحمه الله قال أحمد في رواية أبي داود
أحتملوا من المرحنة الحديث، ويكتب عن المدعي إذا لم يكن دعة
وقال المروزي كان أبو عبد الله يحدث عن المرحي، إذا لم يكن
داعياً، ولم يفت على بعض أنه في الحتمي أنه يروي عنه إذا لم يكن
داعياً، بل كلامه فيه عام أنه لا يروي عنه.

فتحتل من هذا أن البدعة العليقة، كالحقبة ترد بها الرواية مطلقاً،
وليسوسطة، فالمرحون بما ترد روايته المدعيه إليها، والحقيقة، كالأحاديث، هل
تقبل الرواية معين مطلقاً، أو يرد عن المدعيه على روايتها.

(١) الأقران في بيان الاصطلاح، ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

(٢) شرح على الترمذي، ١/ ٣٤٨.

ثم ذكرت أرجح المظاهر في هذه المسألة عند المحققين. فقلت
 أو صوته قبول صادق غداً ماأمون ما أئني وكذب أبعدا

أقول ليس مما سبق أن الأرجح في المعالجة أنه لا يقبل المبتدع
 أو المبتدع، وهي أن يكون صادقاً ماأموناً فيما يؤمنه بأن لا يستحق
 الحديث نصرة مذهبه، وأن يكون غير داعية إلى بدعته، وأن لا يكون
 ظاهر الحديث المروى موافقاً لمذهبه، فقد قال أبو إسحاق الجورجاني
 ومعهما رابع عن الحق صديق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه إذا
 كان محدولاً في بدعته، ماأموناً في روايته، فهو لا عني ليس فيهم حيلة
 إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف إذا سمع يقول بدعته، فثبت عند
 ذلك

ووجه المذهب أن حجر ما قاله الجورجاني، فقال: وه! فإنه
 منجبه لأن اعنه التي لها رذ حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر
 المروى يوافق مذهب المبتدع، ولو لم يكن داعيةاً^١.

لكن عمل المحققين القائلين بالبطلان يحالف هذا، فقد رووا عن
 الدعاة وغيرهم، والذي يدل عليه صريحهم أن الدعاة في الرواية الصادق،

 عن الإمام الشافعي رحمه الله، كما أشرت إليه بقولي:

١ - أحوال الرجال، ص ٣٢، ولسان الميراث، ١١/١.

٢ - مرقه الطهر، ص ٥١.

(١) قدّم انتفاعي أقل شهادة عن ذي أنفوس قد تنقل
إلا إذا أتى عن الحظابي
جوز أن يشهد به الزور لمن
وعم بالفتول من دعا ومن
أقول: فإن الحافظ ابن كثير وقد قال الشافعي: أقل شهادة أهل
الأنواء إلا لحظنة من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور بموافقيهم.
فتم يفرق الشافعي في هذا النص من الداعة وغيره، ثم ما الفرق في
المعنى بينهما؟ انتهى.

وقولي: «عمه نعمو إلح» حصة دعائية للشافعي أن يعمه الله تعالى
ذو العطاء بقفو واسع منه ^{عجل}

ومما يؤيد هذا أيضاً أن البخاري نسخة روى عن عمرو بن حطان
الخارجي الداعية، كما أشرت إليه بقولي:

(٢) إذا شخارح لعن ان روى أي من مطلق الذبح البخاري^(١)
من أكبر الحوارج الذي مدح من قتل الرصي علياً فاجرح
لكون لهؤلاء منهم شافئ ونظير عال وسقد صائب
لأنه شافئ من صفاء وما حفا
إلا من زانغ لم يأخذوا
إلا شحنة له تحنذا

أقول: قد روى الإمام البخاري نسخة لعمران بن حطان الخارجي^(٢)
مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي (عليه السلام) وهو من أدلة الدعاة إلى
البدعة، لا سيما، وقد حوت روايته عبد البخاري من طريق يحيى بن

(١) اختصار علوم الحديث، ص ٨٢.

(٢) أي: الحديث محتواه، أو مفعله، وهو رأي الحوارج.

(٣) أخرج له البخاري حديثاً واحداً في مسنده، جمع، وهو بسري، ص ٤٣٣.

أي كثير، عن عمر بن الخطاب، وإنما سبغ فيه يحيى بالبرائة حال
مداومة من الخراج، حيث كان ينظمه لنفسه، لكونه من دعاة الخوارج
نحو هؤلاء المحققين كالبحراني فإنه لهم نقد حاسم في شره
بخرجه، ولا يخرجون إلا ما تحفظوا صدقه، وإن كان عن المستدعة، ولذا
قال بعض المحققين^(١)؛ إذا وجدنا بعض الأئمة الكبار من أمثال سفيان
وسهم لم يثبتوا في شيء أحرج لهم في شيء من أقوالهم، فذلك لأجل أن
ظهرت لهم، فجاءت جانب الصدق على الكذب، والبرائة على التهمة،
وبإي هذا أنشئت بقولي: «لكن هؤلاء فهم الخ»، والله تعالى أعلم.

وقال الشيخ أحمد شاذلي رحمه الله بعد ذكر الأقوال السابقة وهذه
الأقوال كلها خاطئة، والعبرة في الرواية بصدق الراوي، وأما ما رواه
عليه وحققه، والمتبع لأحوال الرواة يرى كثيرا من أهل السج موضوع
لثقة والاضمان، وإن روى ما يوافق رأيهم ويرى كثيرا منهم لا يوافق
شيء يرويه، ولذا قال الحافظ الذهبي في التمرين: «أما من تعبد
الكوفي شيعة حلف، لكنه صدوق، فإنا صدقه، وعليه بدعته، ونقل
بوثيقه عن أحمد وغيره، ثم قال: ولما قيل أن يقول كيف ساج بوثيق
مستدع، وجد الثقة العدالة والإنقاذ فكيف يكون عدلا من هو صاحب
بدعة؟ وحواله أد المستدعة على صرس. بدعه صغرى، كعنه الشيخ، أو
كاشيع بلا عتق، ولا حرق، فهذا كثير في التابعين وبعينهم، مع أنهم
مذبح وأصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية،
وهذه مفيدة بية

ثم بعد ذلك، قال: «فصل الكامل في اللغة»، وانظر على أي

(١) هو الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة ثقة، راجع الأصل، كتاب الذكور عند العرب
العدد المظففة ص ١٤١.

بكم وغير هؤلاء، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يصح بهم ولا شراره،
وأبسط مما استعجزر الآن في هذا الصدد رجالاً صادوا ولا
مأموناً، بل لكاتب شعائرهم، والنقبة والبقاؤ ذنابهم، فكيف يقبل نقل
من هذا حاله حاشاً وكلاً.

والشيخي العالي في زمان السلف وعرفتهم هو من كنتم في عثمان
والربيع وطلحة، معاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه، ويعرض لسهمة.
والعالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكثر هؤلاء السادة، وينشأ من
الشيخين أيضاً، فهذا ضالٌّ مفتر، انتهى^(١)

قال الشيخ أحمد شاكر، والذي فنه الذهني مع صديقه ما قاله في
حجر فيما مضى هو "تحقيق المصطفى على أصول الرواية"، به أعلم،
انتهى كلام الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله، وهو بحث مقبول جداً،
والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر حكم القسم الثاني، وهو الذي يتخلف بدعته، فقيل:
أما الذي كُفر بالدعة لا يُقبل ما روى الخليل الشافعي
ومعظمهم يزوي النفا ونضرب
إن كان أثر منه اتفقوا عليه
أو عكسه عندنا فما من حلال
مع ربع فاسئل إذا لا يُمنع
فقول ما روى وهذا المُنشع

أقول: أما القسم الثاني، وهو الذي كُفر بدعته، فلا يحل الرواية
عنه، قال المحقق ابن كثير رحمه الله: المستدع إن كُفر بدعته، فلا إشكال في

(١) أمزون الاعتدال ٦/١.

(٢) دلائل الحديث ١/٢٠٣ - ٢٠٤ تحقيق الشيخ عبي حسن الحلي.

رواية، انتهى، وهذا هو المحذور، وإلا فقد حكى الحافظ الخلاف في ذلك، فقال متبياً إلى تسعة المنكفرة. لا يصل صاحبها الجمهور. وقد يصل مصداق، وقيل إن كان لا يعتقد حلّ لثبوت نصرة مفاوته في حق. والحق أن لا يرد كل مكفر مدعيه، لأن كل مدعي مدعي أن محالها مدعيه، وقد نبأ عن فتنه محالها. فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تغيير جميع الطوائف، والمعتمد أن الذي يرد رويته من أنكر أمراً موثقاً من الشرح معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتمد عليه، فلو من سمى يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك صفة لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قوله^{١١}

وقال أيضاً الذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان الكفر لارم قوله، وعرض عليه بالشرم، وأما من لم يشرمه، وبما صل عنه، فإنه لا يكون كافراً، ولو كان اللازم كرها

قال السحاوي رحمه الله ويضي حمله - يعني كلام الحافظ الأخير - على غير القطعي؛ ليوافق كلامه الأول، انتهى^{١٢}.

وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وهذا الذي قاله الحافظ هو الحق الجدير بالاعتبار، ويؤيده النظر الصحيح، انتهى^{١٣}.

والذي حذر هذا القول أشرف عوالي هو الحقيق المستطاب أي

١١- «اختصار علوم الحديث» ٢٩٩/١ نسخة على حس

١- «نزهة الط» ص ٥٠.

٢- «فتح المصنف» ٣٣٢/١ وأجمع «مجمع المصنف» ٢٠١/٢٠، «فتح المصنف» ص ١٢.

٣- «فتح المصنف» ص ١٢ - ١٣.

٤- «فتح المصنف» ٣٣٣/١.

٥- «الباعث الحديث» ٣٠١/١ بتحقيق الشيخ علي حس

القول المنقسل هو التحقيق بالقبول، وهو المستطاب، أي الخطيب
المختار، وغوي أيضاً "أود" المصحح، أي هذا الفصل هو الذي ينبغي
اتباعه، لكونه متبعاً موثقاً لما جرى عليه حمل المحدثين من أصحاب
الصحيح وغيرهم، فتصره والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكرت الوجه الثالث من أوجه الطعون الخمسة، فقلت:

الوجه الثالث: الفسق:

كسيرة أو كان ذا اضطحاب	(الفاسق المعروف بارتكاب
ظهر فسقه وارتد فسين	إصراره) على صغيرة فسين
إذا روى كثيراً غفلة الحمى	وسم بالمتكرر ما روى كما
سعه مع كثر ضعفه ود.	أو فحش غفلة أو من حاش

أقول: الوجه الثالث الفسق، ولما مراد بالفاسق من عُرف بارتكاب
كبيرة، أو إصرار على صغيرة، فسين ظهر فسقه من الرواة، فحدثه
مردود، سواء كان فسقه بالفعل، أو بالقول^(١)

ويستفي حديثه بالمتكرر على رأي من لا يشترط في المتكرر وقوع
المخالفة، فإن للمتكرر إطلاقين:

أولهما: ما يتراد به ضعيف لا يُختمل ضعفه، فسقه، أو فحش
غلطه، أو كثرة غفلاته.

ثانيهما: ما يرواه الضعيف مخالفاً من هو أوثق منه، أو جمعاً من
الثقات^(٢)

(١) مصوب على المعقولة في اضطحاب. (٢) فتح البعث ١/ ٢٢٢.

(٣) أربعة الخطأ من ٢٢

وقد لم يذكره عصبة الحمى، المراد بالحمى نفاقه، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكرت الوجه الرابع من أوجه الطعن الخمسة، فقلت:

الوجه الرابع: التهمة بالكذب:

إنهم اتفادى أن يقرروا في
كذا إذا كذب في الشئ وإن
كان على الحديث صادقاً أم
وإن لم يكن صادقاً أم لا.

أقول: يتهم الراوي بالكذب في حالين:

(الأولى) أن يورد رويته ما يخالف أصول الدين، وهو أحد العامة^{١١} ثم يخلص في الإمامة من يتهم بذلك غيره قال الحافظ الذهبي رحمه الله: أحد من محدثي أحمد بن يحيى لا يروي عنه شيء لا يروي عنه شيخ الإسلام الهروي في حيز موضوع، وروايته سواء كانت، وهو المتهم به انتهى^{١٢}.

(الثانية) أن يورد عنه الكذب في كلامه، وإن لم يصور منه وهو ذلك في الحديث السوي^{١٣}.

وحدثنا عنهم بالكذب ليس في المتن، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكرت الوجه الخامس، فقلت:

(٢) مران الاعتدال ١/١٢٩.

(٤) إرمه النظر ص ٤٥.

(١١) إرمه النظر ص ٤٤.

(١٣) إرمه النظر ص ٤٤.

الوجه الخامس: الكذب:

(الحديث الحديث على السواء) أفصح به خفاف الذي التفتل
ولو بمرة وبالموضوع سم

أقول: وجه الخامس من أوجه لطعون المحسنة بالعدالة
لكذب، وإنما أورد هنا، وإن كان داخل في العسوة لأنه من جملة
التحذير، تكون الفدح به أشد في هذا المقام لقوله **يَكْذِبُ** "إن كذب حتى
ليس ككذب على أحد".

والمراد بالكذب في الحديث السوي هو أن يروي راو عن النبي **صَلَّى**
ما لم يقله، ولم يفعله، ولم يقره، متعمداً لذلك.

والكذاب من كذب على النبي **صَلَّى** متعمداً، ولو مرة واحدة.

وحديث الكذاب يُسمى الموضوع

ثم ذكرت حكم الثائب من الكذب، فقلت:

(.....) ومن يشب فاللوم ما عتة الصوم
وما سبب لقول ما سئل
خرا وعبطا القطم ما فعل
أدبنا على النبي المظطفى
ليس ككذب على غيره
فألا وأحمد الإمام البخاري
يبحث ردة لقبح ما ارتكب
نوبته والبؤذ رأي متصيح

أقول: اختلف العلماء في قبول روايه الثائب من الحديث في

الحديث السوي على قولين:

(أحدهما) قول الإمام أحمد، وأبي بكر الشيباني، وأبي بكر

الضيرفي: لا نقل روايته أبداً، وإن حسنت نوبته.

قال النووي ثمة وهم أن دليلا لمذهب هؤلاء، ويجوز أن يوخيه أن ذلك جعل بعلفها ورجحها لمصلحة عن تكذيب عليه عليه السلام، نعظم مفسدته، فيه بصير شرع، مستترا إلى يوم القيامة، بخلاف التكذب على غيره عليه السلام، والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة^(١)

(الثاني). قول رواه إذا صححت موصيه. قال النووي ثمة بعد ذكر المذهب الأول - وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف لمذهب الشرعية، وانحياز القطع بصحة توبته في هذا، وقول رويته بعدها إذا صححت توبته بشروطها المعروفة

وهي الإلزام من المعصية، والدم على فعلها، والعزم على أن لا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع.

وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافرا، فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة، وأجمعوا على قبول شهادته، ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا، والله أعلم. انتهى^(٢) وشرب ثوبتي^(٣)، والرد رأي منسوخ، أي أن قول الإمام أحمد، ومن معه هو الرأي الصحيح، نعيضا ورجحا لمصلحة عن التكذب على رسول الله عليه السلام، نعظم مفسدته، فإنه يصير شرعا مستترا إلى يوم القيامة، بخلاف التكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة، فلا يقاس الكذب في الرواية على الكذب في الشهادة، أو في غيرها، ولا على أنواع المعاصي الأخرى

والمنوطي رتبة في التدرج^(٤) وقد وجدت في نسخة فرعية شهود لها القول، فذكروا في باب النعانة أن الزاني إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصن، ولا يُحَدُّ قَدْرُهُ بعد ذلك. بقاء سمة عرسه، فهذا

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٧٠/١. (٢) شرح النووي على مسلم ٧٠/١.

نظير أن الكاذب لا يقبل حمله أبداً، وذكروا أنه لو قذف، ثم زنى بعد
 القذف قبل أن يحد القاذف لم يحد؛ لأن الله تعالى أحصى العدة أنه لا
 يفصح أحداً من أول مرة، فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك، فلم يحد له
 القاذف، وكذلك يقول فمن سئ كذبه الظاهر تكبر ذلك منه حتى صعد
 لنا، ولم يتعن لنا ذلك فيما روي من حديثه، فوجب إسقاط الكل، وهذا
 واضح بلا شك، فإن ولم أر أحداً له لما حرره، والله سبحانه انتهى
 كلام السيوطي حاشاً، وهو بحث قصير، والله تعالى أعلم بالصواب
 ولما أتممت البحث في الطعن الذي يختص بالعدالة، أبعث به
 الطعون التي تختص بالقبض، فقلت:

الفصل الثالث

في بيان الطعن الذي يختص بالضبط

أول ما صدر من هذا الطعن
في هذا الطعن الذي لا يحل
يؤيد ما روي ولا يضر إن
لم ينعى الحافظ الذي كان
أو واحد من هذا الطعن
أو إذا كان يوم هذا الطعن
كان خفيماً كنعاس من فطن
يؤيد وربما إذا الحفظ كان

أما القسم الثالث من هذه الطعن في الواو ما يحصل بالضبط
وحدده وهو على ثلاثة أقسام ما يعمل ضبط لعدد والكتاب معاً، وما
يختص بضبط العدد فقط، وما يختص بضبط الكتاب فقط
فأما الأول وهو ما يعمل ضبط العدد وضبط الكتاب معاً، فوجه
واحد، وهو.

السهل في تحمل الحديث، أو أداته، وذلك كعدد المسألة بالنوم
في مجلس السماع، فمن من عرف حديث لم يفل رويته، إلا إذا كان لا
يصر بالسماع، كالنعاس الخفيف الذي لا يحل معه فهم الكلام، ولا
سيما من الغفل، فقد كان الحافظ أبو الجراح الحادي رحمه الله ينعى
في حال إسماعه، ويخط الحادي، أو يزل، فإذ يؤيد عليه
وقد سجد في طابق السماع المنسب على نعاس السامع، أو

المسبح، ومنه كان ذلك في حق من جهل حاشه، أو غاب بعد الفهم،
والله تعالى أعلم.

وأما ما يحفظ صبغ الصدر، فحمسه أو حده، كما أصاب به

بقول

(وما يحدش ضبط صدر خمسة
حاشه، وكثرة الوهم، كما
في حاشه ثمة شبه الحفظ أن
وغيره فسمان ونسب لرمنا
وقد تحي قريته لبيد
فسيء الحفظ الحظوف عند لون
به فوفته بهذا ليجر
تريته ضعف وما طرا
والخر أو الدفات، صورة
حاشه لثمن عن من قد روي
نقد فلا إلا الذي قد وافقا
ومن منا يعلم أن ما ورد
حيث أني عمّن قبيل أخذا

فحمه شبه الحفظ ثم كثرة
شدة عضة وفحش قد بدا
لا بد جمع القوافي من، هي
حاشه، لثمن عضة حده
قبوله فمشتها قد يخسه
فلا رما سيحا وكمن أحده
وقد تحي قريته قد تشكر
مثل اختلاطه بشيء قد عرا
وحرق كشمه وفقد وطيرة^(١)
قلل اختلاطه وأما من حوى
فيه الثقات فالقول مطلقا
لدى الضحيين براءة من ذك
أو وافق الثقات نعم مأخذا

أقول: النظم الذي يحفظ صبغ الصدر حمسه أو حده، سواء
الحفظ، وكثرة الحاشه، وكثرة الوهم، وشدة العضة، وفحش الحفظ

(١) أوجه جمع ٣٥٥

(٢) بوطر مجرد الحاشه، أو حاشه ثمة فيها هم وعناية، فانه في النظم من ٦٣١

وأما . . . وهو سوء الحفظ، فالمراد به أن لا يخرج جانب إصابة الراوي على جانب خطئه، وهو قسمان:

(الأول) ما يكون ملازماً للراوي، فهذا يدور لحكم على حديثه من تقصيصه الغرائب، فقد يوجد قربة تقتضي قبول روايته، وقد توجد قربة تقتضي تضعيفها.

ويوضح ذلك أن من كان صدوقاً مستي، الحفظ، ففي حديثه ضعف. يروى بكونه أنت من روى عن شيخ معش إذا جاءت روايته عن ذلك الشيخ؛ لقول ملازمه له، وخبرته بحديثه.

ويزداد ضعفاً بكونه ممن سمع من شيوخه المختلط بعد اختلاطه.

والثاني ما يكون طارئاً على الراوي، إما لكثرة أو لضعف بعده، أو لاختراق كنهه، أو فقهه. بأن كان يعتمد على مرجع إلى حفظه، فساء حفظه، فهذا هو ما يعرف بالاختلاط.

وله جانبان: فقل من حديثه ما حدث به قبل الاختلاط، ولا نفس حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره، فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط، أو بعده، لكن ما عرف أن الاحتفظ حدث به بعد اختلاطه، أو لم يمتد بكونه حدث به قبل الاختلاط، أو بعده، فهذا يفتقر بالصدقة، أو الشاهد ليرمي إلى مرتبة الحسن لغيره، بل إلى مرتبة الصحيح، وهذا هو محمل ما أخرج في الصحيحين "عن المحلفين"

والحاصل أن صدقي "الصحيحين" قد أخرج عن المحلفين أحد

المراتب

(الأول) أن يكون من طريق من سمع منهم قبل الاختلاط.

(الثاني) أن يكون من طريق من سمع بعد الاختلاط، لكن حدث

يوفق عدد من الرواة على ذلك، أو يوافقهم عليه لغت الأئمة، كما هو الشأن فيما يخرج في المناهج، أو حيث يخرج حديث الروي مقرونا بغيره.

قال الحافظ رحمه في حواشي ما أخرجه البخاري من حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة، فأكثره من روايته من سمع منه قبل الاختلاف، وأخرج حسن سمع منه بعد الاختلاف قليلاً. كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عذدة، وابن أبي عمير، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتهى منه ما توافقوا عليه.

وقال أيضاً في بيان وجه إخراج البخاري بسهيل بن أبي صالح النخعي له في البخاري حديث واحد في «الجهاد» مقرون بسفيان بن سعيد الأنصاري، كلاهما عن العمدان بن أبي عبيد، عن أبي سعيد الحذري رحمه، وذكره في حديثين آخرين منعه في «الدعوات»، انتهى^(٢١)

قال محمد عبد الله عنه. قد استوفيت البحث في المحتلطين في مطومسي المسماة «عمدة المختار» في معرفته من زعمي من اللغات، للاختلاف، وهي (١٢٠) بيتاً، وشرحها المسمى «إغاة أولي الاعتباط» في شرح عمدة المختار، فراجعهما تسلسل علوماً حتمية، ورسالة على التوفيق.

ثم ذكرت الوجه الثاني مما يحتفل بصسط الصدور، وهو كثرة المخالفة، فقلت:

أما في الاختلاف في الحالة؛ وبق أو جمع لغات

فإن سأل من تمة شذوذ وإن شغيبه سياتي السب. وإن يذم مع نحو موقوف على. وإن كان في حال من حال. سأل من يرد في ما أتت به. وقد كان في المخطوطة. وإن يغير الغرض الآخر. مضافاً في اللفظ أو المعنى.

أو غير متعريف فذلك ما يرد. فمما يح الإسهاد عند التمهيد. صذ فمذوخ الشئون حصل. أو فصل في التمهيد سأل. وإن سأل من يرد في ما أتت به. وقد كان في المخطوطة. وإن يغير الغرض الآخر. مضافاً في اللفظ أو المعنى.

أقول: الخرج الثاني هو كثرة المحالفة، وللمراد به أن يحالف الراوي من هو أوثق منه، أو أكثر عدداً من الثقات، ويحكم على روايته التي وقعت فيها المحالفة بحسب ما يقتضيه قواعد مصطلح أهل الحديث، وهي أنواع:

١ - أن كانت المحالفة بالمعاصرة السامعة في المعنى بحسب بفع التصاد بين الروايتين، وذلك «السادة»، إن كان الراوي ثقة، أو صدوقاً، وهو «المكره» إن كان الراوي ضعيفاً^(١).

٢ - وإن كانت بتغيير سياق الإسناد، فذاك «مدرج الإسادة».

٣ - وإن كانت يدمج موقوف وسجوه في مرفوع، فذاك «مدرج

السب

٤ - وإن كانت بتقديم، أو تأخير «المفتوب».

٥ - وإن كانت بزيادة راو في الإسناد مع وقوع التصريح بالسماع

في القليل من النقص في موضع التبريد، وذلك التبريد في متصل الأساية،
 ٦ وإن كانت كذلك راو، ولا مرجح لإحدى الروايتين على
 الأخرى، فهذا هو «المضطرب»، وقد يقع في المتن،
 ٨ وإن كانت بعبارة حرف، أو حروف مع بناء صورة الحذف في
 السياق، فله صورتان:

إحداهما: أن يكون بالنسبة إلى النقط، فهو «المصتحف».
 الثانية: أن يكون بالنسبة إلى الشكل، فهو «المحرفة»، والله
 تعالى أعلم بالصواب.
 ثم ذكرت النسخة الثالث مما يختص بصسط الصدر، وهو كثرة
 الوهم، فقلت:

(١) كثرة وهم التبريد أن راو	سوقها برفع م وقف حوى
أو حصل الخلل أو شدة وإن	أردت عنمة قصم و سـ
لأنه مضرب مما ظهر	عليه وقاية فعلة لعنـ

فهي نسخة الثالث، هو كثرة الوهم، والمراد به أن يروي الراوي
 على سبيل الحفظ والتوفيق، وحصل الإسناد المرسل، ويرفع لأثر
 الموقوف، ونحو ذلك^(٢).

وتعريف حصول الوهم بجميع الطرق، والمقارنة بينها من حيث
 التوصل والإرسال، ومن حيث الرفع والوقف، وتوثيق الرواة السابقين،
 ووجوه ضعفهم مما ظهر الوهم فيه من الروايات، فهو «المعمل»^(٣)، والله
 تعالى أعلم بالصواب.

(٢) نزعة الطر من ٤٤ - ٤٥.

(١) نزعة الطر من ٤٧.

(٣) نزعة الطر من ٤٤ - ٤٦.

ثم ذكرت الوجه الرابع، وهو شدة الغفلة، فقلت:

أولها أن لا يلاحظ من الشخص نقطة تكون له
لها حديث طرفة مقاسم
وإذا هم المتفاوت بالثقة بين
الراويين من جهة الغفلة من
الغفلة تكون وضماً لازماً
وبما شددوها بشكر وسما

أولها أن لا يلاحظ من الشخص نقطة تكون له
لها حديث طرفة مقاسم
وإذا هم المتفاوت بالثقة بين
الراويين من جهة الغفلة من
الغفلة تكون وضماً لازماً
وبما شددوها بشكر وسما

وقد يكون غفلة الراوي شديدة بحيث توضع له أحاديث، فتحدث
به على أنها من مسموعاته، ويعرف هذا بالتلفيق، منى كان الراوي
ينلقن ما لقن، سواء كان من حديثه، أو لم يكن.

والفرق بين الوهم والغفلة، أن الوهم نوع من الخطأ قل أن يسلم
منه أحد من الحفاظ المستقيين فضلاً عن ذويهم، وبما يؤثر في ضبط
الراوي إذا كثرت له ذلك، حيث لا يعمل روايته عندئذ إلا أنه يحدث من
أصل صحيح، بخلاف الوهم البسيط، فإن أنه يصدر على ذلك الحديث
الذي حصل فيه.

وأما الغفلة فهي صفة ملازمة لصاحبها، فمن أشد عقمه سفي
حديثه منكراً^(١)، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكرت الوجه الخامس، وهو فحش الغلط، فقلت:

(أما فحش الخط إذا وجد على القوم وادعوا غداً فمستعجل
فليس من بدوي بل من بدع ولا يعصب عليه فمستعجل) (١)
أقول: إنه قد وجد فحش العلق، والمراد به أن يريد حفظ
الراوي على صوابه زيادة فاحشة يخرج بها عن الاعتدال في السامعة، ولا
يقوى غيره، ولا يقوى غيره، ويُعد ما يُعزده من حراً، كما هو الحال في
روايه ظاهر الفسق، وشديد الغفلة^(٢)، والله تعالى أعلم بالصواب
ولما أنهى الكلام على ما يختص بضميمة المصدر، أتبعه الكلام
على ما يختص بضميمة الكتاب، فقلت:

(أما الذي يختص بضميمة الكتب فهو انتسافه بابل الأرب
بأن يرى الحديث من فرع وهو
ومعظمه من جمع مصنف وقد
عسى شرط أن ليس له
قد بثثة من المنع^(٣) وكون ما قبله بالضميمة حري

أقول: أما انتسافه الذي يختص بضميمة الكتاب، فهو انتسافه
برواية الحديث من فرع ثم يُقابل بالأصل، فقد اختلفوا في الرواية من
فرع غير مُقابل على ثلاثة أقوال:

(الأول): المنع مطلقاً، وبه قال القاضي عياض^(٤)

(الثاني): الحواز مطلقاً، مثل عنه أبو إسحاق الإسفرائيني.

فأجازه^(٥).

(١) معرفة الطرق ص ٤٥.

(٢) أي يدي الهوى، وهو الأصل؛ لأن ما فيه صواب.

(٣) الإلماع ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٤) أي من الأصل المعبر.

(٥) معلوم الحديث ص ٢١٢.

(الثالث) انحصار شروطه، فشرط أو بكر الإسماعيلي، وأن يكون
المرفأني أن يثبت عند الرواية أنه لم يعارض بالأصل، فيقول نعم قال
المرفأني: أخبرنا فلان، ولم أعارض بالأصل^(١).

وإذا أمم ذكر الخصيب شرطاً آخر، هو أن يكون الروي قد نقل من
الأصل^(٢).

وإذا أمم الصلاح شرطاً ثالثاً، هو أن يكون نقل نسخة المرفأني
من الأصل صحيح النقل، قليل الوسط^(٣)، والله تعالى أعلم بالصواب،
والله المراجع والخبير.

ولما انتهت الفصل الثالث، وهو ما يحتص بوسط الكتاب، أتبعه
بفصل الرابع، وهو بيان ما لا يتعلق بالعدالة، ولا بالوسط غالباً،
فتب.

(١) الكفاية ص ٣٥٢ - ٣٥٣ وعلوم الحديث ص ٣١٢.

(٢) علوم الحديث ص ٣١٢.

(٣) الكفاية ص ٣٥٢ - ٣٥٣ وعلوم الحديث ص ٣١٢.

الفصل الرابع

في الطعن الذي لا يتعلق بالعدالة، ولا بالضبط غالباً

أورابع الأقسام ما ثم ينسب	لضبط أو عدالة في الغالب
ثلاثة تدليستهم وكثرة	إرسال أو نقل لمن لا يثبت
من السماعين ومن قد أرى	سأل شجرة وسأل
من سماع روى عن أبي	ما لم يكن بالسمع منه ينفي
سمعه يحمل السماع أو	عدمه كمن فلان قد روى

أقول الفصل الرابع في بيان الضعف الذي لا يتعلق بالعدالة، ولا بالضبط غالباً، وهو ثلاثة أوجه: التدليس، وكثرة الإرسال، وكثرة الرواية عن المجهولين، والمتروكين.

فالوجه الأول، وهو التدليس على ثلاثة أقسام:

(الأول). تدليس الإسناد. وهو أن يروي الراوي عن نفسه ما سمع سمعه منه بضعه يحمل السماع وعدمه، كأن يقول: سمع فلان، أو قال فلان قال.

ثم أشير إلى الاختلاف في حكمه، فقلت:

(وخرجت قبوله إن صرحاً سماع ما روى وإلا فاطرحاً)

أقول قد اختلف العلماء في حكم هذا القسم من التدليس على خمسة أقوال:

(الأول) فأن قلّ إن إصلاح شعباً لمحضص وغيره من فريق من المحادّثين والفقه، حتى بعض من احتج بالمرسل أن التدليس جرح في الراوي، فلا نفس رويته بحال، بين السماع، أو لم يتصرّف محتجّين بأن السامع نفسه جرح، كما فيه من التهمة والعنف، حيث عدل عن الكشف إلى، لا حمداً، وكذا المشعّ بما لم يعط حيث وهم السماع، كما لم يسعد، وانغمّوا، وهو عليه يروى الذي قال إن دفع العبد إليه أكثر قصد المتأخّرين به

ومعنى حتى هذا القول القدسي عند التوّهات في «الملخص»، فقال: «تدليس جرح، فمن لست تدليسه لا يغفل حديثه مطلقاً، قال وهو لطاهر على أصول مالك، وقتله ابن السمعاني في «نقاط» بما إذا استكشف، فلم يحجر باسم من يروي عنه، قال: لأن التدليس يروى، ويجهل، لا حقيقة له، وذلك يؤثّر في صدقه، أما إن أحر فلا.

(والثاني) القول مطلقاً، صرحوا ثم لا، حكاه الخطيب في «كفّيته» عن حلق كثيرين من أهل العلم، قال: ورعوا أن نهاية أمره أن يكون مرسلًا.

(والثالث) وعراه إن عند المر لاكثر أئمة الحديث «الفصل»، فمن كان لا بأس إلا عن الفت، كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا، وإلا، قوله المرار، وبه أشهر قول ابن الصاع في تدليس الضعيف: يجب أن لا يغفل خبره، والتفصيل صرح أبو الفتح الأردبي، وأما إليه لقيه أبو بكر الصيرفي في «شرح الرسالة». وجزم به أبو حاتم ابن حبان، وإن عند المر وغيرهما في حق سفيان بن عيينة، ونافع ابن حبان في ذلك حتى قال: به لا يوجد له سند قط إلا وأجد نفسه قد بين سماعه به من ثقة، يعني كما قيل في سعيد بن المسيّب على ما مضى في المرسل.

وفي سؤالات الحاكم للدارقطني أنه سئل عن تدليس ابن جريج، فقال: يُجْتَنَّبُ، وأما ابن عيينة فإنه يدلّس عن الثقات.

ولذا قيل: أما الإمام ابن عيينة فقد اغتفروا تدليسه من عمر ردة، ومما وقع لاس عيينة أنه روى بالعبعة عن عمرو بن دينار، ثم سئل عن سئل أن بينهما علي بن المديني، عن أبي عاصم، عن ابن جريج، أخرجه الخطيب.

وروي عنه التدليس عن الزهري واسطتن فقط، لكن مع حذف الصيغة أصلاً. وكذا قيل في حميد الطويل: إنه لم يسمع من أسر إلا اليسير، وجلّ حديثه إنما هو عن ثابت عنه، ولكنه يدلّسه.

فقال العلاني رداً على من قال: إنه لا يُخْتَلَجُ من حديث حميد، إلا بما صرح فيه. قد تنبى الواسطة فيها، وهو ثقة مُخْتَلَجٌ به.

(والرابع). إن كان وقوع التدليس عنه مدركاً قبلت عنعته وسحوها، وإلا فلا، وهو ظاهر جواب ابن المديني، فإن يعقوب بن شبة قال: سألت عن الرجل يدلّس، أليكون حجة فيما لم يقل فيه؟ حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا.

(والخامس). وهو قول الأكثريين من أنمة الحديث، والفقهاء والأصول، أنه يُقْبَلُ من حديثه إذا كان ثقة ما صرح بوصله، كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا، ونحو ذلك؛ لأن التدليس ليس كذباً، وإنما هو تحسن لطاهر الإسناد، كما قال الرار، وصرح من الإيهام بلفظ مُخْتَلَجٌ، وإذا صرح قبل، واحتج به، وزد ما أتى منه باللفظ المحمّل، وجعل حكمه حكم المرسل وسحوه، هكذا ذكر هذا التفصيل السخاوي رحمه الله.

وهذا القول الأحب هو الذي اعتمدته، فثبت أن أورخجن قوله:
البيت، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكرت القسم الثاني، فقلت:

(بذلت سويهم إلي ودا إنقاذ الضعيف بشي مأخذ
منهم شذخت فوثقت قد ساقا وأول لم ينصف
مدنا وقد أتي بما الخليل سماج أول من الثاني حصل
أنه هذا القسم قدوا أقبح أنواعه فمن تعمد يمدخ)

أول الثاني من أقسام التذليل هو تدليس لسوية، وقد سماه
بهد لاسم أبو الحسن بن القطان، فمن بعده، فقال: سواء فلان، وأما
القدماء فسقوه تحويده، حيث قالوا: حوده فلان.

وسورة: أن يروي المدلس حديثاً عن شيخ يسد فيه راو ضعيف،
فيحده المدلس من بين الثقلين، اللذين بقي أحدهما الآخر، ولم يذكر
أولهما بالتدليس، ويأتي بلفظ مختل، فيسوي الإسناد كله بقات،
ويعبر المدلس بالاتصال عن شيخه؛ لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر في
الإسناد ما يقتضي رده إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل، ويصير الإسناد
عالياً، وهو في الحقيقة نازل، وهو مدموم جداً؛ لما فيه من مزيد العن
وانعطية، وربما يلحق الثقة الذي دون الضعيف الضرر من ذلك بعد تن
الساقط بالصاق ذلك به مع براءته.

قال ابن حزم: ذلت، صبح عن قوم اسقاط المحروح، وصم التقوي
إلى التقوي، تلبيساً على من يحدثه، وعيوب لمن يأخذ عنه، فهو
محروح، وعينه طهر، وحرره مردود، لأنه ساقط العدالة، انتهى^(١).

ومن كان يضعه بقة بن الوليد، والنوليد بن مسلم.

والشيخ السلفاء حرج الإرسال، فقد ذكر ابن عبد البر، وغيره أن مالكاً سمع من ثور بن زيد أحاديث، عن عكرمة، عن ابن عباس، ثم حذفها عكرمة، لأنه كان يكره الرواية عنه، ولا يرى الاحتجاج بحديثه، انتهى في أسنة لسك عن مالك حقه، قال كانت أسنة بالإرسال تدليسا لغد مالك في السند، وقد ذكروا على من عدّه وهو، فقال ابن القطان: وقد ضلّ مالك على بعده عنه عمله، وقال الدارقطني: إن مالكاً من عمل به، وليس عا حدهم^(١).

قال السخاوي بؤنة: وهو محمول على أن مالكاً ثبت عنه الحديث عن ابن عباس، وإذا فقد قال الخطيب: لا يجوز هذا الصنيع، وإن احتج بالمرسل، لأنه قد علم أن الحديث عن ابن عباس حجة عنده.

وكذا الشيخين بالتصنيف كان أحسن من المنقطع، على أن بعضهم قد أدرج في تدليس التسوية ما كان المحذوف ثقة.

ومن أمثله ما رواه هشيم، عن يحيى بن سعيد الأصباري، عن الزهري، عن عبد الله بن الحنفية، عن أبيه، هو محمد بن الحنفية، عن علي بن رباح في تحريم لحوم الحمر الأهلية، قالوا: ويحيى لم يسمعه من الزهري، وإن سمع منه غيره، إما أخذه عن مالك عنه، ولكن هشيم قد سوى الإسناد، كما حرم به في عهد المر وغيره، انتهى كلام السخاوي بؤنة^(٢).

وأما بقولنا: أنه هذا القسم إلخ، إلى أن تدليس التسوية أفتح

أنواع التدليس، قال الحافظ العلائي رحمته. وبالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً، وشرها، وقال الحافظ العرافي رحمته: وهو قاذح فمن تعمد فعله، وقال الحافظ رحمته. لا شك أنه جرح، وإن وُصف به الثوري، والأعمش، فالاعتذار أنهما لا يفعلانه إلا في حق من يكون ثقة عندهما، ضعيفاً عند غيرهما، انتهى^(١).

وقولي: «فمن تعمد» من شرطية، والشرط مجزوم بها، وأما الجواب، وهو «يقذح» بالنباء للمفعول، فمرفوع على قلة، كما في قول الشاعر [من الرجز]:

يا أقرع نس حاسي يا أقرع إنك إن بضرع أخوك تضرع

وإليه أشار ابن مالك رحمته في «الخلاصة» حيث قال:

وبعد ماضي رفعت الحزا حسن ورفعت بعد مصارع ومن

ثم ذكرت القسم الثالث، فقلت:

(ثمة تدليس الشيوخ أن يصف شيخه^(٢) بالوصف الذي لا يُعرف

من اسمه أو كنية أو نسب لكني يؤخر لدى ذي الرغبة)

أقول: الثالث من أقسام التدليس: هو تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً، سمعه منه، فيسميه، أو يكتبه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعرف به؛ لكيلا يُعرف^(٣).

قال الحافظ رحمته: ويدخل أيضاً في هذا القسم التسمية، بأن يصف شيخه بذلك، انتهى^(٤).

ثم أشرت إلى حكم هذا القسم، فقلت:

(٢) بحذف الصلة؛ للوزن.

(٤) تدريب الراوي ١/٢٢٨.

(١) تدريب الراوي ١/٢٢٦.

(٣) علوم الحديث ص ١٦٧.

(وكرهوا إذا القسم والكره اختلف حسب المقاصد لمن به انصف)

أقول: قد كره العلماء هذا القسم، وهو تدليس الشيوخ، إلا أن كراهته أخفت مما سبق، وتختلف الكراهة بحسب الغرض الحامل عليه. قال في «التفريب»، وشرحه «التدريب». وأما تدليس الشيوخ، فكراهته أخفت من تدليس الإسناد، وسسها توعير طريق معرفته على السامع، وفيه تضييع للمروي عنه، والمروي أيضاً؛ لأنه قد لا يُقطن له، فيحكم عليه بالجهالة.

وتختلف الحال في كراهته بحسب عرضه، فإن كان لكون المعبر اسمه ضعيفاً، فيدلّسه حتى لا يظهر روايته عن الصعفاء، فهو شرّ هذا القسم، والأصح أنه ليس بجرح، وجزم ابن الصباغ في «العدة» بأن من فعل ذلك؛ لكون شيخه غير ثقة عند الناس، أو صغيراً، أو متأخر الوفاة، أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره على صورة، فقيره؛ ليقتلوا خبره، يحب أن لا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة؛ لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو.

وقال الآمدي: إن فعله لضعفه فجرح، أو لضعف نسبه، أو لاختلافهم في قبول روايته فلا. وقال ابن السمعاني: إن كان بحيث لو سُئل عنه لم يبينه فجرح، وإلا فلا، ومنع بعضهم إطلاق اسم التدليس على هذا.

رَوَى البيهقي في «المدخل» عن محمد بن رافع، قال: قلت لأبي عامر: كان الثوري يدلس، قال: لا، قلت: أليس إذا دخل كورة يعلم أن أهلها لا يكتنون حديث رجل قال: حدثني رجل، وإذا عُرف الرجل بالاسم كناه، وإذا عُرف بالكنية سماه؟ قال: هذا تزيين، ليس بتدليس.

أو غيره؛ لكونه صغيراً في السن، أو متأخر الوفاة، حتى شاركه

من هو دونه، فالأمر فيه سهل، أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره على صورة واحدة، إيهاماً لكثرة الشيوخ، أو تعنتاً في العبارة، فهذه أيضاً، وقد ينسجح الخطيب، وغيره من الرواة المصنفين بهذا، انتهى^(١).

(فالأولان أثر في الأنصاف في سند معنعي بنس الفعل
وثالث أثر في الحكم على الشيخ بالجهل ونس بدلا)

أقول: أشرت بالبينين إلى أن القسم الأول، والثاني يظهر أثرهما في عدم الحكم باتصال الأستاذ المعنعن، ونحوه.

ويظهر أثر النوع الثالث في حصول الحكم على شيخ الراوي بالجهالة.

قال ابن دقيق العيد ثلثة فبه - يعني التدليس - قد يخفى، وبصير الراوي مجهولاً، فسقط العمل بالحديث؛ لكون الراوي مجهولاً عند السامع، مع كونه عدلاً، معروفاً في نفس الأمر، انتهى^(٢).

[تنبيه]. قال الحافظ السخاوي ثلثة: ولهم أيضاً تدليس البلاد، كأن يقول المصري: حدثني فلان بالعراق، يريد موضعاً بإخميم^(٣)، أو بزييد يريد موضعاً بقوص، أو بزقاق حلب، يريد موضعاً بالقاهرة، أو بالأندلس، يريد موضعاً بالقرافة، أو بما وراء النهر، مؤمهاً دجلة، وهو أخف من غيره، لكنه لا يخلو عن كراهة، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر، لإيهام الكذب بالرحلة، والتشعيع بما لم يُقَظ، انتهى^(٤).

(١) «التقريب» مع شرحه «التلويح» ١/ ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) «الافتتاح» ص ٢١٤.

(٣) بكسر، فسكون. بيد فديم على شاطئ النيل بالصعيد، اسم من معجم البلدان ١/ ١٢٣.

(٤) «فتح المفت» ١/ ٢٢٩.

(وَقَسَمُوا التَّذْلِيلَ خَفِئَةً فَمَا
 سَيْبُفِي أَنْ لَا يُعَدَّ فِيهِمْ
 وَكَهْشَامَ تَجَلَّ عُرْوَةُ كَذَا
 وَالثَّانِ مَنْ تَذْلِيلُهُ يُحْتَمَلُ
 وَهُوَ إِمَامٌ كَالْإِمَامِ الثَّوْرِيِّ
 عَنْ ثِقَةٍ كَابِنٍ عَيْنِيَّةَ كَذَا
 نَالَهَا مِنْ أَكْثَرُوا فَأَقْبَلُوا
 وَبَيْنَهُمْ مَنْ رَدَّهْمُ أَيْ مُظْلَقًا
 وَابْتِغَاهَا مَنْ أَجْمَعَ الْأَيْمَةَ
 سَمَاعَهُمْ لِكَثْرَةِ التَّذْلِيلِ عَنْ
 حَامِيهَا مَنْ ضَعْفُهُ نَحْفَقًا
 وَلَوْ يُصْرَحُ السَّمَاعُ ثُمَّ إِذْ
 نَدَرُ وَضْفُهُ بِهِ سَوْحَ سَمَا
 كَيْخِي الْأَنْصَارِيَّ^(١) يَغْنَمُ الْفَهْمُ
 مَعَهُمْ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ خُذَا
 لِقَلَّةِ التَّذْلِيلِ فِيهَا يُنْقَلُ
 كَذَا إِذَا تَذْلِيلُهُ قَدْ يُجْرِي
 حَمِيدُ الطَّوِيلُ ذَا التَّهْجِ اخْتَذَى
 إِلَّا إِذَا السَّمَاعُ مِنْهُمْ يُنْقَلُ
 وَيَنْقُضُهُمْ فَيَلْهَمُ وَأُطْلَقَا
 فِي رَدِّهِمْ إِلَّا إِذَا قَدْ أُتْشِرَا
 ذِي الضَّنْبِ وَالْجَهْلِ وَأَصْحَابِ الزَّمَنِ
 بِمَا يَزِي التَّذْلِيلِ فَارْدَدَ مُظْلَقًا
 وَثَقُ مَنْ يَقُولُ ضَعْفُهُ أَخِذْ

أقول: قسم الحافظ صلاح الدين العلائي تَكَلُّفَ المدلسين إلى
 خمس مراتب، وتبعه الحافظ في رسالته في المدلسين، وقد نظمناها.
 (الأولى): من لم يوصف بالتدليس إلا نادراً جداً، بحيث إنه ينبغي
 أن لا يُعَدَّ فيهم، مثل يحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة،
 وموسى بن عُقبة.

(الثانية): من احتَمَلَ الأئمة تدليسه، وخرَّجوا له في الصحاح، وإن
 لم يُصْرَحَ بالسماع، وذلك لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، مثل
 سفيان الثوري.

قال الذهبي تَكَلُّفَ: سفيان الثوري الحجة الثبت، متفق عليه، مع أنه

هي الطعن الذي لا يتعلق بالعدالة ولا بالتصحيح عالياً

[١٤٢]

عن بدلس عن الضعفاء، ولكن له نقد ودوق، ولا عبرة بقول من قال بدلس، ويكتب عن الكذابين، انتهى^(١)

(الثالثة) من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة شيء من أحاديثهم إلا بعد صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبله مطلقاً، وذلك مثل أبي الربيع محمد بن مسلم بن ندرس المكي

(الرابعة) من اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من أحاديثهم إلا بعد صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهل، مثل بقة بن الوليد.

(الخامسة) من ضعف ما روى آخر سوى البدلس، فحديثهم مردود، أو صرحوا بالسماع، إلا أن يؤتى من كان ضعفه يسيراً، مثل عبد الله بن جعدة

(تنبيه) فائدة هذا التقسيم بيان الحكم على حديث كل مدلس إذا لم يصرح بالسماع ما يخص بمنزلة من الأحكام^(٢)، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكرت أن رواية البدلس يحكم لها بالانصاف، وإن كنت معيبة في حالتين، فالحالة الأولى ما أشرت إليها بقولي:

إِنْ يَكُنِ الرَّاوي دَفِيعَ الدُّسْتَوَى	أَوْ أَحْكَمَ بَوَاطِلِ مَا قَدَّسَ دَوَى
مَا صَرَّحُوا السَّمَاعَ نَعَمْ مَا حَوَى	فَلَمْ يَرْوِ عَنْ شَيْعُوهِ سَوَى
تَدْلِسُ أَشْيَاخَ رَوَّاعِي ذِي أُنْهَى	مِثْلَ قَدْحَةٍ وَفَقْدِ كَمَاكَ عَنَى

(١) ميران الاعتدال ١٦٩/٢.

(٢) راجع مع ما حصل لأحكام التدليس للمعاني ص ١١٤ وما مر من أهل القديس مراتب الموصوفين بالدليس للمعاني ص ١٢ - ١٤.

فإن السبب كالسبب على كذا
الذي عن أبي الربيع قد أمر
بذلك القبطان لا يأخذ عن
أقول: يحكم نزوانه المدلس بالانصاف. وإن وردت معصية في
حالتين:

(الحالة الأولى): أن ترد من طريق القناد المحقق سماع ذلك
المدلس لما عننه فيما ورد من طريقهم، ومن ذلك:
قول سماعة كمينكم تدليس ثلاثة الأعشار، وأبي إسحاق
السيبي، وقنادة.

قال الحافظ: فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا
جاءت من طريق سماعة دلت على السماع^(١).

ومنها: رواية الليث بن سعد عن أبي الربيع عن جابر بن سماعة، عن
الليث لم يسمع من أبي الربيع إلا مسموعه من جابر بن سماعة، فقد قال
سعيد بن أبي مريم: حدثت ليث، قال: حدثت أبا الربيع، فدفع ليث
كتابه، فسأته: أسمع هذا كله من جابر؟ قال: لا، فنه ما سمعت،
وفيه ما سمع. قال: فأعلم لي عنى ما سمعت منه، فأعلم لي عنى
هذا الذي عندي^(٢).

ومنها: أن يحيى القفطان لا يروي عن زهير بن معاوية، عن أبي
إسحاق الشيباني إلا ما كان عن سماعة أبي إسحاق من تنبؤه، قال
الإسماعيلي القفطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماعة لأبي
إسحاق.

أقول ما أورده الشيخان في صحيحيهما من روايات المدلسين
ممنوعة محمولة على الاتصال؛ للاحتتمالات التالية:

(أحدها) ورودها مصرحة بالسماح في موضع آخر من الصحيحين
نفسه، أو في الكتب الأخرى، من ليس، أو المسند، أو المعجم، أو
الأجزاء، أو نحوها.

(الثاني) كونها من طريق ممن الثقة المتشبه في سماح
المؤمنين لها.

(الثالث) كون رويته مدس عن أحد شيوخه الذين أكثر من الواحد
عنده.

(الرابع) ورودها في المدلس مرفوعة برواية غيره، أو ورودها في
المتابعات، والشواهد.

(الخامس) احتمالان اقتلاع الشيخين على طريق صريحه بالسماح،
لكنهما قد عدلا عنها احتصاراً، أو لكونها ليست على شرحهما، وبهما
قد انتقيا «صحيحيهما» من مئات الألوف من الأحاديث.

قال محمد عفا الله عنه: قد أحاد الحافظ ثقة في هذه المسألة في
ذلك على ابن الصلاح؛ عند قوله: «وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب
المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً» إلى آخره.

والأورد المصنف هذا محسناً على قبول روايته المدلس إذا
صريح، وهو بهم أن الذي في الصحيحين وغيرهما من الكتب
المعتمدة من حديث المدلسين مباح في حقه، وليس كذلك بل في
الصحيحين وغيرهما، حسنة كثيرة من أحاديث المدلسين بالجمعة، وقد
حرم المصنف يعني ابن الصلاح في موضع آخر، وسعه النووي وعده

بأنه ما كان في «الصحيحين» وغيرهما من الكتب النصيحة عن
المحدثين، فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى.

ويوقف في ذلك من المتأخرين الإمام صدر الدين ابن المرخلي،
ول في «كتاب الإيضاح» إن في النفس من هذا الاستثناء غصة؛ لأنها
دعوى لا دليل عليها، ولا سيما أننا قد وجدنا كثيرا من الحفاظ يعللون
أحاديث وقعت في «الصحيحين»، أو أحدهما بسند ليس رواها

وكذلك استشكل ذلك فيه العلامة ابن دقيق العيد، فقال لا ند
من السند على طريقه واحدة، إما لقول مطلقاً في كل كتاب، أو الرد
مطلقاً في كل كتاب، وأما التفرقة بين ما في «الصحيحين» من ذلك، وما
خرج عنه، فعليه ما يؤخره به أحد أمرين: إما أن يدعى أن تلك الأحاديث
عرف صاحب «الصحيح» صحة السماع فيها، قال وهذا أحالة على
جهانه، ويشأت أمر بمجرد الاحتمال. وإما أن يدعى أن الإجماع على
صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث، وإلا
لكان أهل الإجماع محميين على الخطأ، وهو ممنوع، ولـ لكن هذا
يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمنع أن يقع في نفس الأمر خلاف
مقتضاه، قال وهذا فيه غرر، قال ويلزم على هذا أن لا يُسند ما
جاء من رواية المحدثين خارج «الصحيحين»، ولا يقال: هذا على شرط
مسند مثلاً؛ لأن الإجماع الذي يدعى ليس موحوداً في الخارج، انتهى
ملخصاً.

وفي أسننه الإمام تقي الدين السبكي للمعافظ أبي الجراح الشري
وسأله عن ما وقع في «الصحيحين» من حديث المحدثين معهما، هل
نقول: إنهما اقلعاً على أنصاتها؟

فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، ولا فنيهما

أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير نكت لطريق التي في الصحيح.
قال الحافظ. وليست الأحاديث التي في «صحيحين» بالنعنة عن
المدلسين كلها في الاحتجاج. فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها في
الاحتجاج فقط.

أما ما كان في المنايع، فيحتمل أن يكون حصل السامع في
تخريجها، كغيرها.

وكذلك المدلسون الذين خرج حديثهم في «الصحيحين» سواء في
مرسة واحدة في ذلك، بل هم على مراتب، ثم ذكر مرسلهم بالتفصيل.
فأحد، وأفاد، فراجع سنداً علمياً حمداً، والله تعالى أعلم بالصواب
[تنبيه]

ثمة ذا المدلس مطلقاً يذم لدى جماعة شذوذاً يؤم
قد شئ غيرة عليه شعبة بحيث لم تنق لديه عبدة^{١٣}
غيرة بقدر عرفت الأرحام فيما مضى فاسلك طريق التصد

أقول: قد تقدم أن جمهور العلماء على أن المدلس ليس كذا يرد
به رواية المدلس، بل الحق التفصيل الذي مضى شرحه، وهناك طائفة من
العلماء قد ذموا، وجعلوه من نوع الكذب.

وقد دمه شعبة بن الحجاج، فروى الشافعي عنه أنه قال: المدلس
أخو الكذب. وقال عنده عنه: إنه أشد من الزن، ولأن أسقط من السماء
إلى الأرض أحب إلي من أن أدلس.

(١) «الكت على ابن الصلاح» ١/٢٦٤ - ١٦٦.

(٢) قول «شعبة» معلى «تؤم»، «الهاء» للمفعول. «الجمعة» جمع «جماعة»، أي: بقصة
نكت الجماعة بالثقة، أي: هم معروفون لدى الناس بالثقة.

(٣) معنى أنه ليس لدى شعبة بالمدلس عثرة، أي: أعذار، بمعنى أن ما وقع فيه شعبة في
قيمة له هذه لأنه ألحقه بالكذب.

وقال أبو الهيثم الضيالي رحمه الله: لأن أحر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أقول: زعم فلان، ولم أسمع ذلك الحديث منه. ولم يزد سعة دأبه، بل شاركه ابن الهيثم في أحسنه لأحره، وزاد: إن الله لا يقبل التدليس.

وممن أطلق على فاعله الكذب أبو أسود، وكان قد نهى عن بعضه، وقرنه آخر بقذف المحصنات.

وقال سيبان بن داود التميمي: التدليس، والعش، والعبور، والحدغ، والكذب يحشر يومئذ السراير في شاد واحد، والمعجزة أي: طريق.

وقال عبد الوارث بن سعيد إنه قال: يعني لسؤاله، أسمع أم لا؟ وقال ابن وهب: أي لأبى الحديث والتخلف، فأعرف مدته ذلك في وجهي، فأدعه.

وقال حماد بن زيد: هو مشتق مما لم يعط، وحد قول أبي حاتم السبيل: أقل حلاله علي أنه يدخل في حديثه المشتق مما لم يعط، كلاس ثوبي زور، متفق عليه.

وقال وكيع: الثوب لا يحل تدليسه، فكيف الحديث؟ وقال بعضهم: أي ما فيه الشبهة. وقال يعقوب بن شيبة: ذكره جماعة من أمم الحديث، وحسن كبره، زاد غيره: وبشدة كراهة إذا كان المبروك ضعيفا، فهو حرام.

والكل أحسن سعة منه مع تقدمه بالزيادة، كما ترى، على أن سعة ولا عيب بقوله: لأن أربي أحب إلي من أن أحدث عن يزيد بن

الروائي، فقال بريدس هارون، راوي ذلك عنه، ما كان أهون عليه

قال المذهب، وهو أي الدليل داخل في قوله "لا"، فمن غلب
فليس مناه، روه مسند - لأنه بوجه السمعين أن حديثه متصل، ووجه
انقطاع، هذا إن دلل على نفع، فإن كان ضعيفا، فقد جاز به تعالى.
ورسوله ^بكذا، بل هو - كما قال بعض الأئمة -: حرام إجماعاً.

وأما ما نقله من دقيق العبد عن الحافظ أي بك أنه قال: "الدليل
اسم يدل شيع الظاهر، لكنه حذف الناحية، سهل المعنى، فهو محمود
على غير المعظم منه، انتهى.

وقد تقدم تفاصيل الأقسام الثلاثة، وبان أحكامها على مذهب
الجمهور، فلا تنس نصيكت، والله تعالى ولي التوفيق.

وما انتهت البحث في الوجه الأول من وجوه الطعن في الراوي
الذي لا يعتد بالعدالة والصفحة، وهو الدليل، أسعته بان لوحد الثاني،
وهو كثرة الإرسال، فقلت:

وكتلة الإرسال ثان وهو قد	شكون ما هذا ومحبب د ذ
سأله يفتد عده د عده	بعضه شين براهه واخره
والثان يعرفه أي بقا القدر	مع المتعاضد فحد د حتما

أقول: الوجه الثاني من وجوه الطعن على الراوي التي لا تتعلق
بعدائه، وضبطه: كثرة الإرسال.

ثم الإرسال نوعان: الإرسال الظاهر، وهو الحلي، والإرسال
الخفي.

والثان يعرف بعدم المعاصرة بين الراويين، والثاني يعرف بعدم

اللقاء بينهما، مع تحقق المعاصرة^{١١}.

ثم ما ينبغي للمرسل أن يخلوا
عن كونه عدلاً لدى الكل التوى
أما غير عدل عند كل أو عدلاً
عنده عدلاً وسواء انتقدا
سواء أبع أو أبع
والثان ممنوع بلا خلاف نعمة
والتك أو^{١٢} عدمه واحتفظ نصلي

أقول: قال الحافظ زينة: لا يخلو المرسل إما أن يكون شيخ من
أرسل لذي حدثه به عدلاً عنده، وعد غيره، فالإرسال عنه حائر بلا
خلاف، أو لا فسوخ بلا خلاف، أو عدلاً عنه فقط، أو عد غيره
فقط، فالحوار بينهما فمتمم بحسب الأسباب الحاملة عليه التي تقدم في
التدليس الإشارة إليها^{١٣}.

وقولي: استوى^{١٤} أي اعتدل ذلك الشيخ عند جميع الشُّدَّة، من
استوى المكان إذا اعتدل، أو بمعنى علا، وارتفع، من استوى على
الفرس، إذا علا على ظهره، ومنه قوله تعالى: ﴿على الفرس آمنون﴾
[ص ٥] أي علا وارتفع عدواً يلو بحلته، والله تعالى أعلم بالصواب

ثم أشرت إلى ذكر أسباب الإرسال، فقلت:

أدعاء الإرسال للمرسل عن
ذي نعمة تُعرف عند من فطنت
بأن تكون عن جماعة ثقة
سمعة فلا اعتماد أظنقه
أو كونه نسي من قد أخرا
مع كونه يخف ذلك الخيرا

١١) «نكت على ابن الصلاح» ٦٢٣/٢ وفتح المقيت، ١٢٣/١ و ١٧٧ - ١٧٨.

١٢) ينقل حجة مرة «أره» إلى التوس ودرجها؛ للورد

١٣) راجع: «نكت على ابن الصلاح» ٥٥٧/٢.

إرسنة لتوبة لا سفل
عن حد عدل فيه أمر يسهل
أو أنه لا يفتصد الشحدث بل
ذاكر أنه أفتى نعم له سأل
لأن مشنة هو المقصود لا
سنلة في مثل هذا فافلا
أما الذي يرسل عن كل أحد
لربما الساعث قضد قد فسد
تكون من حدث عنه فضعنا
هذا يكون قادحا لمن قدا

أقول: الحامل لمن كان لا يرسل إلا عن ثقة أسباب:

(ومنها) أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات، وصح عنه،
فبرسه: عندما على صحته عن شيوخه، كما صح عن إبراهيم الحنفي،
أنه قال: ما حدثكم عن ابن مسعود يوثقه، فقد سمعته من غير واحد،
وما حدثكم سميت فهو عن سم.

(ومنها) أن يكون يسي من حدثه به، وعرف المتن، فذكره
مرسلاً، لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة.

(ومنها) أن لا يفتصد الشحدث بأن يذكر الحديث على وجه
المداكرة، أو على جهة الفتوى، فذكر المتن: لأنه المقصود في ذلك
الحالة دون السد، ولا سيما إن كان السامع عارفاً بمن طوى ذكره،
لشهرته، أو غير ذلك من الأسباب.

وهذا كله في حق من لا يرسل إلا عن ثقة، وأما من كان يرسل
عن كل أحد، فربما كان لباعث له غنى الإرسال ضعف من حدثه، وهذا
يفضي القبح في فاعله، لما يترتب عليه من الحجة

(ثم مرايب الرواة تنقسم بحسب القوة أقساماً قسم

مفعلاً فأسل ما سمع وف
سم محمداً مسمداً الحنف
الشيخان هو "روح البوع
نعم الدين، الخاوي، دول أحمد
مفتي الناصر السني
مفتي السني، مفتي السني

سماعة ثمة راني التصفي
كانت الحنف ربه السني
وذلك كالتصفي رذ فجاهدا
كالحسن الصري أما ما ورد
مثل قتاده ومن قد شاكلة
مفتي السني، مفتي السني

قول: إن مراسيل الرواة من حيث قوتها على درجات:

(أولها): روافد أعلاها، مراسيل صحابي ثمة سماعة من النبي كذا

(ثانيها): مراسيل صحابي له رؤية فقط، ولم يثبت سماعة.

(ثالثها): مراسيل المخضرمين.

(رابعها): مراسيل المتقنين، كسعيد بن المسيب.

(خامسها): مراسيل من كان يتخفى في شيوخه، كالتصفي.

ومجاهد

(سادسها): مراسيل من كان يأخذ من كل أحد، كالحسن الصري.

واف مراسيل صغار التابعين، كقتاده، والزهري، وخمسة الطويل.

فن عنت رواية هؤلاء عن التابعين، والله تعالى أعلم بالصواب

وما أنهت الكلام على الوجه الثاني، وهو كبره لإرساله، أنه

سائر الوجه الثالث، وهو كثرة الرواية عن الصحابي، والتهويل.

وقلت:

أما أنت الأولي أن تكتب عن
ذي الحيل والمثل لك حياء من

وَيْسَا أَلْتَقَدَ أَنْ^(١) لَمْ يَنْشُ
شَبُوخُهُ وَعَدَمُ التَّمَامِ الْكُفَى
بِحَالٍ مَجْهُولٍ وَعَدَمُ^(٢) الْفَائِدَةِ
مِنْ الَّذِي تَبْرَكَ وَادَرِ الْأَعْيَانُ
وَقَدْ سَلَّ مِنْ فَنَتَقَ يُقَدِّمُ
عَلَى الَّذِي لَلِاسْتِقَاءِ يَغْدِمُ
كَذَلِكَ عَيْنُ فَنَتَقَ يَتَّبِعُ
بِالْكَذِبِ إِذْ أَكْثَرُ عَيْنٍ يَغْدِمُ
فِي ذَلِكَ لِحَالٍ مَشْهُومَةٍ

أقول: الطعن في صحة الطعن في الرواية، مما لا يتعلق بالعدالة،
وصيغته: كثرة رواية عن المجهولين، والمتروكين، وإيضا بعد ذلك فتقدم على
الرواية: لعدم عدله باستقاء الشيوخ، وعدم التمسك من لوقوف على حال
المجهولين، وعدم الفائدة من روايات المتروكين في مقام تقوية الرواية

ويظهر أثر عدم الانتقاء في أمور:

(أ) ترجيح مرسل من يسمى شيوخه على مرسل من لا يتقدم
(ومنها): أن الرواية قد يتهم بالكذب عند إكثاره من الرواية على
لا يوجد لهم تراجم في كتب علم الرجال، كما هو الشأن في محمد بن
عمر الوافدي^(٣)، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ثم ذكرت ما يتقوى من الروايات الضعيفة، فقلت:

مسألة: في بيان حكم الشيء الحفظ إذا توبع:

السُّبِّيُّ الْحَفِظُ مَتَى يَتَابَعُ
بِمَنْ عَدَا مُغْتَبِرًا قُلُوبُ يَزْفَعُ
كَذَلِكَ الْمُسْتَفُوزُ وَالْمُزِيلُ أَوْ
مُخْتَلَفًا قَدْ لُتْسَ كَسَا وَادَا

(١) وأن هذا محقق من نفسه، لا أصل له لم يورث شيوخه، وحرف الحفظ مقاديرها، أي
لأنه لم يورثه إجماع، وقولي: «وعدم العلم» بالمرع عطف على أن لم يورثه، كما استدل به

(٢) «أقدم» نفسه، فلهذا، «المحسين» في الحديث، «العدالة» قاله في «المجموع» ص ٤١٦

(٣) راجع «المجمع المدني في عهد النزهة» ص ٤٤.

فحسبوا حديثهم بما اجمع
 ليس لدانته، شاذلة سطر
 أن لا يكون ضففة اشتد ولا
 أنى فخاله ما زعمات نسلا
 بضلة فسابع أو شاهد
 من مثل أو أقوى دعم العاضد

أقول قال المحفوظ حجة ومنى توبع السيء لحفظ معتبر، كان
 يكون موقفه، أو مثله، لا دونه، وكذا المحفوظ، الذي لم يتميز،
 والمستور، والمرسل، والمدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم
 حسناً، لا لدانته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المانع والمنازع،
 لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً، أو غير صواب على
 حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موفقة لأحدهم، رجح أحد
 الحائسين من الاحتمالين المذكورين، ودل على أن الحديث محفوظ،
 فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القول.

ومع ارتفاعه إلى درجة القول، فهو محفوظ عن رتبة الحسن لدانته،
 وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه."

ثم إنما تنقوى رواية الضعيف في ضبطه بثلاثة شروط:

(الأول): أن لا يكون الضعف شديداً.

(الثاني): أن يعتد بمتبعة، أو شاهد من مثله، أو أقوى منه.

(الثالث): أن لا تحالف رواية الأئمة، أو الثقات، والله تعالى

أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما انتهيت الختام على الباب الثاني، وهو بيان وجوه المنع في

الراوي، أتبعته ببيان عبارات الجرح والتعديل، فقلت:

الباب الثالث

في بيان عبارات الجرح والتعديل

وفيه فصلان:

الفصل الأول في بيان معاني بعض عبارات الجرح والتعديل.

الفصل الثاني في بيان مراتب الفاظ الجرح والتعديل

الفصل الأول

في بيان معاني بعض عبارات الجرح والتعديل

(اعلم) أنه سبقت أئمة الجرح والتعديل في الدلالة على جرح
الرواة مسلكين:

أحدهما: ملك الألفاظ، والثاني: ملك الحركات.

فأما الألفاظ فمعناها ما هو مشهور متداول كثير الاستعمال، ومعها ما
هو قليل الوجود والاستعمال.

فأما الحركات فمعناها ما هو اصطلاح عام، ومعها ما
هو مصطلحات خاصة ببعض الأئمة.

ومن اصطلاحات العامة في التوسيع بالألفاظ قولهم: اتقوا، وإليه
أشرت بقولي:

أمر تلك لفظ ثقة لأمر ذي ضبط وزبما لمقبول خدي

وليس ضابطاً وقد أتت من مروية انتقام حيث لا وهي

أقول: من الألفاظ العامة في توسيع قولهم: «ولان ثقة»، وهو
«عمل الضابط»، هذا هو المشهور في الإطلاق، وقد يطلق ثقة على
غير هذا المعنى، فمن ذلك، أنهم أطلقوها على من كان مفضلاً، ولو لم
يكن ضابطاً^(١).

(١) «الاعتماد على البحث» ص ٧٧.

(٢) «روح المعاني» ١/ ٣٦٩.

وقد تضمن، ويراد بها استقامه ما بلغ الموثق من حديث الراوي، لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك الميزة.

ومما يدل على ورودها على غير معاني المنهوي أمران ذكرهما

الشيخ المعلمي رحمته:

(أحدهما) أن حجة من الأنسب يجمعون بينها وبين الصفة

(الثاني) أن أئمة الحديث لا يقتضون على الكلام فيمن طاب

محاسنهم به، ونسكت معرفتهم به، بل قد تكلم أحدهم فيمن لقيه مرة

وعدة، وسمع منه مجلساً واحداً، وحديثاً واحداً، وفيمن عاصره، ولم

يلقه، ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان منه بمدة قد سمع من

لسن إذا بلغه شيء من حديثه، وصهم من يجاوز ذلك، فاس حان قد

يذكر في الثقات من يعد البخاري سناً في «تاريخه» من القدماء، وإن

لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان

يتشدد، وربما عنت فيمن وجد في روايته ما استكره، وإن كان لرحل

معروفاً كثيراً.

والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن

سعد، وابن معين، والنسائي، وأخرون غيرهم يوثقون من كان من

التابعين، وتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة، بأن يكون به فيما

يروى منابع، أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحداً، ولم يبلغهم عنه إلا

حديث واحد.

ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدّه أحاديث له

تكون مستقيمة، وتكثر حتى يعلب على طنه أن الاستقامة كس ملكة

لذلك الراوي.

وهذا كله يدل على أن جمل اعتمادهم في التوثيق والتحريح إنما هو على مسر حديث الراوي^(١)

ولا يعارض بين ما تقدم من تصفيف ابن معين والسنائي ضمن المتشددين، وبين ما ذكره المصنف هنا لأن التشدد هو الأصل من صحيحهما، وأن توثيق من لم يأت به إلا حديث واحد به فيه منابغ، أو شذوذه، حكم على ذلك الحديث بالقول «لحصول المتابعة، أو الشبهة»^(٢) ولم يرم منه توثيق الراوي في كل ما رواه متفرداً به بحيث يحصل له «توثيق المصنف الذي هو محل التشديد»^(٣) والله تعالى أعلم بالصواب.

فقولي (خدي) أي أعطي هذا توصف لشخص مقبول، من جهة زيداً: إذا أعطاه^(٤).

(والتحقيق المذكور مؤلفاً) كأنه غيبة يتبعه (أخيراً)

أقول من الألفاظ العارضة في التوثيق أيضاً: ثقة ثقةً مكرراً، قال المحقق الحارثي رحمه الله: التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الحاسي منه، وعلى هذا ما زاد على مرتين مثلاً يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شعبة ثقة، مأمون، نسب، حجة، صاحب حديث، قال وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عساة: أحدثت عمرو بن دينار، وكان ثقة ثقةً تسع مرات، وكأنه مكنت لانتقطاع نفسه، انتهى^(٥)

(كأن زيداً مضحك نفى به) الحفظ والإيقان للثقة

أقول ومن ذلك الألفاظ أيضاً مؤلفهم. «كأنه مضحك»، كناية عن الحفظ والإيقان^(٦)

(١) راجع الأصل ص ١٨٣.

(٢) فتح المغيب ١/ ١١٠ - ١١١.

(٣) راجع: التكملة ١/ ٦٦ - ٦٧.

(٤) «قاموس المحيط» ص ١٦٤٢.

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/ ١١٥.

وقولي (التمه) أي: هذا يكون للشخص لفظه لا للمفعل.
 (وحافظ وصانط إن قدما) - (ساعتين يؤتيان) (ألا ما دنا)
 أفون ومنها قولهم: «فلان حافظ»، و«صانط»، وهما لا يكفان
 في التوثيق إذا لم يكونا معرويين به عطف «عدل»، كما قال
 السخاوي رحمه الله: إذ مجرد الوصف بكل منهما غير كاف في التوثيق، بل
 بين العدالة وبينهما عموم وحصوص من وجه؛ لأنه توجد العدالة
 بينهما، ويوجدان بدوئها، وتوجد الثلاثة.

قال: ويدل لذلك أن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن رجل،
 فقال: حافظ، فقال: أهو صدوق؟^(١)

وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني من الحفاظ الكبار، إلا
 أنه كان يشرب البيرة، وبالوصع، حتى قال البخاري: هو أضعف
 عندي من كل ضعيف.

ورئي بعد موته في النوم، فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: عمر
 لي، فقيل: بمذاق؟ قال: كنت في طريق أصهان، فأحدثني مطر، وكان
 معي ثوب، ولم أكن تحت سقف، ولا شيء، فاستويت على كتي، حتى
 أصبحت، وهذا المطر، فغفر الله لي بذلك، انتهى^(٢).

لكن قال أبي الصلاح لما ذكر أنماط المراجعة الأولى من التعديل
 وكذا إذا قيل في العدل: به حافظ، أو صانط^(٣)، ومراعاة أن اللفظين
 حينئذ قد أطلقا في حق معلوم العدالة.

(١) وجه الاستدلال أن أبي حاتم سأل أبا زرعة: أهو صدوق؟ بعد جواب أبي
 زرعة: أنه حافظ، لأن قول حافظ لا يندم توثقه، وقال: قد عني أن حافظ
 لا يستلزم الصدوق، وبالأولى الثقة، فنه

(٢) تاريخ بغداد ٤٨/٩ وفتح المعجب ١١١/٢ - ١١٢

(٣) علوم الحديث ص ٢٢٧.

وقال السجدي ثقة والظاهر أن مجرد الوصف بالإتقان كماله
فيما على الصفة إذ هذا مقاربان، لا يزيد الإتيان على الصلابة سوى
إشعاره بمزيد الضبط، انتهى^(١).

وقولي: (وإلا ما دنا) أي: وإن لم يختلف على العدد، والثقة مما
قربا من التوثيق، يعني أنه إن لم يكن الموصوف بالحافظ والصابغ عدلا
ثم يكن توصف بهذا توثيقا، فقولي «وإلا» هي «إن» الشرطية، أدرجت
في «إلا» السابقة، و«ما» تافية، و«دنا» بمعنى قرب.

(وحتى من ثقة أقوى... ..)

أقول قولهم: «إلا» حجة أقوى من قولهم «ثقة»، ومما يدل
على ذلك أن الأخرى سأل أبا داود عن سليمان ابن ست شرحبيل
«ثقة يخطيء كما يخطيء الناس»، قال الأجرى «فكتب». هو
حجة» فقال «حجة أحمد بن حنبل». وكذا قول عثمان بن أبي شبة في
أحمد بن عبد الله بن يونس: ثقة، وليس بحجة.

«قول ابن معين في محمد بن إسحاق ثقة، وليس بحجة، وفي
أبي أويس: صدوق، وليس بحجة»^(٢).

(... .. كذا يكون دونه الصدوق مأخذا)

أقول قولهم: «إلا» صدوق» وصف بالصدق على طريق المبالغة،
وهو دون الثقة، قال ابن الصلاح ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي
القدوة في هذا الشأن أنه حدث، فقال: حدث أبو خلد^(٣) «فيل أنه

(١) «فتح المعيت» ١١٢/٢.

(٢) راجع «فتح المعيت» ١١٢/٢ - ١١٣.

(٣) «الوحيد» فتح المعيت، وهو لا يلام حاله ديار النعمي «في أبيه»
حفاظا لثقة ابن معين، «النعماني» وغيره، وقال في «التكملة» صدوق من الخامسة

كان معه فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، وكان حراً، وفي رواية كان حيدرًا، ثقةً شعبةً وسفيانًا، فوصف ابن مهديّ إياه حله بما يقضي القبول، ثم ذكر أن لفظ «ثقة» يقال لمثل شعبة وسفيان.

وقد السجديّ: «ولا يحدث»^(١) قول ابن عبد البر: كلام ابن مهدي لا معنى له في اختار اللفظ؛ إذ أبو حله ثقة عند جمعه، يعني أنه صرح به الترمذي، حيث قال: هو ثقة عند أهل الحديث. وفي هذا لا يمنع الاستدلال المشار إليه.

قال: «وحو ما حكاه المروزي، قال: قلت لأحمد بن حنبل عنده الثقات من عطاء ثقة» قال: تدرب من الثقة يحيى بن سعيد القطان، هذا مع توثيق ابن معين، وجماعة له، انتهى^(٢).

(محبة الصدق إذا بلغ في رأسه الصدق بطلاو يعني)
قول: قولهم: «فلان محله الصدق» لفظ يدل على أن صاحبه محله ومرتبته مطلق الصدق.

(مقارن الحديث بالكسر كما بالنفتح أي حديثه قد خشي حديث غيره من الثقات أي ليس بمتكرر الحديث ذوق غني)
أقول: قولهم: «مقارن الحديث» بكسر الراء، اسم فاعل، أي حديثه مقارن لحديث غيره من الثقات، وبفتحها اسم مفعول، أي حديثه يقاربه حديث غيره.

والسراد بهم أنه يقارن الناس في حديثه، ويقاربونه، أي نفس حديثه بشأده، ولا منكر.

فإن السجود في التيمم «مقارب الحديث» من الأقرب بعد السجود، وهو
 كسب الرء، كما ضبط في الأصول التصحيحه من كتاب من الإصلاح
 التمسده عنه، وكذا ضبطهما النووي في «محصره»، وإن الحوزي.
 ومعه: أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، قال: «ومقارب الحديث»
 منتج ال. أي حديثه يقاربه حديث غيره، وهو على المعتمد بالكسر والفتح
 ومثله لا يسهي إلى درجة السقوط، ولا الحلاله، وهو نوع مدح
 واد من حديثهم بالرحم من ابن العربي، وإن دحه، «أطلسوسي»
 وابن رشيد في رحله

«مدح» على أن مراده بهذا اللفظ هذا المعنى ما قاله الترمذي
 في خبره من كتاب من فضائل الجهاد من الجماعة، وقد جرى له ذكر
 إسماعيل بن رافع، فقال: ضعفه بعض أهل الحديث، وسمعت محمداً
 - يعني البخاري - يقول: هو ثقة مقارب الحديث.

وقال في كتاب ما جاء من أذن فهو بقبه: والإقربني - يعني
 عبد الرحمن - ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطيب،
 وغيره. وقال أحمد لا أكتب عنه، قال الترمذي: ورأيت البخاري يقوي
 أمره، ويقول: هو مقارب الحديث. فأنظر إلى قول الترمذي: إن قوله
 مقارب الحديث بقوة لأمره، وتفهمه، فإنه من المهم الخفي الذي
 أوضحه، انتهى كلام السجودي ثقة، وهو تحقيق مفيد.

وقولي (قد أحسن حديث غيره من الثقات) بناءً على الفعل المتعدي،
 وحديثه موصوف على المفعولية له. أي أفندي حديثه حديث الثقات،
 ووافقهم.

د حجه له قوله وزا

أقول قولهم «فلان ثب» يكون الموحدة أي. ثابت القلب،
واللسان، والكتاب، والحجة.

قال السحاوي رحمه. وأما ما فتح، فما ثبت فيه المحدث
ممنوعه، مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند النحس
لسماعه، وسماع غيره، انتهى.

قال محمد عفا الله عنه. كلام السحاوي رحمه هذا يقتضي أن الثب
هو يكون الموحدة، لا غيرها، لكن ذكر القوي رحمه ما يقتضي حوار
مسطح، ودونك عبارة قال. و«حل» ثب سائل الثب قد ثبت في
أموره، وثبت «الحج» أي. ثبت الثب، وثبت في الحرف، فهو ثب،
مثل قرب، فهو قريب، والاسم ثب. فمحس، ومنه قبل للحجة ثب،
ورحل ثب بفتحس أيضاً إذا كان عدلاً صافياً، والجمع أثبات، مثل
سبب، وأسباب، انتهى.

فتبين بهذا أن «ثب» هما يحوز إيجاباً، وفتحها، ولذا قرب في
لظم «ثب» تشكيكاً وفتح، فنصر، والله تعالى الهادي إلى سواء
السبيل

وقولي (ثب) متداً؛ لفصد لفظه، وحرره قولي: (تشكيكاً وفتح).
وقولي: (إذ ثب) ظرف لمحدوف. أي: هذا وقت ثبته.
وقولي (حجة الحج) منصوب على الميم، أي. إذ ثبت من حيث
الحجة، أو القلب، أو الكتاب.

وقولي (قد صفت) حسنة فعلية صفة له كُتِبَ، أي: كنا صافية عن
التصحيف والتحريف، والزيادة، والنقص.

(ليس به بأس ولا بأس عداً في رتبة التصديق بنتاً لشداء)
 أقول قولهم: «ولا بأس به» أو ليس به بأس؟ فظان في ماله
 تصديقاً، قال الصنعاني: «فإن قيل: به سعي أن يكون «لا بأس به»
 أبلغ من «ليس به بأس»؛ لمرارة «لا» في النفي.

أجاب أن في العبارة الأولى قوة من حيث وقوع النكاح في سياق
 النفي، فساوت الأولى في الجملة^(١).

(وما به أعلم أسأله)

أقول قال ابن الصراح: «ولا بأس به» أو ليس به بأس؟ هو
 في التعديل دون قولهم: «لا بأس به»^(٢).

وقد لاحظت الفرق في «لا بأس به» وأرجو أنه لا بأس به «لا بأس به»
 في ماله، أو الأولى أرفع؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء
 بل^(٣).

وصانع الحديث بزعمه

من صالح إذ ذا صلاح دين

أقول: قولهم: «ولا بأس به» أو ليس به بأس؟ فظان في ماله
 تصديقاً، عادة الأئمة إطلاق الصلاحية يريدون بها الديانة، أما حيث
 أريد بها الصلاحية في الحديث، فيقبلونها به، انتهى^(٤).

(.....) للتصدق ما هو لشخص ليس

(أو ليس من صدق به)

(١) «لا بأس به» أو ليس به بأس؟ (٢)

(٢) «لا بأس به» أو ليس به بأس؟ (٣)

(٣) «لا بأس به» أو ليس به بأس؟ (٤)

(٤) «لا بأس به» أو ليس به بأس؟ (٥)

قوله: قولهم: «إلى الصدوق ما هو»، أي: أنه ليس ببعد عن الصدوق^(١).

وقولي: «الشخص لين» بكسر اللام، أي: ذي لين، أي: يسهل هذا اللفظ على شخص صاحب ضعف يسير.

(.....) وورث شيخ لمن يكتسب عنه لا يرث

من فيه يسطر

أقول: قولهم: «قال شيخ» في العروة الثالثة من التعديل عند أبي أبي حاتم، يكتسب حديثه، وينظر فيه^(٢).

قال أبو الحسن بن الفطّان: «... قول أبي حاتم، وقد مثل عنه - يعني عبد الحميد بن محمود - شيخاً له ليس بتضعف، وإنما هو إخبار بأنه من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخ وقعت له روایات أحسن عنه^(٣)»

وقال تحف الأذهان: «... يعني أنا حاتم - شيخ ليس هو عبارة جرح - ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالأستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، انتهى^(٤)»

(.....) ومما نقلنا عن ابن مهديّ إمام الثبلا

بصالح الحديث شخصاً وصفاً وهو صدوق فيه ضعف خفنا

فد أن سوءه بالصدوق مع أن سوءه قد يرى قرأنا مطع

أقول: ومن لم يطلع على الحاشية لبعض الأئمة في التوثيق لأخطأ ما قاله ابن الصلاح: «...» وحده عن أبي جعفر أحمد بن محمد

(٢) «الجرح والتعديل» ٢/ ٢٧.

(٤) «ميران الاعتدال» ٢/ ٣٨٥.

(١) «فتح المغيث» ١/ ٣٦٦.

(٣) «مل الأوطار» ٣/ ٢١٨.

قال: كان عند الرحمن بن مهدي ر ما خبرني ذلك حدث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق، فيقول: «رجل صالح الحديث»^(١١).

قال السجواني: وهذا يقتضي أنها - يعني صالح الحديث - هي والوصف بصدق عند ابن مهدي سواء انتهى^(١٢).

.....

أقول: من المصطلحات الحاضرة أيضاً قول ابن معين ثقة إذا قلت: ليس به بأس، فهو ثقة^(١٣).

لكن لا يلزم تساوي التقدير، فقد قال العراقي: لم يقل ابن معين إن قولني: ليس به بأس كقولني: «ثقة»، حتى يلزم منه استساوي بين التفسير، إنما قال: إن من قال به هذا، فهو ثقة، ولثقة مراد، والتعبير عنه بموثقه، ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه «لا بأس به»، وإن اشترك في مطلق الثقة، انتهى^(١٤).

ويظهر ذلك ما ورد عن عبد الرحمن بن إبراهيم - فحيم - حدث سألته أبو زرعة لدمشقي: ما تقول في علي بن حوشب العراقي؟ فقد «لا بأس به» قال أبو زرعة: قلت: ولم لا تقول «ثقة»، ولا تعلم إلا حيراً؟ قال: قد قلت له: إنه ثقة^(١٥).

وقال مكِّي بن عدي: سألت مسدماً بن الحجاج عن أبي الأهرار أحمد بن الأهرار فقال: أكذب عنه، قال لحاكم: هذا رسم مسدماً في الثقات^(١٦).

(١١) «علوم الحديث» ص ٢٣٩. (١٢) فتح المنك ٣٦٦/١.

(١٣) راجع: «تاريخ ابن عسمر برواية الدوري» ١/١١٣، و«شرح البصرة والتذكرة» ٧/٢.

(١٤) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» ١/٣٩٥ و«شرح البصرة» ٧/٢ - ٨.

(١٥) «تهذيب الكمال» ١/٢٥٨ وراجع: حاشية «الرفع والتكبير» ص ١٤٩.

أقول من المصطلحات العامة في الجرح بالافتقار قولهم «فلان ليس بالقوي» يعني القوة مطلقاً. وإن لم يثبت الضعف مطلقاً، وأما قولهم «ليس بالقوي» فإنه يعني الدرجة الكاملة من القوة^(١).

قال الناهي وقد قيل في جماعات. «ليس بالقوي» واحتج بهم. وهذا لسانه قد قال في عدة «ليس بالقوي»، ويحرج بهم في كتابه. قال: قولنا: «ليس بالقوي» ليس يحرج مفسد^(٢).

قال وبلاستغواء إذا قال أبو حاتم «ليس بالقوي» يريد به أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، انتهى^(٣).

أقول قولهم «الضعف ما هو» أي ليس بعيد عن الضعف. فلا ينبغي الاعتماد عليه لعدم كونه ثقةً يعتمد عليه.

أقول قولهم «تعتبر بأحده» أي «بمكة الهمزة» وكسر الخاء والراء، بعد صميم العائب، أو «تعتبر بأحده» أي «بمكة الهمزة» وكسر الخاء وفتح الراء، بعدها ناء مربوطة. أو «تعتبر بأحده» أي «بفتح الهمزة والحاء والراء» بعدها ناء مربوطة. ولكنها بمعنى أنه احتل صسطه، وحفظه في آخر عمره، وأحرأمره.

(١) «التركيب» ١/٢٢٢. (٢) «الموقف» ص ٨٢.

(٣) «الموقف» ص ٨٢. (٤) «فتح المفتي» ١/٣٧٤.

(٥) «معدن الصلة» للورد.

(٦) راجع هامش «قواعد في علوم الحديث» للهاوي ص ٢٤٩.

وقوي (حل صفة إلح) حذر لمحدوف، أي معناه أحل صفة إلح.

(يعرف مع تشكر أي نرة قد) يأتي بمعزوف ومفكر يورد
أقول وقولهم المغرف، وتذكر، تصفه الحطاب للمفرد المدثر،
أي: يأتي مرة بالماكيو، ومرة بالمشاهير^(١).

ماكرا وناس وضعا قد حوى	(١) رادوا أي طعنوا كذا روى
كثرت لشكاة حتى لم يد	إذ لكل من روى إلا إذا
بترك ما روى الكثرة وهو	مفكر الحديث واشتحق أن
فلم يرد سخر منه نقلا	يروى أحدث مأكبر على
الثقة التمتي نعم المقصي	عن أحمد بن حنبل إذ وصفا
فلا اضطلاع حصل بغس الغنة	عليه فدد، حديث الستة

أقول فويلهم «مردوه» - فتح النون والرأي - أي طعنوا فيه^(٢).
وقولهم «اروى مأكبره أي: روى أحاديث مثكبه، ولا يرم من
هذا لفظ رد مرويَّات الراوي كنه» لأن هذه العبارة مشعرة بأن ذلك
ليس وصفاً لازماً لجميع مرويَّاته^(٣).

والآن دقق لعلنا نثقف قولهم «اروى مأكبرا لا يقتضي محروده
ترك روايته حتى تكثر المأكبر في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه «مكر
الحديث» لأن أمكر الحديث وصف في الرجل يستحق به التروك
لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، انتهى^(٤).

(٢) فتح المغيث ٣٧٤/١.

(١) تدريب الراوي ٣٥٠/١.

(٣) فتح المغيث ٣٧٤/١.

(٤) فتح المغيث ٣٧٤/١.

وقد قال الإمام أحمد في محمد بن إبراهيم التيمي "روى أحاديث
مناكير" وهم يلزم من ذلك رذ مروياته، بل هو ممن يقع عليه الشك.
وابنه المبرع في حديث "إمام الأعمال بالنياب" لا سيما وأن الإمام
أحمد وحاشاه من المحذرين يفتنون "السكر" على الحديث الفردي الذي
لا مبرع له^(١).

لأن هذا النقط قد يستعمل في الثقة إذ روى "ماخوذ عن
الضعفاء" ومن ذلك أن الحاكم سأل الدارقطني عن سليمان بن بخت
شم حبيب. فقال: "نعم"، قال الحاكم: "كنت أرى عنده مناكير" قال
يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو ثقة، انتهى^(٢).

(أوه سمعته وليس بالثقة ولا مأمون لدى من حقه)

أقول قولهم "أوه سمعته" أي: قولاً واحداً، لا يرد فيه^(٣).

وقولهم "ليس ثقة، ولا مأمون" ينط بقوله الحرج الشديد.

وقال المعتمد: "ثقة" وإذا قيل "ليس ثقة" والستاد جرح شديد.
يكن إذا كان هناك ما يشعر بأنها استعملت في المعنى الآخر خمدت
عنده، انتهى^(٤).

أوسيق الحديث أن سمعته راو به فسرق قد اختص

فتعيا في نيحه المشركة أو أن نصحه لشخص مكره

ظفقه وهو مخون حسن وضعه لتحدث عند المظن

أقول قولهم "يسوق الحديث" معه أن يفرد المحذرين بحديث،

(١) فتح المعين ١/٢٧٥.

(٢) إنبال احاديث، ص ٢١٧ - ٢١٨، وفتح المعين ١/٢٧٥.

(٣) فتح المعين ١/٢٧٣. (٤) التكميل ١/٧٠.

(وقوله لهم تركه فلان لا) يعني به تركه^(١) مطلقا حلا

أقول قولهم «تركه فلان» لا لزوم منه ترك الراوى مطلقا،
لأحتمال أن يكون ترك ذلك الإمام له بسبب شبهة لا بسبب الحرج^(٢)
ولأن هذه العبارة قد تستعمل في غير الترك الاصطلاحي المعروف.
فقد قال علي بن الحديدي في عطاء بن أبي رباح كان عطاء حنظلي
بأخرة تركه ابن جريح، وقيس بن سعد.

واللهي لم ينع علي بقوله تركه هذان الترك المعروفين، ولكنه
كبر وضعف حواصيه، وكان قد كذب به، وعنفه، وأكثره، عنه، فعلا،
فذا مراده بقوله: «تركاه»^(٣).

وقال في موضع آخر لم ينع الترك الاصطلاحي، بل عني أنهم
بقتل الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي.

(متهم بالكذب يُطلق على	راو لذي جانبين عند النشأ
إذا روى منفردا ما خالفنا	به قواعد الأصول المختلفي
ولم يكن متهم في السند	سدا سواء أو يتكون بعدي
سدا في كلامه وإن حد	أن حاد المتخصصي فسعدا

أقول قولهم «متهم بالكذب» يطلق على الراوى في جانبين
(إحدهما) إذا انفرد بروايه ما يخالف أصول الدين، وهو عدة
العامة، ولم يكن في الإسناد من يتهم بذلك غيره.
(الثاني) إذا عُرِف عنه الكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقبح

(١) يصدق الصلة للورث

(٢) راجع لمجموع فتاوى، ٢٤، ٣٤٩، ٣٥٠ و حاشية الزرع والكمال، ص ١٤١

(٣) تفسير أعلام النبلاء، ٨٧/٥.

ذلك في الحديث السري، وقد تقدم البحث في هذا في بوجه التاسع من أوجه الطعن في العدالة، وبالله تعالى التوفيق.

وقولي: (لذي حائنين) أي: في حالتين.

وهو: (المحمدي) بصفة اسم المفعول بعد "لا موصول" من المحض به دافع في إقامته، قال في القاموس: وحشي به كرمي حدة بالفتح، وركب، حشى، واحشى: دافع في إقامته، وأظهر السور والفرح، وأكثر السؤال عن حاله، انتهى^(١).

(ومنه كذاب ودأبى المفعول) آخر كذايون له قد يطلقه.

على أن في الخطأ، وهو نقه، فتنسبه وإن دأبى له.

قوله: قولهم: «كذاب الإطلاق» المشهور به أنه يصرف من كذب على النبي ﷺ، وثو مرة واحدة.

وقد تقدمت إطلاقاً أحده، قال ابن الأثير: ومن لطيف علم هذا أن يعلم أن لفظة «كذاب» قد يطلقها كثير من المتعصبين في الجرح على من بهم، ويخطئ في حديثه، وإن لم يثبت أنه تعذّب ذلك، ولا يش أن حصاة أكبر من صوابه، ولا شبهة. قال: وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الانقاط المطلقة التي لم يقتر بها، ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرعاة، من أهل الصدق والأمانة، وحذر أن يعتبر بذلك في حق من قبل فيه من الثقات الرعاة، فالكذب في التحقير المنعونه سلطان على التوهم والعبد معاً، ويحتاج إلى تفسيره إلا أن يدل على التعبد قرية صحيحة، انتهى^(٢).

(١) «القاموس المحيط» ص ١٦٤.

(٢) «الروض السام» ص ٨٢ وأخذه الرفع والتكميل ص ١٦٧.

أولها: «وإنهم فلا يزالون» «منه» «ليس منه» «وإنه» «أحد» «إني منه» «وكذلكها يرى» «وليس من ذا غيرة أولئك إذا»
 «أول» «قد يستعمل الأئمة المصنف المسمى عارضا، منها: «أول»
 «أول» «ليس مثل فلا» «وأول» «أحد» «إني منه» «بجانب غيره»
 «أول» «منه» «فيه كناية عن جرح الراوي؛ لأنها مفصلة بينه وبين»
 «منه» «غير معين» «مع تفصيل ذلك المجهول عليه» «فتصدق العبرة في»
 «صورتها على تفصيل كل راو عليه» «ولهذا كانت جرحا مطاوعا» «وله»
 «تعالى أعلم بالصواب» «والله المرجع والمآب».

ولما أجهت الكلام على المصطلحات العامة، أسعفت بيده
 المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في الجرح بالانحصار، فقلت:

مصطلحات خاصة ببعض الأئمة في الجرح:

«حديثه ليس بشيء» «ألفظه» «الشافعي» «الكذاب» «وحنيفة»
 «أقول» «من اصطلاحات الإمام الشافعي رحمه الله عليه» «سحوتي»
 «رؤيتا عن الثوري» «قال» «سمعت الشافعي يوما» «وأنا أقول» «فإن كذب»
 «فقال لي يا إبراهيم اكمل الفاظك أحسنها» «لا تقل» «كذاب» «ولكن قل»
 «حديثه ليس بشيء».

وقد يقتضي أنها حيت وحدث في كلام الشافعي تكون من العبرة
 الأولى^(١) وفي أشد مراتب الجرح.

(نجل الإمام أحمد ينقل عن والده قال كذا لمسلم وهن)

(١) حاشية الرفع والتكميل ص ١٨٠ - ١٨١.

(٢) فتح المغيث ١/ ٣٧٣.

أقول من اصطلاحات الإمام أحمد رحمه الله ما قال عنه الله بن أحمد سأل أبي عن يونس بن أبي إسحاق، قال اكدا وكدا، قال لذهبي هذه عبارة بسعهاها عنه الله بن أحمد كثير فيها يحييه والده، وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين، انتهى^١

١ كذا وقد أطلق أحمد مسكر الحديث ملحفاً

٢ عام أقاربه قد يعرب وليس يعني جرح شخص ثالثاً

أقول قوله مسكر الحديث لمط يحدف المراد به محسن اصطلاح قاسم، ومن ذلك ما ذكره الحافظ في «الذهبي» أن هذه المصطفة يطلقها الإمام أحمد على من يعرب على أقاربه بالحديث، تعرف ذلك بالاستقراء من حاله، انتهى^٢

٣ الراوي إذا أطلق دا وليس جازم الحديث وأما

٤ ليس بالقوي إن قال فقد صفة ومثله

٥ قال به صفة فمما به في غالب ذا الذهبي قد ومن

٦ إن يغفل إسادة فيه مظهر يريد الانقطاع لا ضعفاً أضرب

أقول من اصطلاحات الإمام البخاري رحمه الله أنه قال من قس فيه: مسكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه^٣

وغل السخاوي عن العراقي قوله كثيراً ما يطلقون مسكر على الراوي، لكونه روى حديثاً واحداً^٤

١٦١ - ميراث الاحمد ٤/٤٨٣. ١٦٢ - عدم السخاوي ص ٤٣

١٦٣ - ميراث الاعمال ٦/١ ولسان الميراث ٢٠/١.

١٦٤ - فتح المعيب ١/٣٧٥.

قال ابن دقيق العيد «مكرر الحديث» وصف في الرجل يستحق به التروك لحديثه^(١١)

وقال الذهبي: البخاري يظن على الشيخ: ليس بأسقوي^(١٢)، ويريد أنه ضعيف^(١٣)

وقال أيضاً: قول البخاري: «سكتوا عنه» ظاهره أنهم ما تعرضوا له بحجج ولا بتعديلات. وعلمت مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى «تركوه»^(١٤)

وقال ابن كثير: البخاري إذا قال في الرجل: «سكتوا عنه»، أو «قد رددوا»، فإنه يكون في أثني المارل، وتردتها عنه، ولكنه لطيف العبارة في التجريح^(١٥)

وقال الذهبي في ترجمته عبد الله بن داود الواسطي: قد قال البخاري: «فيه نصر»، ولا يتو، هذا إلا فبس يثمه عننا^(١٦)

وقال في ترجمة عثمان بن قانده: قل أن يكون عبد البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم^(١٧)

وقال أيضاً: وكذا عاداته إذا قال: «فيه نظر» بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة، فهو عنه أسوأ حالاً من الضعيف^(١٨)

وقال أيضاً: إذا قال البخاري: «في حديثه نظر» فهو متهم وي^(١٩)

وأما قوله: «في سنده نظر» فيروى به ضعف إسناده لانقطاعه، لا لضعف الرواية. قال ابن عسك في الكامل: قول البخاري في أواس من

(١١) «وح المعيت» ٢٧٥/١.

(١٢) «الموقظة» ص ٨٣.

(١٣) «الموقظة» ص ٨٣.

(١٤) «اختصار علوم الحديث» ص ٨٩.

(١٥) «ميزان الاعتدال» ٢/٢١٦.

(١٦) «ميران الاعمال» ٢/٥٢.

(١٧) «موطأ» ص ٨٣.

(١٨) «مسير أعلام النبلاء» ١٢/٢٢١.

(١٩) «مسير أعلام النبلاء» ١٢/٢٢١.

عند الله الزبني في إسناده بطراً يريد أنه سم يسمع من مثل عند الله من
مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنه^(١)

(وإن معين إن يقل ضعيف فلا يحل الكثرة يا حبيب

مع ضعفه حديثه ما أراد بالبحث الوفي

قلته ما روى وتارة ما

أن قصد الجرح الشديد فأنف

قلت: «هو ضعيف» فليس بثقة، لا يكتب حديثه^(٢).

وإذا قال: «يكتب حديثه» فالمراد أنه من حملة الضعفاء الذين
يكتب حديثهم^(٣).

وإذا قال: «ليس بشيء» فالمراد أن أحاديث الراوي قليلة^(٤).

وقد مر ذلك الجرح الشديد، وإما يعرف ذلك بتنع الأفعال
الأخرى لاس معين، وأفعال غيره من الأئمة في ذلك الراوي، وهذا
معنى قلبي: «فاقفني تميز ما أراد بالبحث الوفي».

هذا ضد الراوي الذي قال فيه إن معين، «ليس بشيء» فهو
الحديث، وقد وثقه إن معين في الروايات الأخرى، أو وثقه الأئمة
الآخرون، تعين حمل كلمة إن معين على معنى قلته الحديث، لا
الجرح.

(١) «الكمال في صفات الرجال» ٤٠١/١، «الدرر» ٣٩٢.

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٣٨.

(٣) «الكمال في صفات الرجال» ٢٤٢/١ - ٢٤٣.

(٤) «الدرر» ص ٤٢٦.

وام إذا وجدنا رأيي الثاني الموقوف للحرج من المذهب، قال فيه
 من معين ليس بشيء^(١)، وقد اتفق الأئمة على جرحه جرحاً شديداً،
 فذلك قرينة على أن مراد ابن معين موافق لمراد الأئمة^(٢)

أقول أي الحرج لا يصح به أي لا يثبت له ولا يثبت له من
 قول من يصفه بالحدوث أي حاتم الرازي بمذاهب هؤلاء هؤلاء لا
 يصح به قال عبد الرحمن بن أبي حاتم سمعت أبي يقول إن الحرج من
 مهاجرة ليس بشيء، هو وحصيل من عند الرخص، وعطف من استأثرت
 من عقولهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدوق، يثبت حديثهم،
 ولا يثبت حديثهم.

قلت لأبي ما معنى "لا يثبت حديثهم" قال كانوا قوموا لا
 يحدّثون، ولجأنا من لا يحدّثون، فيغلطون، نرى في أخبارهم
 اضطراباً ما شئت^(٣)

وقال ابن بنية وأما قول أبي حاتم أنك حديثه، ولا يصح
 به، فلو حرم بقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن
 شرطه في العللين ضعف، والحقبة في اصطلاحه ليس هو الحقبة في
 اصطلاح جمهور أهل العلم، انتهى^(٤).

وقال الذهبي قول أبي حاتم أنك حديثه ليس بصفة بونيه،
 ولا هو صفة إحداره، وقال أيضاً قوله أنك حديثه، أي ليس
 بحديثه^(٥)

أما ما عطف في قولنا ليس يثبت له لا يثبت له وهو من

(٢) الحرج والمعدّل ١٣٣/٢

(١) اطلاع السجين، ص ٢٢٢

(٣) مجموع الفتاوى ٣٥٠/٢٢

(٤) إنبات الأعداء، ٤٤٥/٢ و ٣٨٥/٢

١٧٠. أغور ثنائي الخُمبان أي حيزهم حالاً لدى العباد
 ١٧١. فلا لا يُعتبر أي صالح الحديث لديه، الخ.
 ١٧٢. لا يُعتبر به أي نضعيفة حديثاً فحاشه وشداً

أقول من اصطلاحات الدارقطني نحوه ما قاله حمزة السهمي
 سألت أبا الحسن الدارقطني، قلت له: إذا قلت «فلان من أئمة مريد
 به» هل لا يكون مافقاً متروك الحديث، ولكن يكون محروفاً شيئاً لا
 يُسقطه عن العدالة؟^١

وقوله «فلان أغور من عمين» أي إن ذلك الراوي، وإن كان فيه
 ضعف ما، فهو أحسن حالاً ممن معه من الضعفاء في ذلك الإسناد^٢
 وقوله «فلان يُعتبر به» أي إنه من جملة الضعفاء، لكنه صالح
 للاعتبار بحديثه^٣.

وقوله «فلان لا يُعتبر به» أي إنه ضعيف جداً، لا يصلح
 للاعتبار^٤، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهيت الكلام على الاصطلاحات المحاطة ببعض الأئمة،
 أتتني بيان بعض الألفاظ القليلة الاستعمال، فقلت:

الفاظ قليلة الاستعمال:

١٧٣. لا يُعتبر به أي وضعيفة حديثاً فحاشه وشداً
 ١٧٤. لا يُعتبر به أي مرفقة التوثيق ليس أئمة
 ١٧٥. لا يُعتبر به أي ولا مرفقة بل الحاشا فسد

١٧١. أسؤالات حمزة السهمي للدارقطني، ص ٧٢، وعلوم الحديث، ص ٢٢٩.

١٧٢. الخ، ص ٣٦١.

١٧٣. اختصار علوم الحديث، ص ٥٠. (٢) اختصار علوم الحديث، ص ٥٠.

كذلك ليس من جمال المخلص^(١) كناية عن ضعفه المخلص
 "ألا لا تتركه" "ألا لا تتركه" "ألا لا تتركه"
 إلا الذي تكلف الكتابة كمن ملى وخفا فخذ عناية
 "ألا لا تتركه" "ألا لا تتركه" "ألا لا تتركه"
 أي حسن الأداء فهو مدح وإن تشدد مع من ساندك
 علي مدني عدل كنوا عمن وفا أما المتحقت فذلك جرح
 زورف في الحديث بقي يخذل كذلك يثبغ لوضع يثبغ
 خاطب الليل فذ كنوا عمن غذا لا ينقي الأخاء عن ذوى الهدى

أقول: من الألفاظ الفسدة الاستعمال قولهم: «فلان ميران» كناية
 عن قوة الحفظ والنسب، قال الثوري: حدثني الميران عبد الملك بن أبي
 سليمان، وقال ابن المبارك: عبد الملك ميران.

ومنها قولهم: «فلان سداد من عيش»، قال الجوهرى: وأما قولهم
 «فه سداد» من عور، وأصبت به سداداً من عيش، أي ما نسده الحجة^(٢).
 وبإطلاق هذا اللفظ على الراوي يوحى بأنه في أدنى مراتب التوثيق.
 ومنها قولهم: «كان قسلاً» فتح الفاء، وسكون النون المهمة،
 والنسب في النقة الرذل، التذل الذي لا مروءة له، ولا حد.

(١) بور منسب، وجوز أيضاً كونه بور مفقود، كما في «المصباح الكبير» في مادة «حمل»
 (٢) بكسر الهمزة المهملة.
 (٣) فتح العين والواو آخره راي.
 (٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣٥٣، ولسان العرب ٣/٢٠٧.
 (٥) فتح، فكاه، ليدني، جمعه أرذل، ثم يجمع على أرذل، ككلم وأثمت وأثمت.
 (٦) أم «المصباح» ١/٢٢٥.
 (٧) قال «نصم ندانة» سقط في دني، أو حسب، فهو مدح، وسيل في حبيب.
 (٨) «المصباح» ٢/٥٩٩.
 (٩) لسان العرب ١١/٥١٩.

بني سعد العشيرة، فمن وُضع على يديه، فقد تحقق هلاكه^(١).

ومنها قولهم: «رُذِف في الحديث» قال أبو حاتم: يعني يكذب.

قال محمد: ذكر في «الفاموس» من معاني رُذِف: زاد في الكلام، ولعله مأخوذ من هلاء، والله أعلم.

ومنها قولهم: «يُشَخَّ الحديث» كناية عن الوضع^(٢).

قال محمد: لم أجد معنى مناسباً لهذا، إلا أنه قال في «اللسان»
ويشخ الحديث، والكلام يشخ: لم يشخ، وقيل: لم يأت به على وجهه.
«تشخ» اصطلاح للدلالة، وبنيته، والشيخ بضم السين الحظ، وتلك بنية،
انتهى^(٣).

ومناسبة هذه المعاني موضع الحديث فيها حقاً، فتأمل، والله تعالى
أعلم.

ومنها قوله: «حافظ لسان» كناية عن عدم الانقضاء، وعمداً يعني
الحفظ من عدم الإيقان^(٤)، والله تعالى أعلم بالصواب، وبالله التوفيق
والعاقبة.

ولما أنهيت الكلام عن السلسلة الأولى، وهو بيان الأنقاط التي
يعملها الأئمة في شرح الرواة، أتبعته ببيان السلسلة الثانية، وهي
الحركات التي اصططحوا عليها في حرجهم، فقلت:

(١) «فتح المبین» ٢٧٨/١.

(٢) «شرح ألفاظ الجريح النادرة» أو قليلة الاستعمال ص ٨٩.

(٣) «اللسان العربی» ٢/٢٢٠.

(٤) «شرح ألفاظ الجريح» ص ٩١.

ومنها فكُلح أنوحه^(١١)، قال البرذعي ذكرت لأبي زرعة عمرو بن عثمان الكلابي، فكُلح وجهه، وأساء الشاء عليه^(١٢)،

ومنها الإسارة إلى اللسان، ومن ذلك أن السردمين سار أن زرعة عن رباح بن عبد الله، فقال: كان أحمد بن حنبل يقول، وأضر أبو زرعة بيده إلى لسانه، أي إبه كذاب^(١٣)، والله تعالى أعلم بالصواب، والله المرجع والمآب.

ولما أنهيت الكلام على فسمي مصطلحات الأنعة في الحرح، أتبعته ببيان مراتب ألفاظ الحرح والتعديل، فقلت:

(١١) الكُنُوح: تكثر في عروسه، راجع في بيان العرب ٥٧٤/٢.

(١٢) الصفحات ٧٤٩ ص.

(١٣) أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي ص ٣٦٠.

الفصل الثاني

في بيان مراتب الفاظ الجرح والتعديل

(قد قسم ابن حاتم مراتبها
 ومنهم الثبت الحفيظ المتقن
 هذا الذي بلا خلاف يقتضيه
 ومنهم الثبت الضايق العدل
 وهذا العدل الذي لا يخفى
 به في أخبارهم وقد قيل ما
 ومنهم الورع ذو الصدق عدا
 مقارون تريحه ورفق الأدب
 ومنهم من نفسه قد تصف
 ليس له صدق ولا أمانة
 ثقة النفاذ العدل قسم
 أولها من بحديثه احتجاج
 أو ثقة والثاني من قد يكتب
 من قبل إته صدوق أو غدا
 ثانيا من قبل شح وكتب

رواة الأخبار الخمس ناصبا
 الورع الحفيظ بعد الخمس
 عليه في الجرح وتعديل نعمه
 الورع الحفيظ بغير استغناء
 ومنهم الورع ذو الصدق ثقة
 بقله الثقات فاقبل مكروما
 غلظة ومنه مخلص
 ونحوها لا حكم شرع قد وجب
 بهم مدلسا فمئة ينقص
 فاثبات حديثه بلا صيانة
 أربعة من حازها قد اغتم
 من قبل ثقت متقن بلا احتجاج
 حديثه مع نظير يضطرب
 حديثه الصدوق ولا بأس به
 وانقر ودون سابق في الرتب

(١) نقل حركة الهمزة إلى اللام، وحذفها، وهو لغة لا ضرورة

قال مصنف الحديث وصف فأنشأ للاختيار به ألقاظ

أقول (أعظم) أن الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله
 رحمه الله مراتب الحرج والتعديل. ثم سأل العلماء من علماء على جميع
 الألقاظ المشهورة، وتسميتها إلى مراتب حتى بها درجه كل روة

وذكر في ذلك أساليب. والذهبي، والعمادي،
 والعسقلاني، والحاوي، قد تقدم كل حسب ألقاظ إليه احتجاده

وقد أورد الحافظ بركة مقدمة كتابه "تاريخ التهذيب" ترتيب حروف
 بمراتب الرواة في ذلك الكتاب.

فأم أس أبي حاتم، فقد ذكر تسميته محملاً لمراتب الرواة،
 وتقسيم آخر مفصلاً لمراتب ألقاظ الحرج والتعديل، فقال في تسميته
 المجمل لمراتب الرواة:

مراتب الرواة:

١ - (فمنهم) انتقلت الحافظ الورع المتقن الجليل النافذ للحديث،
 فهذا الذي لا يخفى فيه، ويؤتمن على حرجه وتعديله، ويحتاج بحديثه،
 وكلامه في الرجال.

٢ - (ومنهم) العدل في نفسه، انت في روايته، الصدوق في
 نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي
 يحتاج بحديثه، ويوثق في نفسه.

٣ - (ومنهم) الصدوق الورع الشب، الذي يهم أحاد. وقد وثق
 الجاهل النقاد. فهذا يحتاج بحديثه.

٤ - (ومنهم) الضعيف الورع، الضعيف، الغالب عليه خوف
 الخطأ، والخط، والسهو، فهذا يترك من حديثه لرعيته، ولترهيب.

والزهذ، والاداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

١ - (وخامس). قد اتفق نفسه بهم، ودنسها بينهم، ممن أسس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر بسفاد العبداء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه، ويُطرح روايته.

ثم قسم ثلثة مراتب ألفاظ التعديل إلى أربع مراتب، فقال:

١ إذا قيل للمواحد به نقه، أو مفسد ثب، فهو ممن يحتج بحديثه.

٢ وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يُكتب حديثه، ويُطرح فيه، وهي المبرلة الثانية.

٣ وإذا قيل شيخ، فهو بالمبرلة الثالثة، يُكتب حديثه، ويُطرح فيه، إلا أنه دون الثانية.

٤ وإذا قيل صالح الحديث، فإنه يُكتب حديثه للاعتبار، انتهى.

ولا يعارض من ما ذكره في مراتب الرواة أن الصدوق الورع الثبت الذي بهم أحياناً - وقد قبله الجهادة الثقاد - يُحتج بحديثه، وبين قوله. إذا قيل صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يُكتب حديثه، ويُطرح فيه؛ لأن الاحتجاج من ذكره في مراتب الرواة مفيد من قد قبله الجهادة الثقاد، ولأنه صرح في الأولى بالاحتجاج، وفي أصالح الحديث، وهي المبرلة الرابعة بأنه يُكتب حديثه للاعتبار، فقبح المبرستان الثانية والثالثة محل نظر. ولا شك أن من قبله الجهادة الثقاد من أهلها للاحتجاج، فهو ممن يُحتج بحديثه، وإنما يُعرف قولهم به بفتح اقوال.

حديثة له أصل من جانب غيره ثم لا^(١)، والله تعالى أعلم بالصواب
ثم رتب من أبي حاتم ثلاثة مراتب الجرح أربع مراتب أيضاً كما
اختلف الله تعالى

مراتب الجرح بأربع جلا	رواي أبي حاتم أيضاً ^(٢) جعلاً
حديثاً ومضاً يسيراً	ولكن الحديث من حديث
لكنه ذو سنة رئيسة فذا	فيه اختصاراً ليس بالقوي كذا
يظنح بل به اعتبار حصول	وكون ذا ضعف مروي فلا
أودعت الحديث وصدق بقدر	وإن قيل إنه من الحديث
لا تكلف فيه أهوى من الشا	من حديثه وساقط الأثر

أقول رتب الإمام أبو حاتم ثلثة مراتب الجرح، وجعلها
أربع أيضاً، فقال،

١ - إذا أحسنوا في الرجل، ليس الحديث، فهو من حديث
حديثه، ويظن فيه اعتباراً
٢ - وإذا قالوا: ليس بقوي، فهو من رواية الأولى في كتاب حديثه،
إلا أنه دونه.

٣ - وإذا قالوا: ضعف الحديث، فهو دون الثاني، لا يظنح
حديثه، بل يعتبر به.

٤ - وإذا قالوا: ليس له الحديث، أو إذا لم يجدوا الحديث، أو إذا لم يجدوا
فيهم ما يصدق الحديث، لا يثبت حديثه، وهي المراتب الأربعة، انتهى^(٣).

(١) راجع الأول من ٢١١ - ٢١٢.

(٢) ينقل حركة الهمزة للسوي، ودرجها؛ وهو لغة، ويعني هنا لوزن.

(٣) الجرح والاعتبار ٢٠٣، ٣٨٠.

وهذا التقسيم قد جعل العلماء لثلاث الأول للاعسار، على
عصها رفع من عقل وأقوى، كما أنه جعل المذموم والكذاب في درجة
واحدة، لأنه إنما في حكم المروءة المذكورة، وهي مرتبة لا يثبت
حيثما كان، إلا فإنه من المعلوم أن مرتبة الكذاب هي التي لا يثبت
وفوقها منزلة المتهم بالكذب، وفوق ذلك المترك

وإذا كان القدر من الفاظ الجرح على ما ذكره، فإن
منها: ما يصل على دخوله في المرتبة الأولى من مراتب التعديل
جاء على ما ذكره إذا قيل: فلان، أو جرحه، أو إذا قيل في العاد
حافظه، أو ضابطه

وهي: ما ذكره من الفاظ دون ضعف، لكن ضعفه يعرف في
كتبه المصنف والإصحاح، وأطلق من كتاب ابن الصلاح، ومن
الفاظ المذمومة المروءة من مراتب التوثيق، فلان روى عنه الحسن، فلان
وسقته، فلان مقارب الحديث، فلان ما أعلم به بأساً.

ومن الفاظ المروءة الأولى من مراتب الجرح: فلان ليس بذلك،
فلان ليس بذلك القوي، فلان فيه ضعف، فلان في حديثه ضعف.

ومن المرتبة الثانية: فلان لا يجمع به، فلان مضطرب الحديث.

ومن المرتبة الثالثة: فلان لا شيء، فلان مجهول.

وأما الذي قد قسم مراتب التعديل إلى أربع مراتب، وفيه
مراتب الجرح إلى خمس مراتب، ذلك نقل السخاوي من مراتب الجرح
عند الذهبي من مراتب مروءة مروءة ضعيف، قال الذهبي في الفاظ

(١) راجع الأصل من ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) علوم الحديث، ص ٢٤٠ والتقد والإصحاح، ص ١٦١.

التعديل. فأعلى العبارات في الرواة المقولين: ثب حجة. وثب حجة، وثقة، وثقة، ثم ثقة، ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محجة لصدق، ووجه الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، ونسخ حسن الحديث، وصدوق إلى بناء الله، وصويح، وبحر دلت.

ثم ذكر القسط الحرج فبدأ بالأشد منها، فما دونه، مع ترتيبها، فمنها: أربأ عبارات الحرج دجأ كذاب أو وضاع، يصح الحديث، ثم منها: ما لا يثبت، ومتفق على تركه، ثم متروك، ليس بثقة، وسجدوا عنه، وذهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واه حرره، وليس لي. وضعف حثا، وضعفه، ضعيف، وواو، ومكر الحديث، وبحر دلت، ثم بضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذلك، يعرف ويذكر، فيه مقال، تكلم فيه، ليس، سيق الحفظ، لا يثبت به، احتلف فيه، صدوق لكنه متدع، وبحر دلت من العبارات التي دلت بوضعها على اضراح الراوي بالأصل، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على حوار أن يثبت به، مع أن ما فيه انتهى، والله تعالى أعلم بالصواب.

قال محمد عبد الله عنه وأما الحافظ السجائي فثبت، فقد أحاد، وقد في تقسيم مراتب الحرج والتعديل، فقسم كلا منهما إلى ست مراتب، وشر حكمها، فلذا اعتمدته في النظم، بعد ذكر كلام الإمام ابن أبي حاتم، فقلت:

ميران الاعتدال ٤/١
ميران الاعتدال ٤/١

السوية الرابعة: ثقة، ثبت، كأنه مصحف، متقن، حجة، وكذا إذا قيل لعدل، حافظ، صابط.

السوية الخامسة: ليس به بأس، لا بأس به، صدوق، مأمون، حيار.

السوية السادسة: محله الصدوق، روى عنه، روى الناس عنه، روى عنه، إلى الصدوق ما هو، شح وسط، وسط، شح، ومقارب الحديث، صاحب حديث، يُعسر به، نكت حديثه، جيد الحديث، حسن الحديث، مقرب حديثه، ضويع، صدوق إلى سواء الله، أرجو أن ليس به بأس^(١).

وأما مراتب الحرج الست عند البخاري، فأشرت إليها بقولي

أما مراتب الخروخ المؤلمة	ست فأولها لدى ذي المكرمة
وبه يقال وكذا أقرى مقال	ضعف في حديثه ضعف يقال
عرف وتذكر ليس باليسر أو	ليس بذلك ليس بالقوي روى
عن حقيقة بيت القوي	يعلمه كذا هو المأمون روى
من بين ثقات أو من حمل	محام أو من حمار ^(٢) المحمل
وليس السامي بحجة قوية	وليس بالناظم فالحفظنة
كذلك منه غيرة أوثق أو	فيه جهالة ومنهون رأوا
كذلك لا أقرى ^(٣) وفيه طعنوا	سلك مظنون، ضعف، بينوا
المضعف ما هو تركه ^(٤)	سبى حفظ وبلين تبدا

(١) في نسخة: لا بأس به.

(٢) تحف النعم للورد، وحسن بفتح النجم، وتشدّد الجيم. الوثائق

(٣) والعادة لا أقرى من هو، فتنه.

خمس فيه وفيه ضعف
 وعنده من شئ من الحماري
 وتاليه الضعيف فخذ الحجب
 مصدب الحديث واد معقب
 ثم انما هو حديثه واذا
 وهو حديثه في حديثه
 وتسانف واظم به فطسرخ
 لا تكتب حديثه ولا يحل
 عنه رواية ولا شيء ولا
 ليس بشيء وكذا لا شيء ثم
 منهم بالكذب او بالوضع او
 وهالك كذاك ذاهب الاثر
 ومنع في تركه وتركوا
 لا تغش به كذا لا يغش
 وليس مؤثوما وليس بالثقة
 وسكتوا عنه وفيه نظر
 خامنها يكذب كذاب بضع
 سادسها من قبل اكذب البشر
 كذا اليه المنتهى في الوضع

وسكتوا عنه على ما ذكرنا
 فعنده اسد ضعفه
 له ما كبر وما يشكر في
 كذا فلا يخرج به قد وصفوا
 حديثه كذا في حديثه
 وهو حديثه في حديثه
 فطرح الحديث ارب حديثه
 كتب حديثه كذا لا تحل
 بشئ فليس كذا شيئا فلا
 رابعة الرتب بعد ذا مؤم
 قل بقرق الحديث ساقط واوا
 وذهب ايضا ومثوك الحيز
 على يدي عدل وفود يهلك
 حديثه ولا ساقط الحديث
 كذاك عن رتبة حديثه
 عند البخاري على ما حرزوا
 دخال او وضاعهم وقد وضع
 كذاك قبل كذاك فليس
 فحيزه افعى زواء الشرح

أقول: الفاظ النسب الأولى من مراتب الجرح عنده.

فيه مقال، فيه أدنى مقال، ضَعُف، فيه ضَعُف، في حديثه
ضعف، نكروا، ليس بذلك، ليس بذلك القوي، ليس بالمتين،
ليس بالقوي، ليس بحجه، ليس بعمدة، ليس بمأمون، ليس من أهل
الثقة، ليس من حمير المتعامل، ليس من حمائر المتعامل، ليس
بالمرصفي، ليس بعمدونه، ليس بالحافظ، غيره أولى منه، في حديثه
شيء، فلازم مجهول، فيه جهالة، لا أدري من هو، انضعف ما هو،
وه خُف، طعنوا فيه، مضطرب فيه، يركوه، مسمى الحفظ، ليس
الحديث، فيه ليل، تكلموا فيه، سكتوا عنه، فيه نظير من عب
البخاري

... الثانية: ضعيف، منكر الحديث، حديثه منكر، له ما ينكر،
له ماكير، مضطرب الحديث، وإياه ضعفوه، لا يُحتج به.

... الثالثة: رُدَّ حديثه، رُدُّوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف
حداه، وإياه رموه، سَفَّ، طرخوا حديثه، ارم به، مُقَرَّح، مُقَرَّح الحديث،
لا تُكْتَب حديثه، لا يحل كُتِّب حديثه، لا تحل الرواية عنه، ليس
بشيء، لا شيء، لا يساوي فلساً، لا يساوي شيئاً.

... الرابعة: يسرق الحديث، متهم بالكذب، متهم بالوضع،
سافط، هالك، ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، مبروك الحديث،
نكروا، مُجْمَع على تركه، وهو على يدى عدل، مُؤَدَّ، لا يُعْتَمَد به، لا
يعبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بغير ثقة، ولا مأمون، سكتوا عنه،
فيه نظير من البخاري

... الخامسة: كَذَاب، يضع الحديث، يكذب، وضاع، دجَال،
وضع حديثاً.

ثم بعد السادسة أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع، وكفى
تخلف

ثم أشرت إلى حكم مراتب التعديل الست، فقلت:

أما ما أردت التحكمه للزم اسب	فأشبه لما يلقو بلفظ صائب
أما ما أنت العدالة فحدد	الأربع الأول خسة ونقد
أما التي بعد فلا احتجاج فقط	بأحد من أهلها إذ ما ضبط
لكم حديثه بكتب تحسب	أما التي تدعى مذود ما غمز
لكل حدث بعضهم قد يكتب	فلا اعتبار لا اعتبار بطلب

أقول: فإن السحاوي يثبت ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب
الاحتجاج بالأربعة الأولى منها، وأما التي بعدها، فإنه لا يختص بأحد
من أهلها، لكون ألقاظها لا تسع بشرطة الضبط، بل يكتب حديثهم،
ونحصر

قال ابن الصلاح رحمه. وإن لم يسوف النظر المعروف يكون ذلك
المحدث في نفسه صاعدا مطلقا، واحتج إلى حديث من حديثه أعرب
ذلك الحديث، وبصرف هل له أصل من رواية غيره، كما تقدم بيان طريقة
الاعتبار في محله^(١).

وأما السادسة، والتحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي
بعضهم من يكتب حديثه للاعبار، دون احصار ضبطهم، نوضح أمرهم
فيه.

(١) في راجع ذوي الحرج ونحوها لها ما غفل عنه المصنف

أحاديثهم للاعتبار عاصمه	ومن من الأولى عند الاستاذ
سأن من بينها محلى يشكر	د صبح المصنف في شعر
واثنون منكرو الحديث مؤثري	بضلع لثنايع أو لشاهد
فقله كما يصي بالانضاح	إذ حكمة مخفف حسب اصطلاح
بضلع أقلها لشيء، فصح (١٢)	أف سفة المصنف ولا

أقول: حجة مراتب الحرج المستند إلى خمسة الأولى، والثانية، الحرج أحاديث أصحابها؛ للاعتبار، حيث تصلح في المتابعات، وشاهد، لأن صبح تيك المبرسين شعر صلاحه المصنف بها ذلك، وعدم مسافها، ليد، لكن لشيء من ذلك لخط أمكن الحديث، لأن الحكم فيه يختلف بحسب اصطلاح قائله، كما تقدم بيانه.

وأما المراتب الأربع الأخيرة، فلا تصلح أحاديث أصحابها للاعتبار مطلقاً، والله تعالى أعلم بالصواب، واليه المرجع والمآب.

تنبيه:

يقول إنا مطلقاً حيث استوى ^(١٢)	قال ابن تيمية كل من روى
ويرة لا يذنب من سفي	كدا مستنداً فأف الأول
نه العدالة لئلا سخط	من كونه مأون كذب فاشترط
حمدلة على الحجة صحت	كذلك أن يخلو من عقائد
فيور دحسيف باعبر ^(١٣)	بوضعه الحديث أم الثاني
يفطى من التحكم الذي قد حقه ^(١٤)	فحسب المصنف الأصحفة

(١١) وفي نسخة: أغالية، ما بين المهملة
(١٢) أي: حيث اعتدله واستقام حاله، يقال
(١٣) أي: ما يفارقه من الأمور المقررة له
(١٤) أي: أي: انحط به
(١٥) فتح المبحث: ١٢٥/٢
استوى الشيء: اعتدله، قاله في قوله.

كُلُّ حَدِيثٍ قَدِ دُوقَ بِخَصَرٍ لَا يَدُ لِلتَّائِدِ بِالْفَخْصِ بَخَرٍ

أقول: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: الراوي إما يُقبل روايته مطلقاً، أو مقيداً، فأما المقبول إطلاقاً فلا بد أن يكون مأموناً بالكذب بالسلطنة، وشرط ذلك العدالة، وخلوه عن الأغراض، والعقائد القاسدة التي يُظنُّ معها جواز الوضع، وأن يكون مأموناً السهو بالحفظ والقيط والإتقان.

وأما المقيد، فيختلف باختلاف القرائن، ولكلِّ حديث دوق، وبخخص ينظر ليس نلاً آخر^(١).

وَهَامُنَا أَنْتَهَى الْمَسِيرُ وَوَقَفْتُ	حَمْدًا لِمَنْ أَكْرَمَنِي بِذَا الشَّرَفِ
بَشَرِي ذَا النِّظَمِ حَتَّى اكْتَمَلَا	يُفِيدُ مَنْ يَحْفَظُهُ إِذْ شَبَلَا
جَلَّ السَّهْمَاتُ مِنَ الْقَوَاعِدِ	فِي الْحُزْجِ وَالتَّعْدِيلِ عِنْدَ النَّاقِدِ
بِأَنَّهَا الْقَضَائِبُ إِنْ أَرَدْتُ أَنْ	تَكُونَ مُثْقَلًا لَذَا الْفَنِّ الْحَسَنِ
عَلَيْكَ بِالأَرْجُوزَةِ السَّيِّئَةِ	بِالْحَقِّ وَالْفَهْمِ وَحَسَنِ النِّيَّةِ
فَسَوْفَ نَعْتَلِي بِهَا عَلَى الشَّهَائِ	خَيْرًا مُبْجَلًا لَدَى أُولِي الشَّهَائِ
بَتَهْلُ مِنْ عَذَابِكَ زَوَادَ الْكَرَمِ	يُنْقِي شَهَادَكَ لَدَى ذَوِي الْهَمِّ
نَمُ الضَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دَائِمَا	عَنِ الرَّشْوِ الْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
مُحَمَّدٍ خَاتَمِ رُسُلِ رَبِّهِ	وَالِهَ وَصَحْبِهِ وَحُزْبِهِ
مَا حَثَّ دَاعِي الْخَيْرِ لِلْفَلَاحِ	وَشَمَّرَ الْمُجِدِّ لِلنَّجَاحِ

(١) مجموع الفتاوى ٤٧/١٨.

(٢) اسم كوكب من نيازك الصمري، وهو كناية عن الارتفاع وعلو المرتلة.

فهارس شرح الإتحاف

الصفحة	الموضوع
٧	خطة الشرح
١٢	الفصل الأول: في بيان حقيقة الجرح والتعديل وما يتعلق بذلك
١٢	تعريف الجرح لغةً واصطلاحاً
١٤	تعريف التعديل لغةً واصطلاحاً
٢١	مسألة: في بيان أن جرح الرواة لا يُعد عيباً
٢٤	مسألة: في بيان الأمور التي لا تُشترط في قبول الرواية
٢٧	مسألة: في بيان ما ثبت به عدالة الراوي
٣٢	مسألة: في بيان هل رواية العدل عن شخص تعديل أم لا؟
	مسألة: في بيان أن عمل العالم بمقتضى ما روى ليس تصحيحاً للحديث، ولا تعديلاً للراوي، وكذا العكس
٣٦	مسألة: في بيان الأمور التي يُعرف بها ضبط الراوي
٣٨	مسألة: في بيان شروط الجرح والمعدل
٣٩	مسألة: في بيان حكم الجرح والتعديل المبهمين
٤٢	مسألة: في بيان حكم الجرح المبهم الوارد في كتب الجرح والتعديل
٤٦	الفصل الثاني: في بيان تعارض الجرح والتعديل، وما يتعلق بذلك
٤٩	مسألة: في بيان حكم تعارض الجرح والتعديل
٥٢	نتيجة: في بيان فائدة التقسيم المذكور
٥٤	مسألة: في بيان انقسام أهل كل طبقة إلى متشدّد ومتوسط
٥٦	مسألة: في بيان التوقف في جرح من بينهما عداوة
٥٨	مسألة: في بيان أنه لا يُقبل جرح الأئمة المشهورين
٦٠	مسألة: في بيان أن الجرح لا يُقبل إلا ما صبح نقله
٦١	مسألة: في بيان أن الجرح إذا كان مجروحاً لا يُقبل جرحه
٦٤	مسألة: في الثاني في جرح المتأخرين إذا خالفوا المتقدمين
٦٥	مسألة: قد يقع الجرح بسبب الخطأ في الكتاب

الصفحة

الموضوع

- ٦٥ مسألة: في بيان حكم من لا يروي إلا عن ثقة
٦٧ مسألة: في بيان حكم من أخرج له الشبان
مسألة: في بيان أنه ينبغي معرفة اصطلاحات الأئمة في ألفاظ الجرح
٦٩ والتعديل
مسألة: في بيان أنه لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في
٨٠ المتقدمين، من الضبط والإتقان

الباب الثاني

- ٨٣ في بيان وجود الطعن في الراوي، وفيه أربعة فصول
٨٤ الفصل الأول: في بيان الطعن الذي يتعلق بجهالة الراوي
٨٩ أسباب الجهالة
٩٠ ما ترتفع به جهالة العين
٩١ حكم الاحتجاج بالمجهول
٩٩ مسألة
١٠٤ الفصل الثاني: في بيان الطعن الذي يختص بالعدالة
الوجه الأول: تحريم المروءة ١٠٤
الوجه الثاني: الابتداع ١٠٨
ثم ذكرت الوجه الثالث من أوجه الطعون الخمسة، فقلت: ١١٢
الوجه الثالث: الفسق ١١٩
الوجه الرابع: التهمة بالكذب ١٢٠
الوجه الخامس: الكذب ١٢١
١٢٤ الفصل الثالث: في بيان الطعن الذي يختص بالضبط
١٣٣ الفصل الرابع: في بيان الطعن الذي لا يتعلق بالعدالة، ولا بالضبط غالباً
[تنبيه] ١٤٠
١٥٣ مسألة: في بيان حكم المتن الحفظ إذا تبوع

الباب الثالث

- ١٥٥ في بيان عبارات الجرح والتعديل، وفيه فصلان
١٥٦ الفصل الأول: في بيان معاني بعض عبارات الجرح والتعديل
١٧٣ مصطلحات خاصة ببعض الأئمة في الجرح

١٧٨ أنفاط فلفة الاستعمال
١٨١ مصطلحات الأئمة في الجرح بالحركات
١٨٤ الفصل الثاني في بيان مراتب أنفاط الجرح والتعديل
١٩٦ في كلام ابن تيمية بكافة